إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"اثر التحولات في النظام السياسي المصري علي العلاقات الفلسطينية المصرية (2011-2015)"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:	SABREEN M.J ABUSHAWISH	صابرين محمد اديب جبر أبو شاويش	**اسم الطالب:**
Date:	2016-8-18	28 ذو القعدة، 1437 هـ	**التاريخ:**
Signature:			**التوقيع:**

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
برنامج الدراسات المشترك مع جامعة الأقصى
تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية

جـامعـة الأقـصى

رسالة ماجستير بعنوان

أثر التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية (2011-2015)

إعداد الباحثة

صابرين أبو شاويش

إشراف الدكتور

أحمد جواد الوادية

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية من أكاديمية الإدارة والسياسية للدراسات العليا – غزة

1437هـ-2016م

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **صابرين "محمد اديب" جبر أبو شاويش**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"أثر التحولات في النظام السياسي المصري

على العلاقات الفلسطينية المصرية 2011-2015"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 15 ذي القعدة 1437 هـ، الموافق 2016/08/18م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد جواد الوادية	مشرفاً ورئيساً	.....
أ. د. جهاد شعبان البطش	مناقشاً خارجياً	.....
د. خالد رجب شعبان	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يا أيُّهَا الذِين آمَنُوا أطيعُوا الله وأطيعُوا الرَّسُول وأُولى الأمْر مِنْكُم فإنْ تنازعتُم في شيء فردُّوه إلى الله والرَّسُول إنْ كُنْتُم تُؤْمِنُون بالله واليوْمِ الآخِر﴾

صدق الله العظيم

(النساء: 59)

إهـــداء

إلى من كلّل العرق جبينه ... وشققت الأيام يديه

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

إلى والدى أطال الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره ورد جميله،

أهدي ثمرة من ثمار غرسه

إلى أمي من نذرت عمرها في أداء رسالة

صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر

على سراج الأمل بلا فتور أو كلل رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء

وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء

إليكم إخواني وأخواتي أحضرت شيئا من الثمر

فأنتم سقائي بعد الله .. وأنتم المطر

كل الحب .. إلى رفيق دربي زوجي الغالي

إلى من سار معي نحو الحلم .. خطوة بخطوة

بذرناه معًا.. وحصدناه معا وسنبقى معًا.. بإذن الله جزاك الله خيرًا

أبنائي فلذات كبدي وعشقي الأبدي

الي اهل زوجي وأقربائي وصديقاتي وزملائي كل الحب والاحترام

الي كل شهيد روي بدمه تراب الوطن الحبيب الي كل جريح واسير الي كل من دافع عن تراب فلسطين
هؤلاء الأحبة أهدي رسالتي

شكر وتقدير

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، على ما أنعمت على من نعم لا تحصي، منها توفيقك بحصاد جهد تكلل بهذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل على بقبول الإشراف على رسالة الماجستير، أستاذي ومعلمي الدكتور/ أحمد جواد الوادية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لإدارة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ممثلة برئيسها د. محمد ابراهيم المدهون، والشكر موصول إلى جميع الأساتذة في الأكاديمية، على ما بذلوه للارتقاء برسالة العلم وتطوير الأداء العلمي في الأكاديمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ جهاد البطش والدكتورخالد شعبان على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى ما قدموه من ملاحظات وتوجيهات من شأنها إثراء الرسالة.

لكل من ساهم وساندني وقدم لدى الدعم والمشورة، اتقدم لهم بالشكر والتقدير لإنجاز عملي وإخراج رسالتي.

لا يسعني إلا أن أقول بحق: شكرًا لكم جميعا؛ لمساعدتي وتقديم الدعم في إنجاز هذه الرسالة.

الباحثة

صابرين محمد أديب أبو شاويش

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بحث أثر التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية خلال فترة (2011 – 2015)، حيث تميزت هذه الفترة بالعديد من الأحداث، التي كان لها تأثير مباشر على العلاقات الفلسطينية المصرية وخاصة قطاع غزة.

وناقشت مفهوم الحراك بشكل عام والحراك المصري بشكل خاص، بالإضافة إلى مناقشة التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية المصرية، وموقف مصر من القضية الفلسطينية منذ النكبة الفلسطينية وحتى تاريخ نهاية كتابة البحث.

ناقشت الباحثة محددات العلاقة الفلسطينية المصرية التي أدت إلى ترابط العلاقة بين الطرفين، بالإضافة إلى التركيز على أثر الحراكات المصرية على فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، ركّزت الباحثة خلال الدراسة على عدة قضايا كانت محور السياسية الخارجية المصرية اتجاه قطاع غزة، كقضية الحصار، ومعبر رفح، والأنفاق، والانقسام، والمصالحة، موقف مصر من الحرب على قطاع غزة في حرب 2012 وحرب 2014 ودور مصر الدبلوماسي في المفاوضات لإيقاف الحرب على قطاع غزة.

وقد تم الاستعانة في تحليل الدراسة بالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم.

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها من المواضيع الشائكة في العلاقات السياسية بين طرفي العلاقة الفلسطيني والمصري بفعل الأحداث التي عاشتها القضية الفلسطينية ونظامها السياسي وكذلك المصري.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

– مصر تشكل حاضنة سياسية واستراتيجية وعمقًا اجتماعيًا وعضويًا يربط بين الشعبين المصري والفلسطيني، وهي علاقة لا تحددها الفترة التاريخية الحالية، بل هي عمق وامتداد تاريخي يمتد لآلاف السنيين، ودائما ارتبطت الأوضاع السياسية في فلسطين ضعفًا أو قوة بالوضع السياسي في مصر.

– كما توصلت الدراسة إلى الأحداث التي جرت على الساحة المصرية بسبب الحراكات المصرية خلال الفترة من عام 2011 –2015، الأمر الذي انعكس على قطاع غزة وأثر عليه بكافة الأصعدة سواء السياسية أو الاجتماعية وأهمها الاقتصادية، كما توصلت الدراسة إلى أن

الانقسام الفلسطيني أثر بشكل مباشر على العلاقات الفلسطينية المصرية بشكل عام وعلى ملفات القضية الفلسطينية بشكل خاص.

كما قدّمت الدراسة توصيات أهمها:

- يجب إنجاز المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الداخلي، وحل كافة الملفات والقضايا العالقة بما فيها ملف المعابر، بما ينزع كافة الذرائع التي تحول دون فتح معبر رفح، ورفع القيود المشددة عن المعابر التجارية مع الاحتلال، وضرورة الحوار المعمق مع مصر ومن خلاله ننشد علاقة قائمة على المصالح المشتركة وبما يعزز دور مصر الحاضن الأكبر للقضية الفلسطينية مع مراعاة عدم الانتقاص من المسؤولية الكاملة للاحتلال عن معاناة قطاع غزة، ولا بد من إيجاد آلية عمل مشتركة تشعر مصر من خلالها حرص قطاع غزة على استقرار الأمن المصري، والذي من شأنه أن يشكل أساسًا لانطلاق علاقة منظمة مع مصر تعود بالفائدة على الجميع.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

The study aimed to examine the impact of changes in the Egyptian political system on the Egyptian-Palestinian relations during the period (2011 - 2015), where this period was marked by several events, which have had a direct impact on the Egyptian-Palestinian relations, especially the Gaza Strip.

The concept of mobility and discussed in general and the Egyptian movement, in particular, in addition to discussing the historical development of the Egyptian-Palestinian relations, and Egypt's stance the Palestinian issue since the Palestinian Nakba and until the date of the end of our research writing.

The researcher discussed determinants of the Egyptian-Palestinian relationship that led to the relationship between the parties thread, as well as focus on the impact of the Egyptian Aharakat on Palestine in general and Gaza in particular, focused researcher during the study on several issues of the Egyptian foreign policy axis direction of the Gaza Strip, as a matter of the siege, and crossing Rafah, tunnels, split, reconciliation, Egypt's position from the war in the Gaza Strip in the 2012 war and the war of 2014 and the role of Egypt in diplomatic negotiations to stop the war in the Gaza Strip.

The study was used the analysis of the historical approach, and descriptive and analytical approach, and the comparative method and the methodology of systems analysis.

The importance of this study is to being one of the thorny issues in the political relations between the parties to the Palestinian and Egyptian relationship by events experienced by the Palestinian issue and its political system as well as the Egyptian.

Study concluded a range of results, including:

- Egypt is strategic and profound social and organically links between the Egyptian and Palestinian peoples for political incubator, a relationship is not determined by the current historical period, it is the depth and reach historic stretches for thousands of years, and has always been associated with the

political situation in Palestine weakness or strength of the political situation in Egypt.

- The study also found the events that took place on the Egyptian arena because of the Egyptian Aharakat during the period from 2011 -2015, which reflected on the Gaza Strip and the impact upon all levels, whether political, social, economic, and most importantly, as the study found that the Palestinian division impact directly on Egyptian-Palestinian relations in general and the Palestinian cause in particular files.

The study also made a series of recommendations including:

- The Palestinian reconciliation must be done and ending the internal division, the resolution of all of the files and outstanding issues, including border crossings file, including take away all the excuses that prevent the opening of the Rafah crossing, lift the severe restrictions on the commercial crossings with the occupation, and the need for in-depth dialogue with Egypt and through which we seek a relationship based on common interests and to enhance the role of Egypt's largest custodian of the Palestinian cause, taking into account not detract from the full responsibility for the occupation of the suffering of the Gaza Strip, must find a common mechanism of action is Egypt, which is keen Gaza Strip on the stability of the Egyptian security, which would form the basis for the start of a relationship Organization with Egypt are beneficial to everyone.

قائمة المحتويات

تسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
.1	من وحي القرآن	أ
.2	إهداء	ب
.3	شكر وتقدير	ج
.4	ملخص الدراسة باللغة العربية	د
.5	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	و
.6	قائمة المحتويات	ح
الفصل التمهيدي (منهجية الدراسة)		
.7	مقدمة	2
.8	مشكلة الدراسة	4
.9	تساؤلات الدراسة	4
.10	أهداف الدراسة	4
.11	أهمية الدراسة	5
.12	متغيرات الدراسة	5
.13	مصطلحات الدراسة	6
.14	منهجية الدراسة	7
.15	حدود الدراسة	8
.16	مصادر البيانات	8

.17	الدراسات السابقة	9
.18	الدراسات المحلية	9
.19	الدراسات العربية	11
.20	الدراسات الأجنبية	14
.21	التعقيب على الدراسات السابقة	16
.22	الفجوة البحثية	18
	الفصل الأول **(التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية المصرية 1948-2011)**	
.23	المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية المصرية 1948 – 1970م	23
.24	المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية المصرية 1970 – 2011م	30
	الفصل الثاني **(محددات وأدوات وأهداف وآليات صنع السياسة الخارجية للعلاقات الفلسطينية المصرية)**	
.25	تمهيد	42
.26	المبحث الأول: أدوات وأهداف وآليات صنع السياسة الخارجية	43
.27	المبحث الثاني: محددات العلاقات الفلسطينية المصرية	52
	الفصل الثالث **(أثر حراك 25 يناير على العلاقات الفلسطينية المصرية)**	
.28	تمهيد	68
.29	المبحث الأول: طبيعة الحراك وتداعياته على النظام المصري	69
.30	المبحث الثاني: الموقف المصري من القضية الفلسطينية أثناء وبعد الحراك	78

الفصل الرابع **(تداعيات نتائج انتخابات الرئاسة 2012 في مصر على العلاقات الفلسطينية المصرية)**		
.31	تمهيد	87
.32	المبحث الأول: واقع العلاقات الفلسطينية المصرية بعد فوز الرئيس محمد مرسي	88
.33	المبحث الثاني: الموقف المصري من العدوان على قطاع غزة عام 2012	95
الفصل الخامس **(انعكاسات حرام 30 يونيو على العلاقات الفلسطينية المصرية)**		
.34	المبحث الأول: أثر حراك 30 يونيو على واقع العلاقات الفلسطينية المصرية	104
.35	المبحث الثاني: تداعيات التغير في الموقف المصري من العدوان على قطاع غزة عام 2014	115
الفصل السادس **(مستقبل العلاقات الفلسطينية المصرية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية)**		
.36	المبحث الأول: تداعيات المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية المستقبلية على الموقف المصري من القضية الفلسطينية	119
.37	المبحث الثاني: آليات تعزيز العلاقات الفلسطينية المصرية بما يخدم المشروع الفلسطيني	126
(النتائج والتوصيات)		
.38	النتائج	131
.39	التوصيات	134
.40	المراجع	136

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- متغيرات الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- منهجية الدراسة
- حدود الدراسة
- مصادر البيانات

الدراسات السابقة

- الدراسات المحلية
- الدراسات العربية
- الدراسات الأجنبية
- التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

مقدمة:

تعتبر فلسطين هي بوابة مصر الشرقية، ودرعها الاستراتيجي على امتداد مراحل التاريخ المتعاقبة، ومصر هي العمق الاستراتيجي والسند القوي لفلسطين، فالدولتان يجمعهما مصير مشترك عزز قيمة الانتماء العربي الواحد. إن مصر لها ثقل وتأثير عربي وإقليمي ودولي، وهي واحد من أهم أبواب الشرعية في المنطقة، وناظم للعلاقة مع الأطراف الفلسطينية، إضافة إلى كونها –بمنطق الجغرافيا– ممرًا إجباريًا لقطاع غزة إلى العالم الخارجي، في الوقت الذي يتعرض فيه قطاع غزة لحصار إسرائيلي.

شهدت مصر العديد من المتغيرات والمستجدات على الساحة الداخلية أثرت على العلاقات المصرية الفلسطينية انطلاقًا من حراك 25 يناير عام 2011، والذي أوجد منظورًا جديدًا للسياسة المصرية الداخلية والخارجية وبدأ في التشكّل بعد نجاح هذا الحراك ورحيل النظام القديم وفتح الباب لتشكُّل نظام جديد.

كما شهدت الساحة المصرية خلال حراك 30 يونيو 2013 تغيرًا استراتيجيًا تمثّل بإقصاء الجيش للرئيس المنتخب محمد مرسي في 3 يوليو 2013، وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا جديدًا لمصر في 3 يونيو 2014 مما أدخل النظام الجديد في حالة من الانشغال والإنهاك بالشؤون الداخلية لمصر مما أدى إلى إضعاف السياسية الخارجية المصرية في هذه الفترة تسببت بتوتر العلاقات بين مصر وفلسطين.

إن الارتباط التاريخي بين مصر وقطاع غزة جعل من الملف الفلسطيني يقع على رأس أولويات النظام المصري أيًا يكن توجُّه هذا النظام، فقطاع غزة يمثل أحد أهم مرتكزات الأمن القومي المصري، ومع التعقيدات الداخلية للطرفين، ومع إدراك النظام الجديد لخلفية الحركة المسيطرة على قطاع غزة، وإدراكه لطبيعة تداخل المصالح في المنطقة، فإن هناك العديد من العوامل المؤثرة في العلاقة بين مصر وحركة حماس.

التحولات السياسية المصرية بحاجة إلى بلورة موقفها، والتعاطي معه على أساس أننا شعب تحت الاحتلال، وأن أي حل قادم يجب أن يكون هدفه إنهاء الاحتلال وليس إدارته أو تحسين صورته، وأن الدور المطلوب من مصر كبير لأنها هي قادرة على الضغط على إسرائيل إلى الدخول في مفاوضات ذات معنى تؤدي في نهايتها إلى حل الدولتين واعادة الهدوء في المنطقة.

إن العلاقة بين مصر وفلسطين علاقة تاريخ طويل مشترك لم تؤثر فيه، ولا يمكن أن تؤثر فيه كل محاولات الفصل بينهما، إلا أن الوضع الداخلي المصري غير المستقر على كافة الأصعدة،

أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، من الممكن أن يكون له دور يؤثر على العلاقات المصرية الفلسطينية قد تحدُّ من إمكانية ممارسة مصر دورها الإقليمي المعتاد في الساحة الفلسطينية. شكلت طبيعة الوضع الفلسطيني المتمثل بالانقسام السياسي والأيديولوجي نوعًا من الازدواجية في العلاقات الفلسطينية الخارجية؛ حيث حكمتها مواقف السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس في قطاع غزة من مجمل القضايا الإقليمية ومنها الحراكات العربية. وهذا ما ستقف عليه الدراسة وانعكاس ذلك على العلاقات الفلسطينية المصرية.

وفي النهاية تم الحديث عن النتائج والتوصيات وآلية التنفيذ لإيجاد سبل جديدة تساعد في تحسين العلاقات الفلسطينية المصرية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر العلاقات الفلسطينية المصرية من العلاقات المهمة والمتداخلة في الوطن العربي، حيث ترتبط البلدان بحدود جغرافية مشتركة الأمر الذي له تداعيات مستمرة على العلاقات بين البلدين، فقطاع غزة يقع على الحدود المصرية وعلى مر التاريخ مرت مصر بتغيرات متعددة، كان لها تداعيات على فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص بحكم الجغرافيا، ومؤخرا من العام 2011 وحتى الآن مر النظام السياسي المصري بعدد من التحولات والأحداث التي كان لها أثر على العلاقات الفلسطينية المصرية. وهنا تكمن مشكلة الدراسة في مناقشة أثر هذه التحولات على العلاقات الفلسطينية المصرية باعتبارها متغيرا وحدثا مهما سيؤثر في طبيعة العلاقة بين الطرفين.

وينبثق عن المشكلة سؤال رئيسي: -

إلى أي حد أثرت التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية في الفترة ما بين 2011-2015؟

تساؤلات الدراسة:

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:-

- ما طبيعية العلاقات الفلسطينية المصرية تاريخيًا؟
- ما محددات العلاقات الفلسطينية المصرية؟
- إلى أي حد أثّر حراك 25 يناير 2011 على العلاقات الفلسطينية المصرية؟
- ما أهم تداعيات الانتخابات الرئاسية 2012 على العلاقات الفلسطينية المصرية؟
- كيف انعكس حراك 30 يونيو 2013على العلاقات الفلسطينية المصرية؟
- ما مستقبل العلاقات الفلسطينية المصرية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية؟

أهداف الدراسة:

- استعراض أهم مراحل التطور التاريخي للعلاقات المصرية الفلسطينية.
- التعرف علي محددات العلاقات المصرية الفلسطينية.

- تبيان أثر حراك 25 يناير على العلاقات المصرية الفلسطينية.
- القاء الضوء تداعيات انتخابات 2012 في مصر على العلاقات الفلسطينية المصرية.
- إبراز انعكاسات حراك 30 يونيو وأثره على العلاقات المصرية الفلسطينية في قطاع غزة.
- استشراف مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- إثراء المكتبة العربية بشكل عام ومكتبة العلاقات الدولية بشكل خاص بدراسة علمية حول أثر التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية وخصوصا في هذه الحقبة الحديثة.
- إمكانية استفادة الباحث العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص في مجال العلاقات الدولية وتطوير مثل هذه الدراسات (العلاقات الفلسطينية المصرية).

الأهمية العملية:

- توضيح الرؤى للمجتمع الفلسطيني والعربي عما يجري في مصر وتداعياته على العلاقات الفلسطينية المصرية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص.
- تقديم معلومات وتحليلات جديدة لصناع القرار الفلسطيني والمهتمين بالشؤون السياسية وفهم طبيعة العلاقات المصرية الفلسطينية مما يسهم في اتخاذ القرار المناسب.
- وضْع ملامح برنامج عملي بنّاء قائم على استشراف لهذه العلاقات بما يفيد القضية الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص.

متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** التحولات في النظام السياسي في مصر.
- **المتغير التابع:** العلاقات الفلسطينية المصرية.

مصطلحات الدراسة:

النظام السياسي:-

عرف ديفيد أيستن David Easton النظام السياسي بأنه تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي، وكذلك بعض العناصر الاجتماعية والمتعلقة بهذا النشاط يمكن اعتبارها جزءًا منه كتلك المتعلقة بالنظام الطبقي وبالتكتلات والجماعات المحلية. (Easton,1960: 96 – 97)

ويمكن تعريف النظام السياسي أنه "عبارة عن مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية مثل (البرلمان، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء والمؤسسات السياسية غير الرسمية مثل (الأحزاب السياسية، جماعات الضغط)، حيث تترابط هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بعضها ببعض وتؤدي إلى وظيفة معينة داخل المجتمع".(أبو سعدة، 110:2003)

ويمكن تعريف النظام السياسي بأنه "عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات بمعنى الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، والتي تترجم أهدافًا وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحوّلها إلى سلطة مقبولة من الجماعة، تمثلت في المؤسسات السياسية. وهو إطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية إسهاما في العمل السياسي، فمكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار، والعناصر التي تقع خارجه تمثل محيطه أو بيئته التي ينشأ وينمو فيها النظام". (الخزرجى، 25:2004)

التحولات في النظام السياسي:-

هو التغيير السياسي التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدأدى إلى وضع ديمقراطي. (مقلد، 47:1994)

تحولات في النظام السياسي المصري:-

هي إحداث أي تغيير في النظام الحاكم في مصر مرورا بحراك 25 يناير المصرية وسقوط حكم الرئيس حسني مبارك، ومن ثم انتخاب الرئيس محمد مرسي رئيسا جديدا لمصر عام 2012، ومن ثم قيام حراك30 يونيو2013 التي كانت من نتائجها عزل الرئيس مرسي وتولي الجيش

زمام الحكم حتى قيام انتخابات رئاسية جديدة وترشح الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيسا جديدا لمصر على أثر هذه التحولات كان لكل فترة بيئة خاصة.

العلاقات الفلسطينية المصرية:-

هي العلاقة التاريخية بين فلسطين ومصر، وهناك محددات تحكم هذه العلاقة نتيجة للجغرافيا والتاريخ والقواسم المشتركة والعوامل الإنسانية والدينية بالإضافة إلى العروبة التي تجمعنا، وعلاقة الأمن القومي المتبادل بالمعنى العضوي هذه العلاقة المقدسة بين فلسطين ومصر كما كانت في الماضي واستمرت إلى الآن.

الحراك:-

هو الحالة السياسية التي تتسم بتزايد التغيير في موازين القوة ونمط توزيع السلطة وسرعة تواصل الأفكار السياسية وانتشارها وكثافة التواصل فيما بين الأفراد.

ويعرف على أنه: (نشاط متمرد وجودي عقلي تحكمه القضايا المجتمعية والذاتية التي تصبح مطلبًا حيويًا يقتضي أسلوبًا متمردًا ومنظمًا لتحقيق إشباع تلك المطالب). (بوجنال،2011)

منهجية الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** يعرض تسلسل الأحداث التاريخية وربطه بالواقع، وهنا سنتناول التطور التاريخي للموقف المصري من القضية الفلسطينية والعلاقات الفلسطينية المصرية تاريخيًا.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** هو المنهج الذي يصف الظواهر ويحللها، وهنا يمكن الاستفادة منه في وصف وتحليل المؤشرات والمواقف الصادرة من نظام مصر الجديد اتجاه تطور العلاقات المصرية الفلسطينية؛ للتوصل إلى استنتاجات وتوصيات مبنية على ذلك، وبذلك لا غنى عن المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

- **منهج تحليل النظم:** هو المنهج الذي يعتمد على نظام مستقل مكون من عناصر: الهوية والكينونة، المدخلات والمخرجات، التمايز، تكامل النظام فالنظام هو نسق أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها والمتفاعلة فيما بينها، تهدف كل وظائفه لتحقيق غاياته فمن خلال هذا المنهج يتم دراسة وتحليل المدخلات والمخرجات المستجدة التي طرأت على النظام السياسي المصري وصنع قرار سياسته الخارجية، وخصوصا بعد الحراكات في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على العلاقات الفلسطينية المصرية والقضية الفلسطينية.

- **المنهج المقارن:** وهو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، وتعتمد الباحثة على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة؛ وذلك للبحث من منظور المقارن النظام الجديد وأثر التحولات السياسية وموقف النظام المصري في عهد الرئيس مرسي وعهد الرئيس السيسي لمعرفة دورهم في خدمة القضية الفلسطينية والتأثير على العلاقات المصرية الفلسطينية سلباً أم إيجاباً.

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي:** أثر التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية.
- **الحد المكاني:** (فلسطين ومصر) وإن كانت هناك أماكن أخرى يجري على أرضها أحداث ومواقف لها علاقة بالبحث.
- **الحد الزماني:** (2011-2015) وذلك لأن هذه الفترة شهدت تحولات استراتيجية في النظام السياسي المصري بداية من الحراك المصري عام 2011 حتى 2015 وتأثيرها البالغ على الشأن الفلسطيني.

مصادر البيانات:

- **المصادر الأولية:** المقابلة.
- **المصادر الثانوية:** الكتب والمراجع والدوريات والتقارير والصحف والمجلات

الدراسات السابقة:

أولاً:- الدراسات المحلية

1- دراسة هاني المصري (2014) انعكاسات ثورة مصر على القضية الفلسطينية:

هدفت الدراسة في البحث عن أثر الثورة المصرية والقضية الفلسطينية وكان من أهم ما جاءت به هذه الدراسة بأن مصر ما بعد 25 يناير 2011، تختلف عن مصر قبل هذا التاريخ؛ لأن أي حاكم أو نظام سيحل مكان نظام مبارك، حتى لو استمر هذا النظام، سيأخذ في حسابه إرادة وقوة الشعب المصري، وهذا أمر لن يقتصر على مصر.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج يجب إدراك أهمية ما يجري في مصر؛ يجب مراقبة التفاعلات في الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، فبعد التعليقات الأولى على مظاهرات 25 يناير بأن النظام المصري صديق ومستقر ولا خوف عليه، انتقلت إسرائيل إلى تحذير الإدارة الأميركية وأوروبا من التضحية بنظام مبارك، وانتقدت المواقف التي أوحت بذلك، ثم بدأت الحكومة الإسرائيلية تصيح ويتردد صدى كلامها في البيت الأبيض، بأن المهم هو معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية وعدم المساس بها، وأصبحت الرؤيا الأميركية فيما يجري محكومة بمصلحة إسرائيل، لا بتحقيق إرادة ومطالب الشعب المصري الثائر.

وأكد بنتائجه أن الانعكاسات الأولى لما يجري في مصر على فلسطين ستكون سلبية؛ لأن إسرائيل ستصر أكثر على الحل الإسرائيلي للصراع وخصوصًا وفق شروطها الأمنية، بحجة أن إسرائيل واحة الاستقرار في منطقة هشة وغير مستقرة.

كما أوصت الدراسة بتوطيد العلاقات المصرية الفلسطينية بتوحيد الحكومة الفلسطينية، وإنهاء النزاعات الداخلية التي تسبب بها الانقسام، والرجوع إلى طاولة الحوار وخصوصا أن الانقسام الفلسطيني يخدم إسرائيل.

2- دراسة كمال أبو شاويش (2012) ثورة 25 يناير في مصر أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية:

هدفت الدراسة للبحث في أسباب وتداعيات ثورة 25 يناير وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، وكيف ستتجه القيادة المصرية الجديدة في تعاملها مع الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج صنع القرار ومنهج تحليل النظم ومنهج دراسة النخبة ومنهج استشرف المستقبل

وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم النزعة الثورية، وتأثير الرأي العام، من صياغة قيادة جديدة للحكم ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين، ذات الخلفية العقائدية المعادية للمشروع الصهيوني، إلا أن توجهات السياسة المصرية اتجاه إسرائيل لم تتغير عما كانت عليه في ظل النظام السابق. وفي حين أن القيادة المصرية الصاعدة ليس لديها رؤية جديدة أو خيال سياسي لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإيجاد حلول عادلة للقضية الفلسطينية، فقد شكلت القواسم الحزبية المشتركة انحيازًا أيديولوجيًا واضحًا لجهة حركة حماس على حساب منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما انعكس بالسلب من خلال المقاربات المصرية للتعامل مع قطاع غزة، بخاصة في ظل حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، مما يهدد وحدة القضية الفلسطينية.

وأوصت الدراسة القيادات السياسية والحزبية الفلسطينية أن تبدأ جدول أعمالها الوطني بمجموعة من الإجراءات العاجلة، أهمها إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، والذهاب فورًا إلى حوار وطني خالص كما أوصت بضرورة الاتفاق على برنامج تنفيذي يعيد توحيد المؤسسات السياسية والإدارية في شطري الوطن، وصياغة استراتيجية شاملة للتحرر الوطني تعيد القضية الفلسطينية إلى الواجهة والتأكيد على أهمية دور الشباب الفلسطيني كرأس حربة في استدامة النضال الوطني وتعزيز حالة التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، كما توصي الدراسة بعدم التعامل مع سكان قطاع غزة باعتبارهم فائضًا بشريًا، وعدم الاستمرار في سياسة إدارة الظهر لقطاع غزة وهموم سكانه. كذلك اوصت الدراسة الفصائل الفلسطينية بالتزام سياسة الحياد اتجاه التيارات والأحزاب السياسية الفعالة على الساحة المصرية والعربية، والوقوف على مسافة واحدة من الجميع، والتعامل بحصافة ولباقة سياسية، وعدم الزج بالقضية الفلسطينية في السجلات الحزبية والانتخابية داخل البلدان العربية.

3- دراسة محمد الأيوبي (2011) السياسة المصرية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي:

تحدثت الدراسة عن انعكاسات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية، وأوضحت أن هذه الأحداث ستنعكس على مستقبل مسيرة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و(إسرائيل)، ومستقبل المصالحة الفلسطينية، وملف الأمن والحدود الفلسطينية المصرية، وغيرها من الملفات التي يمسك بزمامها النظام المصري.

وتوصلت الدراسة الى أن هناك تأثيرًا للتحولات في مصر على الملفات التي يمسك بزمامها النظام المصري، نتيجة تغير طريقة التعامل مع هذه الملفات وترى الدراسة أن إحداث أي تغيير

في النظام الحاكم في مصر سيكون له تأثير بارز على السياسة المصرية الرسمية اتجاه القضية الفلسطينية، إذ إن "نظام مبارك" لن يتم استنساخه بأي رؤية أو هيكلة جديدة للنظام، كما يطالب الشعب المصري، وأكدت الدراسة "أن السلطة الفلسطينية يرتبط وجودها بعدة عوامل من بينها، وجود النظام المصري، وبسقوطه ستتعرض السلطة لتداعيات مؤثرة".

كذلك: "إن التأثيرات الأولى للتغير في مصر ستكون على اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر و(إسرائيل)، حيث سيترك ذلك آثاره على العلاقات بين الجانبين، مما سينعكس بشكل أو آخر على الوضع الفلسطيني". وذكر أنه نتيجة الجوار بين قطاع غزة ومصر، فإن هناك تأثيرات متبادلة على مستويات الأمن وتأثيرها المباشر على الطرفين.

وأوصت الدراسة بحماية الأمن القومي للطرفين الفلسطيني والمصري وتعزيز العلاقات بينهم، تخوفًا من تدخلات خارجية تؤدي إلى توتر العلاقات وخصوصا بعد سقوط حكم مبارك.

ثانياً:- الدراسات العربية

1-محمد جمعة(2015) الثورات العربية وأثرها على العلاقات العربية – الفلسطينية:

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تداعيات الثورات العربية، سواء على المقاربات العربية بشأن مسيرة التسوية، أو على خريطة العلاقات العربية – الفلسطينية، وأثر الثورات المصرية على القضية الفلسطينية وتأطير العلاقات مع حركة حماس بقطاع غزة فترة حكم الرئيس محمد مرسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الثابت يقينًا أن سلوك الدولة المصرية، حتى هذه اللحظة، يتبني وجهة نظر معينة. هذه العوامل مرتبطة أولًا: بالموقف الإسرائيلي ومقاربته بشأن قطاع غزة، ومستقبل نظام حماس بها. وثانيًا: بتطورات العملية العسكرية والأمنية التي ينفذها الجيش المصري في سيناء. وثالثًا: بمعطيات الساحة الفلسطينية وتطوراتها، لا سيما تلك المتعلقة باستراتيجيات السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، وكذلك بحدود ودرجة الاستعصاء المتصور في علاقة حماس بالمكونات الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة.

وأوصت الدراسة على أنه إذا كانت تداعيات الثورات العربية قد أسفرت عن تغير كبير في خريطة العلاقات العربية – الفلسطينية على النحو الذي أظهر حاجة العديد من الأنظمة العربية للانفتاح النسبي على حركة حماس، فإن ذلك لا ينفي في الوقت ذاته أن المقاربة العربية بشأن مسيرة التسوية لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر.

كما أوصت أيضا أنه إذا كانت السلطة الفلسطينية قد خسرت حليفا لها بسقوط مبارك في مصر، فهذا لا ينفي أن النظام الأردني يحاول ملء الفراغ الذي خلفه سقوط مبارك، والشاهد على ذلك استضافة عمان للحوارات الاستكشافية في يناير 2012. فضلا عن أن التوافق الرسمي الخليجي لا يزال مستمرا على المضي في عملية التسوية كخيار استراتيجي وحيد. وأكدت على أنه إذا كان لدى حماس من الأسباب التي تجعلها تتطلع إلى الفرصة التي يوفرها لها فوز محمد مرسي لإنجاح تجربة الحكم في غزة، من خلال الإجراءات التي من المتوقع أن يقدم عليها لصالح الفلسطينيين (كتحسين العمل على معبر رفح وتخفيف مشكلة الوقود والكهرباء) فإن هذا لا يعني أن "مصر–مرسي" ستكون مطلقة اليدين، بل يصعب أن يتشكل موقف مرسي اتجاه القضية الفلسطينية (وقطاع غزة بالذات) بمعزل عن مقتضيات العلاقات المصرية – الإسرائيلية.

2– دراسة يوسف الشاذلي (2011) مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011:

هدفت الدراسة إلى البحث في انعكاسات التي طرأت على مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011 وأهمية القضية الفلسطينية للشارع المصري، وكيف تعامل صانع القرار المصري معها، خاصة في المرحلة الملتبسة التي أعقبت تغيير الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة لعل من أهمها أنّ المؤسسات والجهات التي كانت تمسك بالملف الفلسطيني، وتحديدًا المخابرات العامة المصرية بالدرجة الأولى، ووزارات الخارجية، والداخلية، والدفاع، بدرجة أقل، لا تزال جميعها قائمة على أساس بنيتها القديمة، وأساليب عملها، دون تغيير كبير.

كما توصلت إلى أنّ النظام حتى إن تغيّر في مصر إلا أن الوقت ما زال مبكرًا –من وجهة نظر سوسيولوجيا الثورات– القول إن ثورة حدثت في مصر وأنها أدت إلى سقوط النظام كما لاحظ أن أهداف السياسة الخارجية المصرية في الشأن الفلسطيني لم تتغير كثيرًا.

وأوصت الدراسة على أن يتم تسهيل الاتصالات ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي العمل على لم شمل الفلسطينيين في سياق المصالحة بين الفصائل المختلفة ودعم القضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية.

3- تقرير: مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014:

هدفت الدراسة إلى البحث في التحولات الجارية في مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014 والتعرف على الدور المصري في ملفات الحوار الوطني الفلسطيني، والحصار، والتهدئة، وصفقة جلعاد شاليط لتبادل الأسرى. ويعرض لموقف مصر من العدوان العسكري الإسرائيلي على القطاع سنة 2012 و2014، وما تبعه من ملفات فكّ الحصار وفتح معبر رفح، وإعادة الإعمار.

4- تقدير استراتيجي (68): مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الانتخابات المصرية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الانتخابات المصرية الفترة التي شهدت الساحة المصرية خلال سنة 2013 تغيرًا استراتيجيًا تمثل بإقصاء الجيش للرئيس المنتخب محمد مرسي في 3 تموز / يوليو 2013.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج إزاء ما تقدم، فإن المؤشرات تشير إلى أن النظام المصري الجديد يعاني حالة من الاستغراق في معضلاته الداخلية، لذا فإنه من غير المتوقع في هذه الفترة أن يُعيد النظام الجديد لمصر دورها المعتاد في رعاية القضية الفلسطينية سواء في ترتيبات البيت الفلسطيني الداخلي أم في مسار التسوية السلمية.

وإذا ما أصر على استمرار خصومته مع حماس باعتبار انتمائها "للإسلام السياسي"، فقد يسهم في إضعاف حماس في القطاع، لكن ذلك سينعكس سلبًا على دوره الراعي في ترتيب البيت الفلسطيني. وعلى أي حال سيبقى التأثير المصري في تفاصيل القضية الفلسطينية في المدى القريب محدودًا، مع حرصه على ألا يبتعد عن خدمة ملفاته الداخلية وتوجهات تحالفاته الإقليمية.

وأوصت الدراسة على استمرار حركة حماس بإبعاد نفسها عن الأزمات العربية الداخلية، خصوصًا الأزمة المصرية وأن تتوقف الاتهامات وحملات التشويه ضدّ حركة حماس في مصر، وأن تصب الطاقات باتجاه حماية قطاع غزة في وجه العدوان والحصار الإسرائيلي.

كما أوصت بفتح معبر رفح بشكل كامل، وإيجاد حلول اقتصادية تلغي ضرورة حفر الأنفاق بين القطاع ومصر. والإسراع في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي ووضع برنامج سياسي يحدد شكل العلاقة مع الأطراف العربية والإسلامية والدولية.

وأكدت على كشف كافة المحاولات الإسرائيلية للاصطياد في المياه العكرة، واستغلالها للعلاقات المتوترة بين حماس والنظام الجديد في مصر لضرب المقاومة في قطاع غزة.

ثالثاً:- الدراسات أجنبية

1- Meijer ،R.T ،The Role of the Military in Political Transitions, July 2014:

ميجر، ار.تى (2014): الديمقراطية بعد الربيع العربي: حالة الانتقال السياسي المصري:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القوات المسلحة المصرية في عملية الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى مزيد من الأنظمة السياسية الديمقراطية. أخذت معظم هذه التحولات مكانًا خلال السبعينات والثمانينات في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية. وفي كثير من الأحيان بدأت الشقوق داخل الحزب الحاكم، مما أدى في نهاية المطاف إلى الانتقال التدريجي نحو تركيب نظام آخر وفي معظم الحالات إلى شكل من أشكال الديمقراطية.

وبناء على تلك الأمثلة التجريبية فإن عددًا قليلًا من المؤشرات الرئيسية توقع سلوك الجيش باعتباره مؤسسي في التحولات التي يمكن تمييزها والتي لا تشارك مباشرة في جهاز الإدارة وأيّدت الموقف في إطار قانوني، وهو –أي الجيش– على استعداد لتشكيل فترة الانتقال إلى نظام أكثر ديمقراطية.

خلال الفترة الانتقالية للسلطات المدنية يجب أن يضمن صلاحيات عسكرية معينة من أجل الاحتفاظ بها. ويتم التوصل إلى نهاية الفترة الانتقالية عندما تثبت حكومة مدنية فعالة وقوية قادرة على تنفيذ الرقابة المدنية على الجيش. فقد كانت الانتفاضات الشعبية الأخيرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط غير تدريجية وتسببت في تغيير النظام المفاجئ في عدد من الدول العربية، عدا عن مصر التي لعب الجيش فيها دورا قياديا في المرحلة الانتقالية.

في حالة مصر وطبيعة الجيش باعتباره الجيش المؤسسي، لم تشارك مباشرة في الحكم، مما جعلت المقاومة شكلًا من أشكال الديمقراطية. ففي الدساتير المقترحة الثلاثة منذ ثورة 25 يناير التي طالبت الجيش منح نفسه صلاحيات واسعة وإلغاء أي شكل من أشكال الرقابة المدنية مما يجعل من الصعب جدا على أي قائد مدني في المستقبل تنفيذ الرقابة المدنية على الجيش المصري.

2- Maria Cristina. Paciello ،Egypt: Changes and Challenges of Political Transition, May 2011:

ماريا كريستين (2011): دور الجيش في التحولات السياسية: مصر دراسة حالة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام حسني مبارك ونظام قوته وعلى دوره في السيطرة على نظام الحكم على مدى 30 عامًا. ولكن في 11 فبراير عام 2011 بعد 18 يوما من الاحتجاجات الجماهيرية، اضطر الرئيس المصري إلى التنحي، وكشف عن عدم استدامة النظام السياسي والاقتصأدى الذي يضمن استمراره لفترة طويلة. في حين قادت ثورة 25 يناير – سقوط مبارك –أظهر نجاح كبير ولكن المستقبل السياسي في مصر لا يزال مبهم وعرضه لعدد من المخاطر.

فالعوامل التي لم تدعم الاستقرار في نظام مبارك.عدم رضي الشعب عليه وعدم تحقيق رغباتهم طول فترة الحكم لمدة 30 عامًا، أدى إلى تعبئة شعبية مناهضة للحكومة في يناير وفبراير 2011، وإزالة مبارك.ولكن النتيجة للدراسة احتمالات الانتقال الديمقراطي الحقيقي في مصر، من خلال النظر في التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجه البلاد.

3- David J. Sarquís,Democratization after the Arab Spring, Volume 40, Issue 5,October 2012, Pages: 871–903:

ديفيد جو (2012): الديمقراطية بعد الربيع العربي: حالة الانتقال السياسي في مصر:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الديمقراطية، وكيف يعيش الناس أمام فكرة المساواة المطلقة أمام القانون في الممارسة العملية؟ ومع ذلك، فإن تنفيذ القانون في كثير من الأحيان ينتهي لصالح شخص ما، عادة ما يكون الأقوى، هذا يحصل في الديمقراطيات الأقل نموا.

هذه الحالة يمكن أن تُساعد في تفسير السبب ولكن هناك الكثير من المشككين في الديمقراطية في الدول النامية وخصوصا في مصر، بعد ثورة 2011، وانتخابات عام 2012، فقد أصبح واضحا أن الديمقراطية المصرية الوليدة سيكون عليها التغلب على بيئة معادية بالكامل من الشك، إلى جانب التحديات الخارجية الضخمة، مثل الحفاظ على سلامة معاهدة السلام مع إسرائيل، وتوزيع اتفاق الموارد المائية مع دول وسط أفريقيا، والحفاظ على التوازن مع الجارتين والعديد من العرب؛ خوفًا من عدم التقدم الديمقراطي في المنطقة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، فقد ركزت معظم الدراسات على أثر الحراكات المصرية على القضية الفلسطينية بشكل عام واستعرضت ووثقت أحداث الحراكات، وأيضا تناولت دراسات أخرى محددات علاقة مصر بقطاع غزة وتطوراتها، وخصوصًا في الفترة التي تلت ثورة 25 يناير 2011، وحتى نهاية العدوان الإسرائيلي على القطاع 2014، فيما تناولت دراسات أخرى فترة الربيع العربي ووصفت حالة الانتقال السياسي المصري، وبعض الدراسات درست العلاقات العربية الفلسطينية في ظل الثورات العربية، إلا أن جميع الدراسات افتقرت لتحليل انعكاسها على العلاقات الفلسطينية المصرية بشكل خاص ومعظمها لم تتطرق لرصد الأحداث من بداية التحولات في النظام المصري من بداية حراك 25 يناير 2011 حتى فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي.

أما هذه الدراسة:

- ستتميز عن غيرها من الدراسات السابقة في كونها ستقوم بتحليل مدى أثر التحولات السياسية في النظام السياسي المصر من الفترة (2011 حتى 2015) وستعرض أهم مراحل التحولات السياسية المصرية لتبيان أثر حراك 25 يناير على العلاقات المصرية الفلسطينية وتحليل تداعيات انتخابات 2012 في مصر على العلاقات الفلسطينية المصرية وإبراز انعكاسات حراك 30 يونيو وأثره على العلاقات المصرية الفلسطينية في قطاع غزة واستشراف مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

- من حيث عنصر الاستشراف أو التوقع لمستقبل العلاقات الفلسطينية المصرية وكذلك اتجاهات السياسية الخارجية المصرية اتجاه القضية الفلسطينية وكيفية إدارة ملف الانقسام الداخلي بين قطاع غزة والضفة الغربية ومعالجته للمساهمة في إنهائه.

- من حيث الشمولية ستتطرق هذه الدراسة على تفصيل العلاقات الفلسطينية المصرية تاريخيا بهدف استخلاص محددات العلاقة، وصولاً إلى فترة التحولات في النظام السياسي المصري بعد سقوط حكم مبارك وصولاً بالنهاية إلى حكم السيسي وسيتم إجراء مقارنة بين كل فترة مرّت بها الحالة السياسية المصرية من 2011 حتى 2015.

- وما سيميّز هذه الدراسة مصادر البيانات (المقابلة) التي ستعتمد جزء منها على رأي الأطراف السياسية وصناع القرار الفلسطيني والمصري التي ستفي بالمعلومات منهم شخصياً ومن مصادرها الأصلية.

تشابهت الدراسة الحالية بالدراسات السابقة بالمنهج التاريخي والوصفي التحليلي وبعض الدراسات تشابهت في أحد المتغيرين التابع والمستقل وأيضا تشابهت إحدى الدراسات بأداة البحث (المقابلة) كما اختلفت بهدف الدراسة ومجتمع الدراسة.

جدول الفجوة البحثية:

م	الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
1. دراسة فلسطينية	ركزت دراسة أبو شاويش على ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية.	الدراسة السابقة لم تركز على التحولات في النظام السياسي المصري ومدى انعكاسه على العلاقات الفلسطينية المصرية في فترة 2011-2015.	ستتناول الدراسة موضوع الحراك المصري من ضمن التحولات السياسة التي أثرت على القضية الفلسطينية، فالتحولات السياسة مجموعة متكاملة تعتبر الحراك المصري جزءًا منها، وسيتم الحديث عنها بشكل أوسع من دراسة المصري. الدارسة الحالية ستركز على التحولات في النظام السياسي المصري من 2011-2015 وتأثيرها على العلاقات الفلسطينية المصرية.
2. دراسة فلسطينية	ركزت دراسة المصري على انعكاسات ثورة مصر على القضية الفلسطينية فلقد بدأت رياح التغيير في تونس ثم مصر وانتشرت عدواها لبقية البلدان العربية، وستظهر العدوى بشكل أكبر في جميع البلدان العربية إذا كللت الثورة المصرية بالنجاح. وأكد الباحث بأن معيار نجاح الثورة المصرية هو نجاحها في تغيير النظام، وأثرها على العلاقات مع إسرائيل في هذه المرحلة.	أن الدراسة كانت حول الثورة المصرية والقضية الفلسطينية، ولم يتم الحديث بشكل مفصل عن القضية الفلسطينية إلا من جانب العلاقات المصرية مع إسرائيل في هذه المرحلة.	ستتناول الدراسة موضوع الحراك المصري من ضمن التحولات السياسة التي أثّرت على القضية الفلسطينية، فالتحولات السياسة مجموعة متكاملة تعتبر عن الحراك المصري جزء منها سيتم الحديث عنها بشكل أوسع من دراسة المصري.

3. دراسة فلسطينية	ركزت دراسة الأيوبي على أن أي تغيير في "نظام مبارك" سيكون له تأثير كبير على السياسة المصرية الرسمية اتجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، وتشهد جمهورية مصر العربية، منذ الـ 25 كانون الثاني/ يناير المنصرم، انتفاضة جماهيرية احتجاجية تُطالب بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وصلت حد المطالبة بإسقاط رئيس النظام حسني مبارك	ربما لم تكن هنالك فجوة في هذه الدراسة لأنها ناقشت الكثير من القضايا والآثار الناجمة من الثورة المصرية التي انعكست على القضية الفلسطينية.	تتفق الدراسة الحالية بكثير من الأمور مع دراسة الأيوبي بمناقشتها جميع التحولات وملفات القضية الفلسطينية، والتركيز على المحاور التي كانت من توقعات الباحث الشخصية.
4. دراسة عربية	ركزت دراسة جمعة على تداعيات الثورات العربية، سواء على المقاربات العربية بشأن مسيرة التسوية، أو على خريطة العلاقات العربية – الفلسطينية وأثر الثورات المصرية على القضية الفلسطينية وتأطير العلاقات مع حماس بقطاع غزة فترة حكم الرئيس محمد مرسي.	كان تركيز الباحث فقط عن الثورات العربية وأثرها على العلاقات العربية – الفلسطينية وأثر الثورات المصرية وخصوصًا فترة حكم مرسي ودعمها لحماس بقطاع غزة. لم يتطرق الباحث إلى التعمق بدراسة تطور العلاقات المصرية الفلسطينية فترة التحولات في النظام المصري 2011–2015.	الدراسة ستشمل أثر التحولات السياسية المصرية على العلاقات الفلسطينية المصرية من عام 2011، حتى 2015، الدراسة الحالية ستستعين بالدراسة السابقة.

5. دراسة عربية	ركزت دراسة الشاذلي على مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011.	في هذه الدراسة السابقة ناقشت الكثير من القضايا والآثار الناجمة من حراك 25 يناير المصرية التي انعكست على القضية الفلسطينية. واقتصرت فقط على هذا الحراك بينما التحولات في النظام السياسي مر بأكثر من مرحلة بين عامي 2011-2015.	تتفق الدراسة الحالية ببعض من الأمور مع دراسة الشاذلي. ولكن الدراسة الحالية ستتعمق أكثر بأثر التحولات في النظام المصري على العلاقات المصرية الفلسطينية من فترة 2011-2015.
6. دراسة عربية	يسلط هذا التقرير الضوء على محددات علاقة مصر بقطاع غزة وتطوراتها، وخصوصًا في الفترة التي تلت ثورة 25 يناير 2011، وحتى نهاية العدوان الإسرائيلي على القطاع 2014.	التقرير ناقش تطور العلاقات المصرية الفلسطينية من حراك يناير 2011 حتى 2014 ولكن لم يركز على أثر التحولات في النظام السياسي خلال هذه الفترة على العلاقات بين فلسطين ومصر.	تتفق الدراسة السابقة بكثير من الأمور مع الدراسة الحالية بمناقشتها تطور العلاقات وملفات القضية الفلسطينية، ولكن الدراسة الحالية ستركز أكثر على أثر التحولات في النظام السياسي المصري على العلاقات المصرية الفلسطينية وستستكمل الدراسة السابقة من 2011-2015.
7. دراسة عربية	تسلط هذا الدراسة الضوء على مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الانتخابات المصرية بعد ثورة 30 يونيو وانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي.	في هذه الدراسة لم تناقش بداية التحولات في النظام السياسي المصري من 2011 فهناك متغيرات استراتيجية من بداية حراك 25 يناير مرورا بحراك 30 يونيو المصرية حتى انتخابات 2013 وانعكاساتها على العلاقات الفلسطينية المصرية.	تتفق الدراسة السابقة بكثير من الأمور مع الدراسة الحالية بمناقشتها مرحلة من التحولات من 2013-2014 ولكن الدراسة الحالية ستركز أكثر على العلاقات المصرية الفلسطينية وستستكمل الدراسة السابقة من 2011-2015.

8. دراسة أجنبية	تسلط هذا الدراسة الضوء على الديمقراطية بعد الربيع العربي: حالة الانتقال السياسي المصري.	هذه الدراسة تعمقت في دراسة حالة الانتقال المصري بعد حراك 30 يونيو وصلاحيات الجيش في النظام المصري ولكن لم تركز على أثر التحولات في النظام المصري على العلاقات الدولية وخاصة العلاقات الفلسطينية المصرية.	الدراسة الحالية تركز على أثر التحولات في النظام المصري على العلاقات المصرية الفلسطينية من 2011-2015.
9. دراسة أجنبية	تسلط هذا الدراسة الضوء على دور الجيش في التحولات السياسية. مصر: دراسة حالة	في هذه الدراسة ركزت على دور الجيش في التحولات السياسية ولكن لم يركز على أثر التحولات على العلاقات الفلسطينية المصرية.	هذه الدراسة ستستخدم الدراسة السابقة لتركيزها على عنصر هام بفترة التحولات السياسية المصرية سيسهم على الدراسة الحالية ستركز أكثر على العلاقات المصرية الفلسطينية وستستكمل الدراسة السابقة من 2011-2015.
10. دراسة أجنبية	تسلط هذا الدراسة الضوء على الديمقراطية بعد الربيع العربي: حالة الانتقال السياسي في مصر.	في هذه الدراسة ركزت على دور الديمقراطية على التحولات السياسية فترة الربيع العربي، ومصر نموذج دراسة ولكن لم تركز على أثر هذه التحولات وانعكاسها على العلاقات الفلسطينية المصرية.	الدراسة السابقة ستساعد الدراسة الحالية في استخدام المعلومات الخاصة بحالة الانتقال السياسي في مصر ولكن الدراسة الحالية ستركز على أثر التحولات في النظام المصري على العلاقات المصرية الفلسطينية 2011-2015.

الفصل الاول

التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية المصرية

(1948–2011)

- **تمهيد**
- **المبحث الأول:**

التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية المصرية (1948 - 1970م)

- **المبحث الثاني:**

التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية المصرية (1970 - 2011م)

- **تعقيب**

تمهيد:

بين مصر وفلسطين تاريخ طويل مشترك لم تؤثر فيه، ولا يمكن أن تؤثر فيه كل محاولات الفصل بينهما، فلسطين ارتبط تاريخها بتاريخ مصر أكثر من ارتباطها بتاريخ أي قُطر من الأقطار التي تجاورها قديما وربما حديثا، وتزايدت العلاقات بين مصر وفلسطين منذ ذلك الوقت فكانت كل حروب مصر الدفاعية أو الهجومية في الشرق، جرت بشكل خاص فوق أرض فلسطين، استمرت خلالها علاقات الترابط والالتحام بين مصر وفلسطين، زاد الترابط ونمت العلاقات وازداد التواصل بين فلسطين ومصر.

المبحث الأول: التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية المصرية (1948-1970):

لعبت القضية الفلسطينية دورا مؤثرا في تعميق الروابط والشعور القومي العربي لدى العربي المصري، وساهمت بتطوراتها وظروفها المعقدة وصراعها ضد الاستعمار البريطاني والإسرائيلي من خلال ربط الحركة القومية العربية في مصر بالحركات القومية التحررية في باقي الدول العربية، وقد أدركت الحركات التحررية القومية العربية وحدة الجبهة الاستعمارية التي تقف في مواجهتها، واصبحت مقتنعة بضرورة التنسيق والتوحد الكامل لمواجهة العدو الاستعماري. (عبد الرحمن: 1980، 79)

بعد صدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1947/11/29، أعادت الهيئة العربية طرح مطلبها على الجامعة العربية في شباط عام 1948، فقد اقترحت الهيئة "استنادًا إلى ما تتمتع به الهيئة من ثقة الشعب الفلسطيني والاعتراف البريطاني والدولي (الأمم المتحدة)، يمكن للهيئة أن تقيم نظامًا مؤقتًا للبلاد باسم الإدارة الفلسطينية العامة، ويتم إعلان فلسطين دولة مستقلة ديمقراطية في 15 مايو عام 1948. وتكون هذه الإدارة متمتعة بجميع السلطات التي تتمتع بها الحكومات الديمقراطية المستقلة. وعند توفر الفرصة المناسبة، ستدعى البلاد إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور لدولة ديمقراطية مستقلة، يتم خلالها اختيار نوع الحكم"(الازعر: 1998، 21)

صدر قرار إنشاء الإدارة المدنية عن اللجنة السياسية للجامعة في 1948/7/8، وذلك ". في حضور العناصر الفلسطينية المشاركة في اللجنة وهم عضواها، احمد حلمي باشا، ود. حسين الخالدي. والمستشاران في اللجنة أحمد الشقيري وهنري كتن". (الازعر: 1998، 25)

أوكلت رئاسة هذا المجلس إلى أحمد حلمي عبد الباقي، ومعه كل من جمال الحسيني، وعوني عبد الهادي، ود. حسين الخالدي، وسليمان طوقان، وعلى حسنة، ورجائي الحسيني، ويوسف صهيون، وأمين عقل.

ولكن لا بد هنا من التنبيه إلى أن الجامعة العربية كانت واضحة في أن "مهمة هذه الإدارة المؤقتة قاصرة على الشئون الإدارية المدنية العامة، ولا تشمل الأمور السياسية والعسكرية، ولا تكون له صفة تمثيلية عن أهلي فلسطين". (الازعر: 1998، 25)

وعلى أثر دخول القوات المصرية أرض فلسطين أذاعت الحكومة المصرية مذكرة للعالم تضمنت أسباب دخولها الحرب أعلنت فيها: "إن قواتها العسكرية وقد انتهى الانتداب البريطاني في فلسطين بدأت تدخل الأراضي الفلسطينية لتعيد الأمن والسلام إلى ربوعها وبعد أن سادت الفوضى وعمت الاضطرابات وأصبحت البلاد تحت رحمة القوات الإسرائيلية التي ما أتت إلا لتفتك بالسكان العرب الأمنين بما جمعته لهذا الغرض من مختلف الأسلحة ومعدات التدمير، ولقد ارتكبت الكثير من الجرائم ما يشمئز منه ضمير الانسانية". (Mayer: 1982، 88)

فبعد إبرام هدنة رودس "أطلق على مدينة غزة والمناطق التي بقيت في قبضة الجيش المصري اسم: المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية، وعين لها حاكمًا إداريًا عامًا، ولم تمكن الحكومة من ممارسة أي مهام حقيقية سواء أثناء وجودها في غزة، أو بعد انتقالها إلى القاهرة". (حمدان: 2006، 180)

ينبغي هنا إلقاء الضوء على فترة حكم الادارة المصرية لقطاع غزة وإبراز أهم الأحداث التي حدثت اثناء هذه الفترة:-

- **السياسة المصرية اتجاه قطاع غزة فترة حكم الادارة المدنية:**

أصدر وزير الحربية والبحرية المصري الأمر رقم (227) بتاريخ 1948/9/8 القاضي بتعين حاكم اداري عام للمناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين (قطاع غزة) وأناط به ممارسة بعض الصلاحيات والسلطات. (الوقائع المصرية: 1948، 420) فأخضعت منطقة قطاع غزة رسميا لإدارة مصر بعد اتفاقية رودس في شباط (فبراير)1949م، وبتكليف من الجامعة العربية، وتولت حكومة الملك فاروق التي يرأسها محمود فهمي النقراشي باشا، ادارة المناطق الفلسطينية التابعة لرقابة القوات المصرية، ثم ظهر لاحقا اصطلاح (قطاع غزة) رسميا عام 1954م، أثر قرار صادر عن رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، والذي بموجبه

يقضي بتعين عبد الله رفعت حاكما إداريا لقطاع غزة، ضمن حدوده الجديدة التي تبدأ من رفح حتى بيت حانون. (الصوراني: 1990، 15)

كان الحاكم الإداري العام يعين حكامًا إداريين لمنطقة القطاع من بين الضباط المصريين، انحصرت مهامهم في مساعدة الحاكم العام في المناطق الخاضعة لإشرافهم والاشراف على المجالس البلدية والقروية، حيث كان في قطاع غزة أربعة حكام اداريين في كل من غزة ودير البلح وخانيونس ورفح. (عمرو:2009، 103)

أولاً:- الوضع الاقتصادى والاجتماعي:

عبر استقراء نتائج النكبة عام 1948، يمكن التعرف بوضوح على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ضمن الاوضاع الطارئة الجديدة، لقد ترافق وجود "مجتمع اللاجئين" مع انهيار شبه كامل للقاعدة الاقتصادية التي كان يقوم علها المجتمع في مرحلة ما قبل 1948. (أبو النمل: 1979، 310)

رغم قيام ثورة يوليو 1952 فقد ظلّت السياسة المصرية الرسمية حتى عام 1955 مشدودة للقضايا المحلية المصرية بشكل عام، كما وأن قيادة الثورة خلال هذه الفترة لم تمتلك وضوحا كافيا باتجاه سياسة قومية واضحة بدليل انها وافقت على توقيع "مشروع شمالي غربي سيناء لتوطين لاجئي قطاع غزة" مع وكالة الغوث في حزيران 1953، الذي استهدف التآمر على الشعب الفلسطيني عبر توطين اللاجئين في سيناء بعد ان يجري استصلاح مساحة 200 ألف دونم غرب سيناء وتوصيل المياه اليها من نهر النيل. (ابو عمرو: 1987، 15)

مثل عدوان الثامن والعشرين من فبراير 1955 نقطة تحول مهمة في تاريخ العرب المعاصر، فعلى المستوى العربي تيقظت القيادة المصرية إلى الأطماع الإسرائيلية وضرورة مواجهتها، وسجل الرئيس المصري جمال عبد الناصر موقفه من هذا الحديث بقوله "ان غارة فبراير كانت نقطة تحول، وان هذا العدوان كان جس انذار، وان مصر يجب ان تعتمد على قوتها الذاتية لا على مجلس الأمن وقراراته. (الازعر: 1987، 48)

ورغم تردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية البائسة التي عانى منها أبناء القطاع تحت الإدارة المصرية وأن عزاءهم تمثّل في بروز الهوية الوطنية الفلسطينية ودور مهم في تعميق هذه الهوية وبلورتها عبر كافة وسائل الاعلام، بحيث أصبح القطاع من أكثر التجمعات الفلسطينية قدرة على التعبير المنظّم عن هويتهم الوطنية بكافة مظاهرها السياسية والعسكرية، إضافة إلى ذلك فقد التزمت الإدارة المصرية بإبقاء الهوية الوطنية "الجنسية" صفة ملازمة للشعب

الفلسطيني في القطاع، وكان لهذا الموقف دور مهم في الحفاظ على الكيان الفلسطيني وشكّل حافزا قويا لكل القوى والحركات الوطنية القومية والأممية في نضالها ضد الوجود الصهيوني، ومهد الطريق نحو ولادة م. ت. ف. (الصوراني: 1993، 22)

ثانياً:- الوضع القانوني:

حرصت القيادة الوطنية في مصر على احتفاظ قطاع غزة باسم فلسطين في كافة المحافل العربية والدولية وتم تثبيته رسميا في الأمم المتحدة باعتباره "الجزء المتبقي من فلسطين" كما التزمت بالإبقاء على القوانين الفلسطينية الصادرة بمرسوم 1922م كما هي مع اشتراط عدم مخالفة هذ المرسوم لما جاء في النظام الأساسي الصادر بالقانون رقم 225 الصادر سنة 1955، وفي شهر آب 1958 أصدر مجلس الدولة المصري فتواه التي تؤكد على أن "قطاع غزة ينفصل كليا عن دولة مصر من جميع النواحي التشريعية والتنفيذية والقضائية". (الوقائع الفلسطينية: 1960، 1085)

كانت الإدارة المصرية لقطاع غزة كانت للسلطات المركزية في مصر، ولم تكن هناك تشكيلات إدارية كالتي تكون في الدول المستقلة عادة، كون ان الحكومة المصرية كانت تعامل منطقة قطاع غزة على انها منطقة خاضعة لرقابتها وليس جزءا منها، أي كإقليم محتل ومنفصل. ونظمت شؤون الحكم والادرة في القطاع بما يحافظ على ذاتيته الخاصة، ويرعى إلى درجة كبيرة هوية سكانه السياسية الفلسطينية. وكل ما في الامر ان المجلس التنفيذي أصدر قرار(7) لسنة 1956 الذي اعتمد فيه التسميات النهائية للإدارات التابعة لإدارة الحاكم الإداري العام. (الوقائع الفلسطينية: 1960، 1088)

كانت المديريات تتفرع إلى دوائر وهذه إلى أقسام ثم أقلام. وكان هؤلاء المديرون يعينون من بين الفلسطينيين ذوي الخبرة العلمية متي تور وجودهم، أو من المصريين ذوي الخبرة العالية بقرار من وزير الحربية. (عمرو: 2009، 103)

في عام 1962 صدر القانون الدستوري لقطاع غزة وتقرر العمل به لحين صدور الدستور الدائم لفلسطين، وقد ورد في المادة الاولي منه أن "منطقة قطاع غزة جزء من أرض فلسطين، وشعبها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية" أما المادة الثانية فقد أقرت حق الفلسطينيين في قطاع غزة بتشكيل اتحاد قومي يضم الفلسطينيين أينما كانوا.

ثالثاً:- السلطة التنفيذية:

يتولاها الحاكم العسكري العام الذي كان يملك حق إعلان أو إلغاء الأحكام العرفية، ويشاركه في هذه السلطة مجلس تنفيذي من رؤساء المديريات التسع (او الوزارات المصغرة) في القطاع وهي:

- مديرية الشؤون القانونية.
- مديرية الداخلية الأمن العام.
- مديرية الشؤون البلدية والقروية.
- مديرية الشؤون الصحية.
- مديرية الشؤون المدنية والمستخدمين.
- مديرية المالية والاقتصاد.
- مديرية الشؤون الاجتماعية واللاجئين.
- مديرية التربية والتعليم.
- مديرية الأشغال والاوقاف.

وقد كان يعين لكل مديرية مستشارا مصريا، إلا أنه في واقع الأمر كان المدير الآمر لكل ما يتعلق بشؤون المديرية، خاصة مع وجود عدد من المديرين من أبناء القطاع الذين لا هم لهم سوى تأمين مصالحهم الطبقية والشخصية أو العائلة عبر إرضاء المستشار المصري بكل وسائلة. (الصوراني: 1993، 23)

رابعاً:- السلطة القضائية:

- المحكمة العليا وهي اعلى سلطة قضائية في القطاع ويعين رئيسها بقرار من رئاسة الجمهورية واعضائها يتم تعينهم بقرار من وزير الحربية.

- المحاكم القضائية الأخرى من أبناء القطاع، وبعلاقة مباشرة مع مدير الشؤون القانونية التي تولي رئاستها بعد عام 1962 أحد من أبناء القطاع (فاروق فهمي الحسيني) وقد كانت السلطة القضائية، مقيدة في كثير من الحالات رغم أن النظام الدستوري ينص على حريتها واستقلالها.

- **العلاقات الفلسطينية المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (1954-1970)**

وفى 17 أبريل 1954 تولى الرئيس السابق جمال عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء وفى 24 يونية 1956 انتخب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية بالاستفتاء الشعبي وفقًا لدستور 16 يناير 1956 . أول دستور للثورة.

وبعد ثورة 23 يوليو 1952، وبعد وصول جمال عبد الناصر لسدة الحكم في مصر، أجرى عبد الناصر اتصالات سرية بغرض السلام مع اسرائيل في سنتي 1955-1954، لكنه صمم بعد ذلك على أن السلام مع إسرائيل مستحيل، واعتبر أنها "دولة توسعية تنظر إلى العرب بازدراء". (ابو الريش: 2004، 239)

ثم شهدت القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، التي أولاها من الاهتمام الكثير، جولات من الانتصارات، جعلت من قضية فلسطين قضية العرب الأولى. فقد دعا عبد الناصر إلى عقد مؤتمر القمة العربية الاول عام 1964 حيث شرعت اسرائيل في تحويل مياه مجري نهر الأردن إلى صحراء النقب، "وكلف مجلس الملوك والرؤساء العرب أحمد الشقيري إقامة القواعد السليمة لإنشاء كيان فلسطيني، وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه وتقرير مصيره. (جبارة: 1998، 340)

وفي يوم 28 فبراير 1955، هاجمت القوات الإسرائيلية قطاع غزة، الذي كانت تسيطر عليه مصر في ذلك الوقت، وأعلنت إسرائيل أن هدفها هو القضاء على الغارات الفدائية الفلسطينية. شعر عبد الناصر بأن الجيش المصري ليس على استعداد للمواجهة ولم يرد عسكريًا. كان فشله في الرد على العمل العسكري الإسرائيلي ضربة لشعبيته المتزايدة. (Dekmejian: 1971, 44).

قررت القيادة المصرية سحب الجيش المصري من سيناء، عشية اندلاع العدوان الثلاثي على مصر أواخر 1956م، لكن المقاومة استبسلت في التصدي للهجوم الاسرائيلي من موقعها في "جبل المنطار" اهم موقع عسكري في المدينة، حتى إعلان الاستسلام ظهر يوم 2تشرين الثاني (نوفمبر) 1956م، الذي أصدره اللواء محمد فؤاد الدجوى (الحاكم العام لقطاع غزة)، بعد سقوط رفح في اليوم السابق واكتمال محاصرة القطاع (علوش: 1964، 152)

وفي 1964 أعلن عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الأول من يناير 1965 بدأت الثورة الفلسطينية.

وفي عام1967 قام الجيش الإسرائيلي باحتلال الضفة الغربية من نهر الأردن التي كانت في ذلك الحين جزءا من الأردن، كما احتل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية

بالإضافة إلى مناطق أردنية أخرى في الشمال، وعرفت هذه الحرب باسم حرب الأيام الستة، ودخلت القاموس الفلسطيني باسم النكسة واحتلت إسرائيل سيناء.

وفي نوفمبر 1967، قبل جمال عبد الناصر قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المكتسبة في الحرب، والتي تشمل إلى جانب شبه جزيرة سيناء قطاع غزة الذي كان تحت السيطرة المصرية قبل الحرب وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية التي كانت خاضعة للمملكة الأردنية آنذاك. ادّعى أنصار ناصر أن تحركه كان لكسب الوقت للاستعداد لمواجهة أخرى مع إسرائيل، في حين يعتقد منتقدوه أن قبوله القرار يشير إلى تراجع اهتمامه بالاستقلال الفلسطيني. (ابو الريش: المصدر نفسه 2004، 281)

وفي يناير 1968، بدأ جمال عبد الناصر حرب الاستنزاف لاستعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل، أمر بشن هجمات ضد مواقع إسرائيلية شرق قناة السويس ثم حاصر القناة. (ابو الريش: 2004، 280) وفي مارس عرض ناصر مساعدة حركة فتح بالأسلحة والأموال بعد أدائهم ضد القوات الإسرائيلية في معركة الكرامة في ذلك الشهر. (ابو الريش: المصدر نفسه 2004، 288) وفي نوفمبر وبوساطة ناصر تم عقد اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش اللبناني الذي منح المقاتلين الفلسطينيين الحق في استخدام الأراضي اللبنانية لمهاجمة إسرائيل. (ابو الريش: 2004، 301)

توفي جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر أيلول 1970، تاركا أفكار قومية انتشرت في جميع أنحاء الوطن العربي، وخاصة بين الفلسطينيين. (Kimmerling & Migdal: 2003, 225)

- **المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الفلسطينية المصرية (1970-2011):**

مقدمة :

استمر دعم مصر للقضية الفلسطينية في عهد كل رئيس توإلى على حكم مصر، واستمرت هذه العلاقة المتينة بين مصر وفلسطين في عهد الرئيس السابق انور السادات والرئيس السابق حسني مبارك مبارك، مما أكد على أن العلاقة الاستراتيجية بين مصر وفلسطين ومسئوليتها التاريخية عن فلسطين، وثيقة وممتدة يجمعهما التاريخ والجغرافيا ومن خلال المصاهرة والنسب على مر السنين والعصور فحقائق التاريخ والجغرافيا لا يختلف عليها أحد.

العلاقات الفلسطينية المصرية في عهد الرئيس انور السادات (1970-1981)

تولي الرئيس السابق محمد أنور السادات زمام الحكم بتاريخ 15 اكتوبر 1970 واتسمت ادارة ملفات السياسة الخارجية خلال فترة حكمه بالسرية والفردية والتقلبات الفجائية، كان للرئيس أنور السادات رؤية في حل القضية الفلسطينية فلم تكن حرب اكتوبر بالنسبة للقضية الفلسطينية كما بالنسبة لمجمل الأمة العربية، "فبدلا من أن تشق طريق تحرير الأرض المحتلة، فإنها عززت النفوذ الأمريكي في الشرق الاوسط، ويسرت مؤامرات تصفية المقاومة الفلسطينية، وبالمقابل، فإن الحرب ونتائجها أثارت في صفوفنا وعيا صحيا، سيساعدنا على تكييف أهدافنا على الحقائق، وعلى اتخاذ قرارات جريئة تضع حدًا نهائيا لسياسة كل شيء أو لا شيء.(خلف: 1996، 195).

وأكد الرئيس محمد أنور السادات في عام 1972 أن هدف (العدو الاسرائيلي) تمزيق الأمة العربية وحصار مصر وعزلها عن الوطن العربي، ومنع أي وحدة عربية، وعدم قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا، انجاز للقومية العربية وتحديا لوجود اسرائيل (زهران: 1983، 85-98).

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات مع وفد منظمة التحرير برئاسة ياسر عرفات في برج العرب في مارس 1973، وأبلغهم في الاجتماع برغبته في محاربة اسرائيل قبل نهاية السنة، بالاشتراك مع سوريا وطلب من ياسر عرفات ان يكوّن أكبر عدد من الفدائيين ووحدات جيش التحرير الفلسطيني لتشترك في المعركة (خلف: 1996، 195) انعكس خيار التسوية السلمية الذي اتبعه محمد أنور السادات على القضية الفلسطينية، اذ وافق محمد أنور السادات في الثالث عشر من ديسمبر عام 1973، على طلب كيسنجر اثناء الاجتماع بالقاهرة، بعدم دعوة الفلسطينيين في مؤتمر السلام (هيكل: 1996، 193)

فـي 1974 وفـي قمـة الربـاط تـم الاعتـراف بمنظمـة التحريـر كممثـل شـرعي ووحيـد للشـعب الفلسطيني. فـي الأمـم المتحدة تـم التأكيـد علـى ضـرورة قيـام دولـة فلسـطينية مسـتقلة وتـم مـنح منظمـة التحرير مقعد مراقب. وقد ألقى ياسر عرفات رئيس المنظمة خطاب في الأمم المتحدة في نفس السنة.

أعلـن الـرئيس محمـد أنـور السـادات التـزام مصـر بتحريـر الاراضـي الفلسـطينية المحتلـة عـام 1967– القدس وغزة والضفة الغربيـة وسيناء والجولان – وحمايـة حقـوق الشـعب الفلسـطيني. (موقع الرئيس السادات: 1976)

أعلن الرئيس محمد أنور السادات عن رغبته في زيارة القدس، وفي المقابل اعلنت (اسرائيل) شروطها للسلام، وهي رفض الانسحاب إلى حدود عام 1967، ورفض اقامة دولة فلسطينية، وبرغم من ذلك قام الرئيس أنور السادات بزيارة القدس في نوفمبر عام 1977، وهو ما يعني ضمنيا بالموافقة على الشروط (الإسرائيلية)، كما تعد الزيارة بحد ذاتها، اعترافًا مصريًا ضمنيًا بوجود (إسرائيل) وتعد أول شكل من أشكال التطبيع بين مصر و(اسرائيل) (هيكل: 2000، 103–107). في أواخر 1979م عُقد اجتماع ثلاثي بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة، على مستوى وزراء الخارجية في منتجع كامب ديفيد، وتم التوقيع بمقتضاه على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 26 اذار (مارس) 1979م، تعهدت خلاله اسرائيل بالدخول خلال شهر من توقيع الاتفاق في مفاوضات، تهدف من خلالها إلى اقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهنا حرصت مصر على ان تكون القدس مقر الحكم الذاتي الفلسطيني، وتجميد المستوطنات، والانسحاب من الاراضي المحتلة 1967م(عبد الغني: 1990، 91–94)

تحدث الرئيس محمد أنور السادات في كامب ديفيد باسم الشعب الفلسطيني، وطالب بانسحاب اسرائيل من الضفة الغربية والقدس وغزة، مقابل الاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها، رفضت اسـرائيل مقترحـات السـادات وهـددت بالانسـحاب إذا تـم عـرض أي اقتـراح لموضـوع القـدس او انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وغزة. (فوزي: 1990، 17–18)

جاء الربط بين القضية الفلسطينية واتفاقية كامب ديفيد عام 1978، من اجل تأكيد مصر – ولو ظاهريا – على الصلة، والاهمية التي توليها مصر للقضية الفلسطينية، من خلال ربط سلامها المنفرد مع اسرائيل من جهة وبين حل القضية الفلسطينية من جهة أخرى، بالإضافة إلى السلام مع الدول العربية الأخرى، بقصد تحاشي الاتهامات التي يمكن ان توجه إلى مصر خلال فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات، بانها تسعي إلى سلام منفصل ومنفرد مع اسرائيل.

الا ان كامب ديفيد قد أدت إلى اضعاف القضية الفلسطينية، حيث اثرت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في موازين القوي في المنطقة لصالح اسرائيل، حيث فقدت مصر – كنتيجة للاتفاقية– دورها المركزي في العالم العربي، على الصعيدين السياسي والعسكري. وبالتالي فقدت القضية الفلسطينية، معركتها مع الاحتلال، حليفا قويا مثل عمقا استراتيجيا لحركة التحرير الوطني الفلسطيني على مدى عقود سابقة على كامب ديفيد. (ابو خلف: 2011، 180–186) كما تعهد السادات بوقف الدعم لمنظمة التحرير وتحجيم دورها في تحديد مستقبل القضية الفلسطينية (ابو غزالة: 1979، 90) أثارت اتفاقيات "كامب ديفيد" ردود فعل معارضة في مصر ومعظم الدول العربية، ففي مصر. استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لمعارضته الاتفاقية وسماها مذبحة التنازلات، وكتب مقال كامل في كتابه "السلام الضائع في اتفاقات كامب ديفيد" المنشور في بداية الثمانينيات أن "ما قبل به السادات بعيد جداً عن السلام العادل"، وانتقد كل اتفاقات كامب ديفد لكونها لم تشر بصراحة إلى انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية ولعدم تضمينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. (الجزيرة نت :2001)

تضمن الشق الفلسطيني من كامب ديفيد تعبيرات مثل: الحكم الذاتي، الممثلين المنتخبين عن سكان الضفة وغزة، تشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية. الا انه لم يأتِ بأي تفضيلات محددة عن هيكل السلطة، او كيفية اجراء انتخابها، ومن يحق له المشاركة فيها بالترشيح أو التصويت، وفي هذا الصدد، رأت مصر ان سلطة الحكم الذاتي يجب ان تتشكل من مجلس تشريعي (نيابي)، ومن مجلس تنفيذي ونظام للقضاء ونظام الأمن، يضم المجلس التشريعي عددا يتراوح بين 80 و100 عضو يتم انتخابهم بشكل حر من جانب الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة، ويكون هؤلاء ممثلين لهذا الشعب، ويكون لهذا المجلس رئيس ونائب رئيس أو أكثر. ويقرر المجلس نظامه الداخلي بنفسه، كما يقرر عدد لجانه الداخلية وطريقة تأليفها ويتولى هذا المجلس سلطة الحكومة العسكرية الإسرائيلية، ويحل محلها في سن القوانين واللوائح ورسم السياسات وطريقة تنفيذها واقرار الميزانية وفرض الضرائب (ونحو ذلك من السلطات التشريعية).(مجلة الدراسات الفلسطينية:3،1993)

وقد اعتبرت مصر أن جميع مواطني الضفة الغربية وغزة، الذين كانوا مقيمين فيهما قبل سنة 1967 او بعدها، يحق لهم المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتي. بمن في ذلك سكان القدس الشرقية – التي ستكون مقرا لهذه السلطة. اما المستوطنون فلا حقوق لهم فيما يتعلق بالحكم الذاتي، وذلك بسبب ان وجودهم في الضفة وغزة والقدس الشرقية غير شرعي. (نافعة: 1984، 192)

خاصة بإجراء الانتخابات في الضفة وغزة، واتمت عملها في كانون الاول / ديسمبر 1979. (مصطفي خليل: 1979، 511)

العلاقات الفلسطينية المصرية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك (1981-2011)

وفي 14أكتوبر 1981 م تولى محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، بعدما تم الاستفتاء عليه بعد ترشيح مجلس الشعب له في استفتاء شعبي، خلفًا للرئيس محمد أنور السادات، الذي اغتيل في 6 أكتوبر 1981 م، أثناء العرض العسكري الذي أقيم بمناسبة الاحتفال بذكرى انتصارات أكتوبر 1973 م. وفي 26 يناير 1982 م انتخب رئيسًا للحزب الوطني الديموقراطي.(مبارك: 2007)

لم يعلن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عن وجهته حين غادر ورفاقه ميناء طرابلس على متن الباخرة اليونانية أوذيسيوس إيليتس؛ لكنه أعلن لاحقًا من على متن الباخرة أنه سيزور القاهرة. وعندما دخلت أوذيسيوس قناة السويس صباح يوم 1983/12/22، كانت أخبار وصول ياسر عرفات إلى القاهرة بعد طرابلس حديث الدنيا، وكانت استشرافات الخطوة التالية للوصول كثيرة ومتباينة؛ ولكنها تشي جميعها بتحول ما في موقف ياسر عرفات من الاصطفافات العربية. وحسم الشك باليقين في اليوم نفسه (22/12)عندما قام ياسر عرفات بزيارة إلى القاهرة، واستقبله الرئيس محمد حسني مبارك وعقدا اجتماعاً منفرداً استغرق ساعة وخمسين دقيقة، خرج بعدها الرئيس مبارك ليبلغ الصحافيين "أنه اجتمع مع ياسر عرفات بصفته زعيماً معتدلاً للفلسطينيين، ومشيراً إلى أن مصر لن تتردد في دعم القضية الفلسطينية بكل إمكانياتها." (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا:2011)

شهد مسار التسوية على الصعيد الفلسطيني الاسرائيلي بروز قدر كبير من الخصوصية للدور المصري، وهي خصوصية نابعة في الاساس باعتبار ان التطورات على المسار الفلسطيني تمس مباشرة بالأمن القومي المصري. من هنا جاءت خصوصية الدور المصري، والذي يمكن التعبير عنه بدور الشريك غير المباشر في التفاوض، والوسيط النشط احيانا، وقناة اتصال رئيسية والتأكد على كون المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وان دور مصر هو الشريك والمعاون، وليس دور الوسيط الوصي، وان هذا الدور ينبع من ثقلها الإقليمي وللحفاظ على مصالحها الحيوية. (ابو طالب، عبد الوهاب: 1997، 37-38).

15 نوفمبر 1988 أعلم المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر قيام دولة فلسطين على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 181 بشأن تقسيم فلسطين وقد قدم العلم الفلسطيني للعالم عرفات

ومساعد وزير الخارجية البريطاني وليم وليد جريف في ترقية لمستوى العلاقات بين المنظمة وبريطانيا.

أكمل محمد حسني مبارك مفاوضات السلام التي بدأها أنور السادات مع إسرائيل في كامب ديفيد، استمرت عملية السلام بين مصر وإسرائيل حتى تم استرجاع أغلب شبه جزيرة سيناء من إسرائيل حتى لجأت مصر إلى التحكيم الدولي لاسترجاع منطقة طابا من الاحتلال الإسرائيلي إلى ان فازت مصر وتم استرجاع طابا عام 1989.

إثر الانتفاضة الأولى بدأت محاولات حل المشكلة عن طريق مفاوضات ترعى من أطراف دولية، فبدأت مفاوضات مدريد متعددة الأطراف التي ضمت كل من سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين وإسرائيل، تبعتها مفاوضات أوسلو وواشنطن التي أفرزت اتفاقية أوسلو.

لقد كان الدور المصري بارزا، منذ اليوم الاول لبدء المفاوضات حول اتفاق (اوسلو) حين ارسلت مصر السفير طاهر شاش، الخبير في القانون الدولي وفي شؤون المفاوضات مع اسرائيل، إلى اوسلو، بطلب من الرئيس عرفات وذلك للاستعانة بخبرته والاطلاع على الاتفاق قبل اعتماده. ويبدو ان جميع الازمات الطارئة في اوسلو، كانت تجد حلها على ضفاف النيل، وقد سبق لشيمون بيريز، رئيس وزراء اسرائيل الاسبق، ان اسماها "اتفاق اوسلو/القاهرة ". (هيكل: 1996، 228)

كانت مصر قد أيدت اتفاقية اوسلو، وشاركت في مراسيم التوقيع على الاتفاقية في 13 سبتمبر 1993. واستمر الدور المصري البارز في دعم موقف المنظمة في المفاوضات بين الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي، حتى تم التوصل لاتفاق القاهرة (اتفاق غزة – اريحا في 4 مايو 1994) الذي يعتبر اتفاقا تنفيذيا للمرحلة الاولي من اعلان المبادئ (اتفاق اوسلو). (حجازي: 2012، 71)

في فبراير 1995، عقدت قمة شرق أوسطية في القاهرة بدعوة من مصر ضمت كل من إسرائيل والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية وذلك لتحريك عملية السلام، بعد الاجتماعات أصدر المؤتمر بيان مشترك يدعو فيه لمواصلة العملية السلمية ويدين العنف السياسي ويطالب بالمزيد من الدعم للسلطة الفلسطينية.(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا : 2011)

في 24 سبتمبر 1995، انتهى الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني المتفاوضان في مدينة طابا المصرية مباحثاتهم بالتوصل إلى اتفاق للمرحلة الثانية من انسحاب إسرائيل من الأراضي

الفلسطينية، حيث يقضى الاتفاق على انسحاب إسرائيل من 6 مدن عربية رئيسية و400 قرية في بداية العام 1996، كما سوف يتم انتخاب 82 عضوًا للمجلس التشريعي الفلسطيني.(بداري: 2007، مصرس الاخباري)

في 5 يونيو 1996م، عقد اجتماع قمة بين ياسر عرفات والملك حسين والرئيس حسني مبارك في الأردن، تم الاتفاق على محاولة دفع عملية السلام في 22 يونيو، عقد قمة في القاهرة بحضور 13 رئيسًا عربيًا و8 رؤساء آخرين لبحث خطط رئيس وزراء إسرائيل الجديد فيما يخص عملية السلام.(نبراس الالكتروني: 2009)

ومن ثم تفجرت الأحداث في الاراضي الفلسطينية في 28 ايلول (سبتمبر) 2000م، بعد زيارة ارئيل شارون زعيم حزب الليكود الاسرائيلي للمسجد الأقصى، فنشبت انتفاضة الأقصى وعمّت المظاهرات جميع دول العالم تنديدا بهذه الزيارة، وتم ارسال مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية لمنطقة الشرق الأوسط، لترتيب لقاء بين عرفات وباراك في باريس. (أبو عمرو، اكرم : 2001،8)

ومن ثم لقاء آخر في شرك الشيخ، لكن باراك رفض الدعوة ولم يحضر إلى شرم الشيخ، وعقدت قمة أخرى في شرم الشيخ بمنتصف تشرين الأول (اكتوبر) بحضور عرفات وباراك والرئيس الامريكي كلينتون والرئيس المصري مبارك والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، وتم توقيع اتفاق على ايقاف المواجهات وسحب القوات الاسرائيلية من المناطق التي استولت عليها في الضفة الغربية (ابو شاويش: 2003، 144-147)

وفي 7 أبريل 2000م، بدأ المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون دورة جديدة من المحادثات على خلفية إنذار مصري لإسرائيل بأنه يجب الموافقة على دولة فلسطينية لكي يكون هناك سلاما حقيقيا. اجتمع المفاوضون في قاعدة جوية في بولينج في جنوب شرق واشنطن، وفي اجتماع آخر مع الوسطاء الأمريكان الذين تدخّلوا للدفع في اتجاه التوصل إلى اتفاقية.(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا : 2011)

وقد شهدت هذه المرحلة دورا نشطا للسياسة المصرية، فقد شاركت مصر في الجهود التي أدت إلى اقرار خارطة الطريق، التي تبنتها اللجنة الرباعية في اكتوبر 2002، التي تتضمن رؤية شاملة لحل القضية الفلسطينية تقود إلى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (مصطفي: 2013)

وعندما طرحت خطة شارون للانسحاب الاحادى الجانب من قطاع غزة (خطة فك الارتباط الاسرائيلي)، ورغم ان خطة الانفصال الإسرائيلية لم تشترط شراكة فلسطينية في التنفيذ، إلا أن

مصر كانت قد طرحت مبادرتها، عبر إرسال خبرائها الامنيين لمساعدة الفلسطينيين على القيام بهذه المهمة. وبذلك عملت على إدخال الجانب الفلسطيني إلى تلك الدائرة من وراء الستار المصري. (ابو سرية: 2004).

وفي هذا السياق جاءت استضافة مصر للفصائل الفلسطينية في القاهرة، لإجراء حوارات لترتيب البيت الفلسطيني من جهة وكردة فعل على محاولة شارون تهميش الدور المصري من جهة أخرى (جمعة: 2005)

تم الإعلان الرسمي عن وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2004. وقد دفن في مبنى المقاطعة في مدينة رام الله بعد أن تم تشيع جثمانه في مدينة القاهرة، وذلك بعد رفض الحكومة الإسرائيلية الشديد لدفن عرفات في مدينة القدس كما كانت رغبه عرفات قبل وفاته.

تم اجراء انتخابات الرئاسة الفلسطينية 2005، عقب وفاة ياسر عرفات ليرشح محمود عباس نفسه كمرشح رئاسي للسلطة الفلسطينية من قبل حركة فتح، وقد جرت الانتخابات في 9 يناير 2005 وكانت النتيجة نجاحه وتوليه منصب الرئيس الثاني للسلطة الوطنية الفلسطينية. (قناة الجزيرة: 2008)

رعت مصر في عهد الرئيس محمد حسني مبارك الكثير من الحوارات الفلسطينية. وشهدت القاهرة توقيع عدد من الاتفاقيات الفلسطينية الداخلية، كان أبرزها (اتفاق القاهرة) الذي وقعته الفصائل الفلسطينية للعام 2005 وقد شكّل ارضية لتنظيم العلاقات الفلسطينية الداخلية التي كان أهم مظاهرها إجراء انتخابات البلدية والتشريعية، تمخض عنه إعلان القاهرة الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، والالتزام بالتهدئة المتبادلة مع الجانب الإسرائيلي، وتفعيل منظمة التحرير لتضم مختلف الفصائل، والتأكيد على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى. (اعلان القاهرة: 2005)

اعلنت حركة حماس عن قرارها المشاركة في الانتخابات التشريعية، بعد شهرين فقط من فوز (أبو مازن) في الانتخابات الرئاسية التي جرت مطلع عام، ففي مطلع 2006 تم تنظيم ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية، وهي أول انتخابات تشارك فيها حماس التي حققت مفاجأة بحصد أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي.

رغم كل محطات الحوار بين الطرفين فقد حدث الصدام المسلح بين الطرفين (فتح – وحماس)، وحصلت ذروته عندما قامت حركة حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة في 14يونيو

2007، الذي اعتبر الغاء وعودة عن طريق الحوار والديمقراطية كسبيل لحل الخلافات والاختلاف في وجهات النظر، وتمت السيطرة بالقوة العسكرية على كافة مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية في قطاع غزة، والذي ترك اثره على مجمل الحياة العامة لسكان القطاع، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية، والمشروع الوطني واقامة الدولة وانهاء الاحتلال. (مصلح: 2007، 89)

اتخذت الحكومة المصرية سلسة من الاجراءات عقب سيطرة حركة حماس على الاوضاع، بعد سيطرتها على القطاع في يونيو 2007م، ونقلت كامل طاقمها لمقر السفارة في مدينة رام الله بالضفة الغربية، حيث مقر إقامة الرئيس محمود عباس، واغلاق معبر رفح البري فترة ليست بالقصيرة قبل ان تسمح بفتحه لفترات متقطعة، وبدرت بعض التصريحات من المسئولين في حينها برفضهم وأسفهم لما جرى في قطاع غزة من انقسام وسفك للدماء، لكن السياسة المصرية بقيت متوازنة حيث سمحت لقيادات حركة حماس بزيارة القاهرة للمشاركة في جلسات الحوار الفلسطيني التي أشرفت عليها المخابرات المصرية برئاسة اللواء عمر سليمان ووجهت مصر الدعوات فيما بعد لعقد جلسات الحوار من اجل المصالحة الفلسطينية. (ابو الهطل: 2015، 63) ومصلحة مصر الأمنية انها لا يسمح لها بحسم رايها ع احد ويجب ان تبقي علي تواصل مع الطرفين .

تعتبير مصر نفسها مسؤلة عن الملف المفلسطيني بحكم العلاقة الوطيدة بينهم حيث حرصت مصر على الاستمرار في متابعة دورها في الشأن الفلسطيني، وحرصت الا تقطع العلاقات مع أي طرف من الاطراف الفلسطينية، بما فيها حماس، مهما كان اختلافها معها. ولم تسعد القاهرة بالتعامل مع طرف فلسطيني ينتمي لجماعة الاخوان المسلمين، وهي في نفس الوقت، مضطرة للتعامل مع هذا التنظيم الفلسطيني (حماس)، بعد ما أصبح يتمثل جزءا من الشرعية الفلسطينية بعد فوزه بانتخابات المجلس التشريعي 2006. (صالح: 2008: 256).

ولكن في المقابل أدركت حركة حماس انه مهما استحكمت الخلافات في النظام المصري، فإن مصر بإمكاناتها البشرية والمادية الهائلة تظل ذخرا للقضية الفلسطينية، وان مصر تمثل البوابة الرسمية للوصول إلى الشرعية العربية والاسلامية، وتبقى مصر "مظلة" مقبولة لا يمكن الاستغناء عنها في ضبط نسق العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، كما تعي حماس خطورة استعداء مصر عليها، كونها المتنفس الوحيد لقطاع غزة. (صالح: 2009، 8)

في خلال فترة التهدئة التي بدأت في أواخر يونيو 2008 واستمرت ستة أشهر، تبادلت فصائل المقاومة الفلسطينية وإسرائيل الاتهامات بخرق اتفاق التهدئة؛ حيث اتهمت اسرائيل حماس والفصائل الفلسطينية بإطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المدن الإسرائيلية واستمرت في تهريب الأسلحة خلال فترة التهدئة الا ان اسرائيل شنت على قطاع غزة في نهاية العام، حربا ووقفت مصر على الحياد وكانت ليفني وزيرة خارجية كيان الاحتلال قد اعلنت من القاهرة قبيل الحرب، ان الكيان نفد صبره وانه سيقوم بعمل ما ضد الصواريخ اعتبر المراقبون موافقة مصرية على الحرب كما لم تبادر مصر بفتح معبر رفح اثناء الحرب، لتخفيف الضغط على الفلسطينيين وامتنعت عن حضور القمة العربية التي عقدت في الدوحة من اجل وقف الحرب على غزة (جبر: 2013، 43)

بعد صمت لأكثر من عامين وتحديدا في أوائل 2009 وبعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة، تجددت الوساطة بين الفصائل لتكون هذه المرة مصرية حيث أعدت القاهرة خلاصة أفكارها فيما باتت تعرف بـ"الورقة المصرية" على اثرها عقدت الفصائل الفلسطينية اجتماعًا في القاهرة تحت رعاية مصرية في السادس والعشرين من فبراير لعام 2009، اتفقت خلاله على تشكيل خمس لجان تناقش قضايا الأمن والانتخابات ومنظمة التحرير والحكومة الانتقالية والمصالحة المجتمعية.

عرضت الورقة المصرية في الخامس عشر من أكتوبر لعام 2009 تفصيلات لم تكن قد تضمنتها أي من اتفاقات الحوار السابقة، بما جعلها تعتبر خطوةً متقدمة عن الاتفاقات السابقة لما شملته من تفصيلات حول إجراءات تنفيذ المبادئ العامة التي تم التوافق حولها، وتعالج معظم القضايا الخلافية بين الحركتين، وذلك في ست مواد رئيسية، مطالبة الحركتين حماس وفتح توقيعها كما هي ودون أي تعديل. تناولت مادتها الأولى تفعيل وتطوير المنظمة. والثانية إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني بحيث تكون متزامنة وتُجرى انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجرى الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط بنسبة 75% للقوائم و25% للدوائر. وتحدثت المادة الثالثة عن الأمن من خلال مجموعة من المبادئ العامة لتكون الأجهزة الأمنية مهنية غير فصائلية وتحديد مهام واختصاصات هذه الأجهزة. أما المادة الرابعة فتعالج موضوع المصالحة الوطنية من حيث الأهداف وآليات تحقيقها. فيما تناولت المادة الخامسة تشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتوحيد مؤسسات السلطة في الضفة والقطاع. وأكدت

المادة السادسة تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي، وتضمنت آليات لحل موضوع المعتقلين لدى الجانبين.(الورقة المصرية للمصالحة: 2009)

عطلت تحفظات حركة حماس على الورقة توقيعها، فنظمت مصر جولة حوار جديدة لمناقشة تحفظات حماس، وعقدت أولى جلساتها في دمشق في الرابع والعشرين من سبتمبر لعام 2010. (دمشق: 2010، 1)

اتفق خلالها على تشكيل لجنة الانتخابات ومحكمة الانتخابات بالتوافق، وتشكيل إطار قيأدى مؤقت لحين إعادة بناء منظمة التحرير، بينما بقي موضوع الأجهزة الأمنية واللجنة المكلفة بإعادة هيكلتها عالقًا دون اتفاق، حتى في لقاء دمشق التالي.

وأنتجت سلسلة اللقاءات التالية خلال شهري مارس وإبريل عام 2011، توقيع الطرفين حماس وفتح على الورقة المصرية، (القدس: 2011، 1) لكن بقي الخلاف الرئيسي على البرنامج السياسي لحكومة الوحدة. وأتى ذلك بعد ما قدّم مبارك استقالته يوم 11 فبراير 2011 بفترة قصيرة. ثم قدم للمحاكمة العلنية بتهمة قتل المتظاهرين في ثورة 25 يناير. وقد مثل – كأول رئيس عربي سابق يتم محاكمته بهذه الطريقة– أمام محكمة مدنية في 3 أغسطس2011 .

تعقيب

من خلال ما تم مناقشته في هذا الفصل، يمكن ان نستنتج مجموعة من الخلاصات، أهمها:

ترتب على نكبة عام 1948م أن أصبح قطاع غزة الذي تديره الحكومة المصرية ملجأ لآلاف من اللاجئين الفلسطينيين وبرز خط الهدنة التي وقعت في شباط (فبراير) 1949م، كحدود سياسية تفصل ما بين اللاجئين الفلسطينيين وبين أرضهم التي طردوا منها.

ثم أدركت مصر في عهد الرئيس السابق جمال عبد الناصر أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو الخطر الأكبر على الأمن القومي العربي لذلك ساعد على رسم سياسة جديدة تخدم القضية الفلسطينية وتقدم الدعم المأدى والسياسي.

اتجه الرئيس السابق السادات إلى خيار السلام، وقع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل جاءت هذه الاتفاقية بعد انتصاره بحرب اكتوبر عام 1973 لقد مثل اتفاق كامب ديفيد تحولًا تاريخيًا في مجرى الصراع العربي مما أدى إلى انقسام عربي– عربي وكان له آثار بالغة على القضية الفلسطينية لتحدد العلاقة بين مصر وفلسطين تسببت بتوتر العلاقة بينهم مما أدت إلى تراجع الدعم للقضية الفلسطينية وزيادة المخاوف الفلسطينية لعدم نصرة قضيتها.

في عهد الرئيس السابق مبارك رعت مصر اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وحرصت على دعم القضية وكانت تبذل مصر الجهود المتواصلة لإنجاز المصالحة الفلسطينية ولكنها كانت جهود المصالحة تبوء بالفشل، بسبب عمق الانقسام الداخلي الفلسطيني.

الفصل الثاني

محددات وأدوات وأهداف وآليات صنع السياسة الخارجية للعلاقات الفلسطينية المصرية

- **تمهيد**
- **المبحث الأول:**

أدوات وأهداف وآليات صنع السياسة الخارجية

- **المبحث الثاني:**

المحددات الداخلية والمحددات الخارجية للعلاقات الفلسطينية المصرية

- **تعقيب**

محددات وأدوات وأهداف وآليات صنع السياسة الخارجية للعلاقات الفلسطينية المصرية

تمهيد:

ثمة ثوابت مستقرة في السياسة الخارجية المصرية لا تتغير، يفرضها التاريخ والجغرافيا والهوية، لها أهداف عامة مثل أولوية المصلحة والأمن القومي المصري على اختلاف توجهات الحاكم أو الحزب الحاكم، وتحقيق الاستقلال الوطني المصري وتطويع السياسة الخارجية لما يحقق التنمية الداخلية، بالإضافة لوجود بعض القضايا ذات الثبات في أجندة قضايا السياسة الخارجية المصرية مثل القضية الفلسطينية لترسيخ دور مصر الإقليمي، لحشد الدعم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية ، فضلاً عن العمل على تسوية الأزمات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

لعبت القضية الفلسطينية دورا مؤثرا في تعميق الروابط والشعور القومي العربي لدى الشعب العربي المصري، وساهمت القضية الفلسطينية بتطوراتها وظروفها المعقدة وصراعها ضد الاستعمار البريطاني والإسرائيلي، بربط الحركة القومية العربية في مصر بالحركات القومية التحررية في باقي الدول العربية، وقد أدركت الحركات التحررية القومية العربية وحدة الجبهة الاستعمارية التي تقف في مواجهتها، وأصبحت مقتنعة بضرورة التنسيق والتوحد الكامل لمواجهة العدو الاستعماري (الرحمان: 1980، 79)

سيتناول هذه الفصل محددات وأدوات واهداف واليات صنع السياسة الخارجية للعلاقات الفلسطينية المصرية وسيعرض في هذا الفصل مبحثين الأول أدوات وأهداف وآليات صنع السياسة الخارجية والثاني المحددات الداخلية والمحددات الخارجية للعلاقات الفلسطينية المصرية

المبحث الاول: أدوات وأهداف وآليات صنع السياسة الخارجية:

مقدمة:

إن المصالح الوطنية الدائمة يمكن أن تدوم لفترات طويلة ممتدة نسبيا، ويكون التغيير فيها بطيئا وربما غير محسوس، في حين تكون المصالح الوطنية المتغيرة قابلة للتغيير في مضمونها تبعا لظروف الدولة واحتياجاتها. أما المصالح الوطنية العامة فهي تلك التي تتبناها الدولة في نطاق جغرافي واسع أو في مواجهة عدد كبير نسبيا من الدول الأخرى، بينما تكون المصالح الوطنية الخاصة محددة في زمانها ومكانها، ومن ثم يصبح هذا التحديد الدقيق زمانا ومكانا أساس التمييز بينها وبين المصالح الوطنية العامة. كذلك يمكن التمييز في تلك المصالح، وطبقا لمواقف الدول منها، بين المصالح المتطابقة والمتكاملة والمتنازعة. وفى كل الأحوال، فإن الدول تلجأ إلى استخدام وسيلة أو أكثر لحماية تلك المصالح والدفاع عنها مثل الحرب، والتحالفات الدولية، والتفاوض الدبلوماسي. (مقلد: 2001، 8-11)

في سياق السياسة الخارجية للدولة، يعرف الدور بأنه أحد مكونات هذه السياسة، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية". (سليم: 2003، 21)

كذلك يقصد بالدور مفهوم صانعي السياسة لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية". (ابو عامود: 1998، 130-140)

وعلى ذلك، فلا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به، بل وبصياغة واعية له. وعادة ما ترتبط أبعاد هذا الدور بتصورات صانع السياسة الخارجية لمركز دولته ولحجم نشاطها ونوع دوافعها في السياسة الدولية، وكذلك توقعاته لحجم التغيير المترتب على ممارسة هذا الدور. من هنا تكتسب تصورات صانع السياسة الخارجية أهميتها خاصة في تحديدها للمجالات التي تتميز فيها الدولة بنفوذ خاص، وكذلك تحديد درجة ومستوى هذا النفوذ، وفيما تقدمه من تصورات ملائمة للوظيفة عند كل مستوى، حيث تتعدد الأدوار الممكنة للدولة. فهي قد تلعب الدولة دورًا تدخليًا في السياسة الدولية كدور رجل الشرطة العالمي، أو يكون دورها تابعا مثل دور المحمية، كما قد يستند دور الدولة إلى دوافع صراعية كمعاداة الاستعمار، أو إلى دوافع تعاونية مثل أدوار التكامل الإقليمي والوساطة

وغيرهما. (سليم، المصدر السابق، 2003: 16)، (أبو عامود، المصدر السابق، 1998: 130-131).

نجد أن مصر قد تمتعت بتوازن في مكانتها طوال الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات لتفوقها في امتلاك عناصر القوة المختلفة إزاء الدول العربية، ومن ثم قامت مصر بالدور القيأدى في المنطقة العربية. أما بعد هزيمة 1967، فقد تراجعت القدرة الاقتصادية لمصر مقابل تزايد القوة الاقتصادية لدول البترول الخليجية خاصة السعودية والكويت، مما أدى إلى توزع هيكل القوة بين الدول العربية على الرغم من احتفاظ مصر بعناصر تفوقها الأخرى، الأمر الذى أدى إلى افتقاد المنطقة العربية عنصر القيادة الإقليمية وأصبح من الصعب أن تدخل الدول العربية في مساومات متعددة لكى تصل إلى قرار موحد من جانب، كما برزت في الوقت ذاته محاولات الدول العربية ذات المكانة الاقتصادية للقيام بدور سياسي قيادي، ودخولها في منافسات مع الدول التي اعتادت لعب هذا الدور.

أولا: الأهداف العامة للسياسة الخارجية المصرية العربية يمكن التمييز فيها بين الأهداف التالية:

1- تدعيم مكانة مصر كدولة متميزة في العالم العربي وإلى أن تسترد مكانتها كاملة كدولة قائدة.

2- دفع جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي وتوفير مناخ ملائم لجهود التنمية في المنطقة.

3- زيادة معدلات التعاون ومستويات التنسيق بين الدول العربية عربيا ودوليا.

4- مواصلة السعي لتحقيق درجات متقدمة من التعاون والتكامل الاقتصأدى العربي. (عبد الجواد، السيد سعيد: 1997، 83-92)

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية المصرية اتجاه القضية الفلسطينية: -

امن الرئيس السابق جمال عبد الناصر أن مصر جزء من الأمة العربية، وربط بين مصالح مصر ومصالح الأمة العربية، واكد أن مصر دولة عربية وهذا هو دورها، ولن تستطيع الهروب منه، لذلك عليها ان تلعب دورا مهما في الوطن العربي والتصدي للخطط الاستعمارية التي تسعي إلى اخراج مصر من دائرة الصراع العربي (الاسرائيلي)، وأبعادها عن القضية الفلسطينية وعن القيادة القومية للامة العربية، وحصر نشاطها داخل حدود مصر القطرية، وهذا ما رفضه عبد الناصر. (فريد: 1979، 116-119)

لم يكن اهتمام جمال عبد الناصر بالوطن العربي للتحرر من الاستعمار فقط، وانا لتحقيق الوحدة العربية، والاستقلال لمصر والامة العربية، فالقومية العربية تقوم على مواجهة الاستعمار، وتحقيق الوحدة للأمة العربية، ويري عبد الناصر الخطر الحقيقي الذي يحدق بالأمة العربية هو الخطر (الاسرائيلي) وليس الخطر الشيوعي، ومن هنا لابد من ايجاد كيان عربي – يضم الدول العربية – تكون له السيطرة الكاملة على السياسة الداخلية والخارجية وبدلًا من الاهتمام بنظام (شرق اوسطي). (ابراهيم وآخرون: 1983، 190)

انعكس خيار التسوية الذي اتبعه السادات على القضية الفلسطينية، إذ وافق السادات في الثالث عشر من ديسمبر عام 1973، وعلى طلب كيسنجر اثناء الاجتماع بالقاهرة بعدم دعوة الفلسطينيين في مؤتمر السلام (هيكل: 1996، 193)

تعهد السادات بعد اتفاقية فك الاشتباك الثانية عام 1975، بمنع الفلسطينيين من استخدام الأراضي المصرية، للقيام بأعمال معادية لإسرائيل (هيكل: 1990، 181)

في مارس 1977 التقى رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، بوزير الخارجية الامريكي "سيروس فانس" برعاية السادات، لمعرفة الموقف الفلسطيني من عملية التسوية (السادات: 2013) وعرض السادات في نفس اليوم نفسه على رئيس المنظمة فكرة غزة – اريحا اولا، بحيث تستطيع المنظمة ان تحصل على قطاع غزة وعلى موطئ قدم في الضفة الغربية، ومن ثم الدخول في مفاوضات مع اسرائيل. (خلة: 2006، 177)

دعا السادات في خطاب له أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الثاني عشر من مارس عام 1977، منظمة التحرير إلى اتخاذ قرارات حاسمة للوصول إلى الدولة الفلسطينية، واكد على دور التسوية السلمية في حل الصراع والتوصل إلى دولة فلسطينية، خاصة في ظل الاوضاع التي يعيشها الفلسطينيين في الضفة الغربية. (السادات الالكتروني : 2013)

في عهد الرئيس مبارك اكد على المستوى الداخلي: "تعميق الممارسة الديموقراطية، وتأكيد الوحدة الوطنية، واستكمال مسيرة السلام وتدعيمها، والحفاظ على عهودنا ومواثيقنا الدولية التي نلتزم بها التزاما نابعا من قيمنا وديننا، والمضي في سبيل التنمية بمعناها الشامل من اجتماعية واقتصادية لتحقيق الرخاء والخير للوطن والمواطن. (خطاب الرئيس مبارك: 2002)

أما على المستوى الإقليمي: فإن أهداف دور مصر العربي تتحدد في "الإسهام بفعالية في حماية الأمن القومي للأمة العربية، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية. وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها، ... كما أن هذا الدور تحدده اعتبارات عملية، وإدراك واع لحركة التاريخ،

ورؤية محددة للأهداف القومية، ورصيد حضاري ونضالي هائل وحافل، وعناصر قوة سياسية واقتصادية وثقافية وقدرة على مواجهة التحديات. وبذلك فإن هذا الدور لا يتحدد بما يراه هذا الطرف أو ذاك من منظور مصالحه الذاتية وارتباطاته واحتياجاته (ابو عامود: 1998، 130)

وعلى المستوى الدولي: فقد واصل الرئيس مبارك تأكيده أن "رؤيتنا المشتركة لتحقيق هذه الأهداف تقوم على محورين رئيسيين: خارجي وداخلي... فسعينا معا لتوسيع علاقات مصر مع العالم الخارجي، ولتعزيز دور المنظمات الدولية والإقليمية للاستفادة منها لدعم توجهاتنا الوطنية، واستعدنا دور مصر الرائد في العالم العربي استنادا لمواقف قامت على مبادئ أصيلة وتقديرات صائبة، وأثبتنا بالتزامنا بالشرعية الدولية وبمواثيق الشرف العربية والإقليمية جدارتنا بتولي المكانة اللائقة بنا في صنع السلام العالمي والإقليمي، وفى إنجاز الدور المتوقع منا في دعم الحوار بين الأمم والحضارات والديانات والثقافات. (ابو عامود: المصدر السابق، 1998، 131)

أن هناك عمقًا حضاريا تستند إليه خلفية إدراك مصر لحجم دورها المحوري وثقلها الإقليمي والدولي، كما أنه يستأثر بقدر غير قليل من فكر وإدراك المهتمين بالموضوع. ومن ثم، فإنه يؤكد على دورها كشريك في تكوين الأجندة العالمية. حول هذا المعنى يذكر السيد عمرو موسى، وزير الخارجية المصري السابق، والأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية، "أن مصر وطن قديم عاشر الزمن، وعايش وأسهم في إقامة التاريخ وكتابته، كما نعيش–نحن المصريين– نهاية الألفية الخامسة لبناء الهرم الأكبر..، كما يظل دورها (أي دور مصر) فاعلا ومؤثرًا في "مواجهة التحديات الدولية المعاصرة. (القرعى: 1999، 155–158)

إن الخبرة التاريخية تؤكد أن قيام مصر بدورها الإقليمي خاصة في نطاق دائرته العربية المركزية كان دائمًا ما ينعكس على مصالح القوى الدولية الرئيسية، ومؤديًا إلى صدام غير متكافئ بين مصر وهذه القوى عبر مراحل تاريخية متصلة (تجربة محمد على وعبد الناصر). ومن ثم، فقد أصبحت الإشكالية التي تواجه مصر في قيامها بدورها الإقليمي متمثلة في "كيفية وصول مصر حقيقة إلى علاقة تتيح لها القيام بهذا الدور وتوجيهه دون أن تستفز القوى المهيمنة عالميا إلى حد المواجهة المباشرة والصدام المسلح". (نافعة: 1997، 187–199)

ثالثا: دور أدوات السياسة الخارجية المصرية اتجاه القضية الفلسطينية يحلل من خلال الأدوات التالية: -

(الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، والأداة الاقتصادية، والأداة الإعلامية)

1- الأداة الدبلوماسية:

- حاولت الولايات المتحدة واسرائيل الوصول إلى اقرار من عبد الناصر حول مستقبل العلاقة بين مصر و(اسرائيل) فكان رد عبد الناصر بان القضية الفلسطينية ليست مسؤولية مصر وحدها، بل مسؤولية الامة العربية، وقد حاول "جون فوستر دالاس" ووزير الخارجية الامريكي والسفير الامريكي بالقاهرة "جيفرسون كافري"، اقناع عبد الناصر بان يتضمن خطاب الأسلحة التشيكية رسائل مطمئنة (لإسرائيل) لكن الخطاب لم يحقق الهدف الامريكي، وفي عام 1955 وافق عبد الناصر على السلام مع (إسرائيل) مقابل الاعتراف بقرارات الامم المتحدة (بيضون واخرون: 2002، 53) وبعد حصول عبد الناصر على الاسلحة التشيكية، صدر اول رد دبلوماسي مصري حول وجود (إسرائيل)، حيث اعلنت مصر قبول وجود (إسرائيل) بشرط موافقتها على قرارات الامم المتحدة

- عقد مؤتمر باندونج في اندونيسيا في عام 1955، وطلبت (إسرائيل) من بورما المشاركة فيه، فاعترض عبد الناصر على طلب بن غوريون، ورد "جواهر لا نهرو" على رئيس وزراء بورما "اونو"، على اعضاء المؤتمر الموازنة بين (إسرائيل) والدول العربية فرد "اونو" على "بن غوريون" برفض دول الاعضاء حضوره المؤتمر (هيكل: 1983، 24-25) وبذلك حققت الدبلوماسية المصرية نجاحا في منع مشاركة اسرائيل في المؤتمر.

- وافقت الدبلوماسية المصرية على قرار مجلس الامن الشهير باسم قرار 242 في نوفمبر 1967، فبالنسبة (لإسرائيل) ينص القرار على تحقيق السلام والحدود الأمنه له، اما بالنسبة للعرب ومصر ينص القرار على انسحاب (إسرائيل) من اراضي التي احتلت عام 1967، وايجاد وطن قومي للفلسطينيين، الا ان الدبلوماسية المصرية رفضت التفسير (الاسرائيلي) للقرار اذ كانت وجهة النظر (الإسرائيلية) توقيع اتفاقيات سلام ثم انسحاب، بينما الدبلوماسية المصرية كانت تري الانسحاب ثم التحرك السياسي (امبروز: 1994، 286)

- أعلن عبد الناصر رسميا في عام 1968. اعترافه بحركة فتح ودعمها لمواجهة (إسرائيل) وحاول تقوية نفوذها السياسي وعلاقاتها الدولية، من خلال اقناع الاتحاد السوفيتي بإقامة علاقات معها وتسليحها، وسعي عبد الناصر لإيجاد علاقات ودية بين منظمة التحرير

والاردن، لتجنب وقوع خلافات بين الطرفين، وفي نوفمبر 1968، أكد عبد الناصر وقوفه بجانب الفلسطينيين، اذ هاجمهم الملك حسين وطلب من منظمة الحرير تركيز جهودها ضد (إسرائيل) وعدم التدخل في الشؤون العربية، وبالمقابل طلب من الملك حسين تعزيز علاقاته مع فتح (فريد: "المصدر السابق" 1979، 154-156)

-بدأ السادات حكمه بتقديم تنازلات لصالح (إسرائيل) عندما أعلن عن مبادرته، وكانت المبادرة أول قرار سياسي من رئيس الجمهورية المصري، يقبل بتجزئة الانسحاب إلى مراحل مخالفا سياسية الرئيس عبد الناصر.

- أعلن السادات عن رغبته في زيارة القدس، وفي المقابل أعلنت اسرائيل شروطها للسلام، وهي رفض الانسحاب إلى حدود عام 1967، ورفض إقامة دولة فلسطينية، وبرغم من ذلك قام السادات بزيارة القدس في نوفمبر عام 1977، وهو ما يعني ضمنيا بالموافقة على الشروط الإسرائيلية، ما تعد الزيارة بحد ذاتها اعترافًا مصريًا ضمنيًا بوجود اسرائيل، وتعد أول شكل من أشكال التطبيع بين مصر وإسرائيل (هيكل: 2000، 103-107)

- اعترفت مصر بإسرائيل رسميا وبشكل قانوني، وأقامت معها علاقات دبلوماسية، كما ورد في المادة الثالثة. الفقرة الثالثة من معاهدة السلام بين طرفين، وتكون الحدود بين البلدين هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين، تحت الانتداب البريطاني، كما ورد في المادة الثانية من المعاهدة. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 2-3)

- قد عمل مبارك على تحسين العلاقات الخارجية مع الدول العربية، بعد توتر حدث بسبب توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، وأعيد انتخاب الرئيس مبارك في تشرين الاول (اكتوبر) 1989. وفي تشرين الأول (اكتوبر) 1993م، تم انتخاب مبارك للمرة الثالثة رئيسا للبلاد ووازنت الدبلوماسية المصرية بشكل محكم بين تأكيدها استمرار احترامها لمعاهدة السلام مع اسرائيل، وبين رفضها للمفهوم الاسرائيلي للحقوق الفلسطينية، وإدانتها الحازمة للسلوك الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. (المركز المصري للشؤون الخارجية: 2011)

2- الأداة العسكرية:

- أثّرت تجربة عبد الناصر خلال حرب فلسطين عام 1948، في استراتيجيته العسكرية، فبعد تولي الحكم أعطى الأولوية لبناء الجيش المصري، وتسليحه بالعتاد العسكري، بينما ترك الفدائيين الفلسطينيين يمارسون نشاطهم العسكري ضد (اسرائيل) من قطاع غزة الخاضع للسيادة

المصرية، ونتيجة الخسائر التي أصابت اسرائيل، قرر "بن غوريون" خوض الحرب ضد مصر (عبد الفتاح: 2001، 120-121)

- هاجم الجيش (الإسرائيلي) قطاع غزة عام 1955، وكان الرد بالإسراع في بناء القوة العسكرية المصرية لمواجهة (إسرائيل)، ونتيجة استمرار (اسرائيل) في الهجوم على المواقع الحدودية المصرية، وقررت مصر توجيه ضربات في العمق الاسرائيلي عن طريق الفدائيين (هيكل: "المصدر نفسه " 1983، 22 -24)

وبذلك تكون مصر خرجت إلى المواجهة المباشرة مع اسرائيل قبيل اكتمال خطة التنمية المصرية التي تسعي من خلالها إلى امتلاك الاسلحة المتطورة (بيضون وآخرون: "المصدر نفسه" 2002، 58)

-قام الجيش المصري في السادس من أكتوبر 1973، بتفعيل الأداة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية، بالهجوم على إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، ونجح في عبور قناه السويس وتدمير خط برليف، وإلحاق الخسائر في صفوف الجيش الاسرائيلي ورفض السادات في بداية المعركة وقف النار (امبرروز: 1994، 343- 34)

- شكلت الاداة العسكرية دورا مهما في السياسة الخارجية المصرية، فقد رفضت الوجود الإسرائيلي في فلسطين منذ نشأتها، وشاركت في حرب عام 1967 وفي عهد عبد الناصر تطور دورها وأصبحت مسؤولة عن حماية الأمة العربية والتصدي لإسرائيل، وتحقيق الوحدة العربية، بيمنا شكّلت حرب 1967، ضربة قاسية للأداة العسكرية المصرية، واقتصرت مسئوليتها على إزالة (الاحتلال الاسرائيلي) للأراضي المحتلة عام 1967، اما في عهد السادات فقد اقتصر دور الأداة العسكرية في حرب اكتوبر، ومن ثم فتح المجال امام التسوية السياسية. (محمود: 2000، 77-78)

- تميزت العلاقة بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية في عهد مبارك بالانسجام التام، حيث تولى العديد من أفراد المؤسس العسكرية مناصب مهمة ومميزة، كما سلم مهمة بعض الملفات لجهات أمنيه، وملف المصالحة الفلسطينية لجهاز المخابرات العامة برئاسة اللواء عمر سليمان. (الجبور: 2014,73)

3- الأداة الاقتصادية:

- رفضت مصر ربط اقتصادها بفلك السياسة الاستعمارية، والرضوخ للمطالب الاستعمارية بتخلي مصر عن القضية الفلسطينية، فقد ربطت الولايات المتحدة المساعدات

الاقتصادية في بناء السد العالي، بموقف مصر السياسي من القضية الفلسطينية، واشترطت موافقة تمويلها للمشروع بالإشراف على الاقتصاد المصري، وتركيز جميع الموارد باتجاه بناء السد ووقف بناء القدرات العسكرية المصرية، وعزل مصر عن الوطن العربي فرفض عبد الناصر ذلك. (دانكوس: 1983، 46)

– رفضت مصر التخلي عن القضية مقابل المساعدات الخارجية، وخسرت التمويل الامريكي والغربي لبناء السد العالي، نتيجة الشروط الامريكية لعقد اتفاق سلام بين مصر و(اسرائيل)، واستمرت الاداة الاقتصادية المصرية في سياستها القومية تجاه الوطن العربي، رافضة التخلي عنها، قدم وزير الخارجية الامريكي "دالاس" اقتراحا للرئيس ايزنهاور في عام 1956 للضغط على مصر "نظرا للنتائج السلبية لمجهوداتنا لجعل عبد الناصر ينهج سياسية المصالحة مع اسرائيل، علينا أن نعدل من سياستنا اتجاه (الشرق الأوسط)، وان تؤجل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا مشروع الإسهام في سد أسوان" (المزيني: 2002، 149)

–صادق الرئيس الامريكي "فورد" عام 1975 على قانون المساعدات الخارجية، الذي كان نصيب مصر منه 250 مليون دولار وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، أصبحت مصر تحتل المرتبة الثانية في برنامج المعونات الخراجية بعد إسرائيل، لتشجيعها على مواصلة عملية السلام، وأصبحت السياسة الاقتصادية المصرية تعتمد على الولايات المتحدة، فقد رفضت مصر الشروط الأمريكية لتقديم المساعدات لمصر في عهد عبد الناصر، بسبب رفضه للشروط الأمريكية بينما تم استئناف المساعدات الاقتصادية في عهد السادات، نتيجة التغير في سياسته اتجاه اسرائيل (احمد: 2010، 472–474)

- كان مبارك يشجع العمل التجاري والاقتصادي، وكان لحرب الخليج الثانية 1991 دور مهم، بعد وقوف مصر إلى جانب التحالف الدولي، اذ استفادت مصر بشكل كبير من دعم مالي من دول الخليج ودول التحالف، بالإضافة لشطب جزء كبير من ديونها الخارجية، والتي قُدرت بـ 23.7 مليار دولار. (عمران 2002، 11)

4- الأداة الإعلامية:

- بدأت وسائل الاعلام المصرية في الخامس من يونيو 1967، تعلن ان (إسرائيل) وقعت بالفخ، وأن الدفاعات المصرية استطاعت إسقاط ما يقارب اربعين طائرة (إسرائيلية) وعمت الفرحة في صفوف المصريين والعرب، ولم يكن هناك أي وسائل اعلام اجنبية غير الوسائل الحكومية التي تنشر الأخبار، واستمرت وسائل الاعلام تتحدث عن النصر في الحرب حتى أعلنت الاذاعة المصرية تنحي عبد الناصر (منتصر: 2003، 116-117)

- اتسمت أداة مصر الإعلامية ما بين عامي (1956 - 1967)، بمجموعة من الخصائص ساهمت في هزيمة مصر، حيث ركز الاعلام على خطابات القيادة المصرية التي توكد على امتلاك مصر أكبر قوة بحرية وبرية وجوية في المنطقة. (خليل: 2003، 139)

- وافق عبد الناصر على مبادرة روجرز، فقامت إذاعة صوت فلسطين ومقرها القاهرة بهجوم عنيف على عبد الناصر، فردت الأداة الإعلامية المصرية بإغلاقه. (فريد: "المصدر نفسه" 1979، 250)

-وضع السادات حملة اعلامية، لتسويق مرحلة التسوية السلمية مع اسرائيل (ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية) (خليل: 2003، 156) وقامت الحملة الإعلامية على أساس أن دخول مصر في القضايا العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، أدى إلى خراب مصر اقتصاديا، وارتبط التسويق بالتسوية في وسائل الاعلام المصرية بالرخاء الاقتصأدى المتوقع في ظل عملية السلام وتعرُّض الرأي العام المصري لحملة إعلامية ضخمة لإقناع الراي العام بالسلام والتشكيك بعروبة مصر وانتمائها القومي العربي. (نافعة: 1986، 84-86)

- عدّ السادات القضية الفلسطينية قلب الصراع العربي الاسرائيلي، وأن موقف مصر من القضية الفلسطينية لن يتغير، وأكد أن هذا الصراع صراع بين الأجيال (زهران: "المصدر نفسه" 1983، 110)

- انتهج مبارك ذات السياسة على المستوى الدولي، فقد حرص في خطابه الإعلامي الأول على أن يوكد احترام مصر لسياسة عدم الانحياز، ولكي يعطي هذا معنى فقد شرعت مصر في تصحيح وإقامة علاقة مستقيمة مع الاتحاد السوفيتي على أساس من الاحترام المتبادل، واستهل ذلك بدعوة الخبراء السوفييت للاشتراك في إصلاح توربينات السد العالي، والعمل في مصانع الحديد والصلب في حلوان. (Heikal: 1978,714)

المبحث الثاني: محددات العلاقات الفلسطينية المصرية:

مقدمة:

مصر كدولة في النظام الإقليمي العربي والدولي تعرف دورها وحدود هذا الدور هو إنعكاس لمعطيات تاريخية وحضارية تمتد لآف السنيين وإنعكاس لموقعها الجغرافي المحوري في قلب النظام الإقليمي العربي، وتجسيد لعناصر القوة الأخرى السكانية والسياسية والعلمية، وهذا الدور الريادي والقيادي المؤثر لم يفرض بالقوة، بل أن هذا الدور هو الذي فرض نفسه على مصر لذلك فان للعلاقة بين مصر فلسطين محددات رئيسية حسب طبيعة العلاقة بينهما لذلك في هذا الفصل ستعرض الباحثة اهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة بالعلاقة.

إن العلاقات المصرية الفلسطينية تتأثر بمجموعة من المحددات:

1- الوضع الداخلي المصري غير المستقر على كافة الصعد، أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا، مما يحد من إمكانية النظام الجديد في لعب دورٍ فاعل في القضية الفلسطينية بفعالية عالية.

2- حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ووجود حالة من إعادة تشكيل الخريطة الإقليمية مع استمرار بروز دور "للإسلام السياسي" في المنطقة.

3- الدور التاريخي لمصر في القضية الفلسطينية، وخشية النظام المصري أن تقوم قوى أخرى بملء الفراغ، ما يشكل عبئًا على النظام الجديد للحفاظ على دور مصر الإقليمي.

4- خصوصية العلاقة بين قطاع غزة ومصر، وعلاقة ذلك بالأمن القومي لمصر، والترابط الاستراتيجي والسياسي والاقتصأدى بينهما.

5- الخلفية الأيديولوجية لحركة حماس، التي ينظر إليها النظام الجديد على أنها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين.

6- التزام النظام الجديد بعملية التسوية السلمية، في ظلّ اختلال موازين القوى لصالح "إسرائيل."

7- التحالفات المصرية في المنطقة، وموقف الدول المؤثرة في القرار المصري من الأطراف الفلسطينية.

8- طبيعة علاقة النظام المصري الجديد مع الطرف الإسرائيلي وحجم تعاونهما.

9- طبيعة علاقة النظام المصري مع الأطراف الدولية، ورؤية هذه الأطراف للدور المصري في القضية الفلسطينية.

10- طبيعة علاقة كل طرف من الأطراف الفلسطينية) خصوصًا فتح وحماس (مع النظام الجديد) .

أولا : المحددات الداخلية:-

1- المحدد الجغرافي:

الحدود الشرقية بين مصر وفلسطين وقطاع غزة فتبدأ من رأس طابا على خليج العقبة حتى الساحل المتوسطي وذلك لمسافة 210 كم وهذا الحد يتماشى مع خط طول 34 شرقا، الحدود الشمالية البحر المتوسط وهي عبارة عن حد طبيعي يطل ببروز على البحر المتوسط حيث يمتد هذا الحد الشمالي من رفح المصرية شرقا إلى مدينة السلوم غربا حيث يمتد لمسافة ألف كيلو متر. (خشاب: 2008، 53)

تلعب الجغرافيا دورًا حيويًا في تشكيل السياسة المصرية اتجاه غزة، فالقطاع يجاور سيناء على امتداد (14 كلم). وتعد مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تجاور القطاع خلال إسرائيل. وألقى هذا بأعباء متعددة على مصر باعتبارها جوار غزة المعني بها وبإنقاذها وبمساعدتها وقت الأزمات. ومن الناحية الديموغرافية فإن هناك اختلاطًا واسعًا بين سكان سيناء تحديدًا وغزة، حيث يقيم فيها حوالي 25 ألف فلسطيني. كما أن الانقسام الفلسطيني أيضًا ألقى بظلاله على سيناء إذ أدت إلى نزوح عدد من ضباط حركة فتح لسيناء واستقرارهم في العريش. (الاسكندراني: 2014)

2- المحدد الديموغرافي:

تقدر أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مصر مع بداية عام 2011 بحدود (84) ألف مواطن فلسطيني، منهم عدة آلاف يقيمون في مصر بقصد الدراسة وهم من أبناء قطاع غزة على وجه التحديد، وبعضهم القليل من الضفة الغربية، حيث إن مصر منطقة استقطاب للعناصر الفلسطينية الشابة القادمة من قطاع غزة بغية التعليم. كذلك يحظى بالإقامة في مصر، وتحديدًا في مدينتي القاهرة والإسكندرية عدة آلاف من أبناء حملة جوازات السفر المتنوعة هذا إضافة إلى 6000 آلاف عائلة فلسطينية سورية هربت من جحيم الحرب في سورية إلى مصر.

جمهورية مصر العربية هي من الدول العربية الخمس المضيفة للاجئين الفلسطينيين، إلى جانب كل من الأردن وسوريا ولبنان والعراق. حيث تشير معظم الدراسات الموثقة إلى أن مصر استقبلت عام النكبة نحو ثمانية آلاف وخمسمائة لاجئ فلسطيني، قدموا إليها من مناطق يافا واللد والرملة وقراها، فكانت مدينة بورسعيد أول موطئ قدم للاجئين الفلسطينيين صباح الأيام الأولى من النكبة، حيث وضعتهم السلطات المصرية في تجمع خاص بهم يدعى (المزاريطة)، ووضعت آخرين منهم في تجمع (العباسية) الواقع في ضواحي القاهرة، إلى حين منح غالبيتهم حق الإقامة في مصر. ثم سرعان ما قامت الحكومة المصرية مع بداية عام 1949 بنقل جزء كبير منهم إلى قطاع غزة، والى مخيم المغازي، حيث بقي القطاع تحت الإدارة المصرية.

أما الآن يتركز وجود اللاجئين الفلسطينيين في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية بنسب تقارب (76%) من إجمالي الفلسطينيين في جمهورية مصر العربية، بينهم (52%) في المائة في مدينة القاهرة، و(7%) في الجيزة، و(17%) في الإسكندرية، وبالتالي يقطن (94%) منهم في المناطق الحضرية، و(6%) منهم في المائة فقط في المناطق الريفية. (ابو عيد: لاجئ نت)

3- العامل الاقتصادي (تجارة الانفاق):

أخذت العلاقة الاقتصادية بين الطرفين مجرى آخر في هذه الفترة وحرصت السلطة الفلسطينية على الاهتمام بالمحيط العربي والدول المجاورة وتم توقيع الاتفاق الاقتصأدى الفلسطيني المصري في ابريل عام 1998 م التي هدفت إلى تنمية التبادل التجاري بين الطرفين وتحرير استيراد السلع والخدمات وكذلك إعفاء السلع والمنتجات الفلسطينية المصرية من الرسوم الجمركية بين البلدين.

يتعلق مستقبل العلاقة الاقتصادية الفلسطينية المصرية ومدى امكانية حدوث أي شكل من أشكال التكامل بمستوى اختلاف الهيكل الاقتصأدى بين مصر وفلسطين، وكذلك الفارق الكبير في حجم المؤشرات الاقتصادية مثل التجارة الخارجية والناتج القومي وعدد السكان، لذلك يجب اتخاذ اجراءات أولية من تنسيق وترتيب في السياسات التجارية بين الدولتين وتنمية في هذه العلاقة وتنمية المبادلات التجارية، والعمل على انشاء مشاريع اقتصادية مشتركة في المناطق الحدودية بين الدولتين ومحاولة تنمية قطاع الصناعة عن طريق استيراد المواد الخام اللازمة للصناعات الفلسطينية من مصر. (مسيف: 2000، 102)

في بداية عام 2011 وهي الفترة المروحة للدراسة حدث تغير المشهد السياسي في مصر وتم فتح معبر رفح بصورة أفضل بقليل من السابق، وبدأت المطالبات بفتح معبر رفح أمام حركة التجارة واعتباره معبرا تجاريا وليس وحسب لتنقل الافراد.

خلال عام 2011-2012 أصبح هناك آفاق للانفتاح الاقتصأدى مع مصر لبناء علاقة اقتصادية من خلال مشروع الربط الثماني للكهرباء عن طريق مصر، بالإضافة إلى تزويد مصر ببعض الاحتياجات اليومية لقطاع غزة من وقود وكهرباء عن طريق مصر، وأصبحت هناك وفود تجارية ورجال أعمال مصريين تأتي إلى قطاع غزة لتوثيق العلاقات الاقتصادية مع غزة، وتوسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية بين البلدين بطريقة مشروعة، والعمل في المرحلة المستقبلية لتكون مرحلة وحدة اقتصادية بين الاقتصاديين.

وفي شهر فبراير 2012 تم توقيع الخطوط العريضة لبروتوكول تعزيز الشراكة الاستثمارية بين البلدين بتوقيع اتفاق انشاء الشركة المصرية –الفلسطينية في منطقة شمال سيناء برأس مال مشترك لمصر 51 % ولفلسطين 41%. (نجيب: 2012، 9)

4- العلاقات الانسانية (معبر رفح):

ترى مصر أن المعبر المغلق هو مخصص لحركة عبور الأفراد بالأساس، وليس للبضائع وأن فتحه لا يجب أن يعفي إسرائيل من مسئوليتها اتجاه القطاع. وترى القاهرة أن التناول الإعلامي للقضية –الذي تؤيده حماس– يصور مشكلة حصار غزة على أنها نتيجة غلق معبر رفح، ويساوي مصر بإسرائيل في حصارها لغزة، وهو ما ترفضه قطعيًا، وتراه في إطار حملة إعلامية ممنهجة ومقصودة تشارك فيها أطراف إقليمية. (حلمي: 2014، صحيفة المصري اليوم)

على جانب آخر فإن القاهرة ترفض أن يكون المعبر تحت إدارة حماس، مما يعني الاعتراف بها سلطة شرعية في غزة. (ابو الحسين: 2014، صحيفة المصري اليوم)

تغلق السلطات المصرية معبر رفح المنفذ الوحيد للقطاع بشكل شبه كامل منذ يوليو 2013، وتفتحه فقط لفترات محدودة لسفر الحالات الإنسانية، وتقول الجهات الرسمية المصرية إن فتح المعبر مرهون باستتباب الوضع الأمني بمحافظة شمال سيناء المصرية.

يعتبر معبر رفح البوابة الوحيدة لقطاع غزة الشريان الرئيسي لحركة المواطنين من وإلى القطاع. غير أن إغلاقه لفترات طويلة جعل منه رمزًا لمعاناة الغزيين. وبحسب تصريحات مدير عام معبر رفح خالد الشاعر، فإن حركة المسافرين عبر معبر رفح خلال العام الحالي تعتبر الأسواء مقارنة بالأعوام المنصرمة حيث لم تتجاوز ساعات العمل 120 ساعة ان الجانب المصري

خلال العام الحالي فتح معبر رفح ست مرات توزعت على 19 يوما بواقع 6 ساعات يوميًا. ورغم ان الجانب المصري لا يسمح الا بمرور الحالات الانسانية، فإن معظم هذه الحالات من المرضى وحملة الجوازات المصرية والأجنبية. أكد مدير المعبر أن هناك ما يزيد عن 15 ألف حالة انسانية عالقة في قطاع غزة، وان فتح المعبر عدة مرات لا يلبي احتياجات 2 مليون مواطن فلسطيني في قطاع غزة. (الجزيرة نت: 2015)

أن عام 2012 دخل من معبر رفح 410 ألف مواطن، وفي عام 2013 دخل 310 ألف، وفي عام 2014 دخل 100 ألف، وفي عام 2015 دخل 21 ألف مواطن، بنسبة 5% عن الأعوام السابقة.(معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية: 2015)

وتسبّب إغلاق معبر رفح بأزمة إنسانية غير مسبوقة، بسبب حرمان المرضى والطلبة وأصحاب الحاجة من السفر، إذ لم يفتح المعبر طوال سنة 2015 إلا 21 يومًا متفرقًا، فضلًا عن التقييد المشدد لحركة الأفراد على (معبر بيت حانون إيرز)، والوضع الصحي المتدهور المشوب بالنقص الخطير في الأدوية والمستلزمات الطبية، وفرض القيود المشددة على حركة السلع والبضائع في المعبر التجاري مع الاحتلال (كرم أبو سالم)، وتعطل معظم المنشآت الاقتصادية، ما أدخل الوضع الاقتصأدى في دائرة الخطر والانهيار. كما عايشت غزة بسبب الحصار انعدام الأمن الغذائي، وتلوث مياه الشرب، فضلًا عن تعثر عملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب صيف سنة 2014، وارتفاع معدلات الفقر، وزيادة نسبة البطالة التي وصلت إلى 42% . (تقدير استراتيجي: 2016، 87)

5- المحدد السياسي الداخلي: -

1- الانقسام الفلسطيني:

في مطلع 2006 تم تنظيم ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية، وهي أول انتخابات تشارك فيها حماس التي حققت مفاجأة بحصد أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، ونشب خلاف بين الحكومة الفلسطينية برام الله وحركة حماس مما دعا لانقسام داخلي بعد التدخل العسكري بين الأجهزة الأمنية بقطاع غزة.

الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني هو المحدد الحيوي للقاهرة التي ترى أن السبب الرئيسي لمشكلة القطاع لا تكمن في الحصار، بل في الانقسام الذي منع الفلسطينيين من بلورة استراتيجية ناجحة لمواجهة إسرائيل. وترى مصر أن استمرار الصراع يعمق الانفصال الجغرافي

بين القطاع والضفة، ويدخل فلسطين في صراع المحاور المتنافسة في المنطقة. وبالتالي ترى أن الأولوية يجب أن تكون إعادة اللحمة الفلسطينية.

2- إشكالية علاقة حماس مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية:

لا شك أن تجربة صعود وسقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين قد أدى لتداعيات سلبية على تعامل مصر مع حركة حماس. فاتهامات مختلفة وجهت للحركة بالعمل على الأراضي المصرية وتهريب أسلحة واقتحام السجون وغيرها. وكان من الاتهامات الموجهة للرئيس المعزول "محمد مرسي" كانت التخابر مع جهة أجنبية (حركة حماس)، بالإضافة لحملة إعلامية ممنهجة وغير مسبوقة ضد الفلسطينيين عمومًا وحركة حماس لتأييدهما الرئيس المعزول. واتهمت الحركة كذلك بشن حملة ضد النظام الجديد عبر أدواتها الإعلامية وقادتها المختلفين. وتوجت هذه الأحداث بقرار محكمة الأمور المستعجلة المصرية بحظر حركة حماس وأنشطتها على الأراضي المصرية في 4 مارس 2014. (عبد الجواد: 2014، صحيفة الوطن المصرية)

وفي الوقت الذي تجاهل فيه النظام المصري حماس كفصيل فلسطيني حاز على الأغلبية في انتخابات عامة، فإنه تعامل مع السلطة الفلسطينية بوصفها العنوان الرئيسي للقضية الفلسطينية، تماشيًا مع موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح من النظام السياسي الحاكم والتطورات السياسية في مصر، وكذلك تماشيًا مع متطلبات المحاور الإقليمية والدولية التي ترفض التعاطي مع حركة حماس. وعليه، فقد استمر النظام في عهد السيسي في التعاطي مع قطاع غزة والمقاومة وفي مقدمتها حماس بخاصة، على هدي تجربة نظام حسني مبارك، محكومة بالشك والريبة والاتهام، واعتبارها تهديدًا أمنيًا، ومن ثم التعامل معها عبر البوابة الأمنية ممثلة بجهاز المخابرات العامة. (تقدير استراتيجي: 2015، 83)

3- الحراك الشعبي المصري:

الذي بدأت أحداثه يوم 25 كانون الثاني (يناير) 2011م، تعبيرا عن اصرار ملايين المصريين لاسترداد كرامتهم الانسانية، ونيل حرياتهم الانسانية، وتحقيقا للعدالة الاجتماعية. ولم يكن الحراك في الأساس موجهًا للتخلص من النظام الحاكم بواسطة حركات حزبية معارضة، كما لم يكن انقلابًا عسكريا، انما كان حركة شعبية عمت مدن وقري مصر كلها، قادها جيل من شباب مصر المثقف. "قد أخرج هذا الحراك الحياة السياسية في مصر من حالة الانسداد والجفاف التي ألمّت بها طيلة العقود الماضية، وفتحت أبواب المشاركة السياسية أمام ملايين المصريين، لتدخل مصر مرحلة التحول الديمقراطي القائم على المشاركة، والمنافسة الديمقراطية، والتداول

السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة النزيهة"، الامر الذي أسهم في نشأة الأحزاب السياسية الاسلامية، كحزب النور وحزب الحرية والعدالة. (طه: 2012)

4- الرئيس المصري الجديد عبد الفتاح السيسي:

يشارك وجهة النظر نفسها مع واشنطن وإسرائيل عن كون «حماس» منظمة إرهابية وتهديدًا استراتيجيًّا، وبالتالي قلّت قدرته وتراجع استعداده للاضطلاع بدور مصر التقليدي في الوساطة بين حماس وإسرائيل. ومع أن واشنطن لا تعطي جهدًا، للتفاوض على نهاية سريعة لجولة المعارك الحالية في غزة، عليها أن تقاوم رغبتها بالضغط على مصر للقيام بأي تنازلات تعزز إمكانيات إعادة تسلح حماس، كإعادة فتح معبر رفح دون قيام نظام موثوق يمنع تدفق الأسلحة والإرهابيين. (اريك: 2014)

ثانياً: المحددات الخارجية.

1- القضية الفلسطينية:

قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني. وان أبناء الأمة العربية وأقطارها جميعًا معنيون بها وملزمون بالنضال من أجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعونة في سبيلها. وأن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها، كل من موقعه، وبما يملك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها. وإن الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى إطار الصراع ضده من الأقطار التي احتلت أراضيها في عام 1967 إلى الأمة العربية كلها لما تشكله الصهيونية وكيانها إلى الأراضي المحتلة من خطر عسكري وسياسي واقتصأدى وحضاري على الأمة العربية كلها، وعلى مصالحها القومية الجوهرية، وعلى حضارتها ومصيرها، الأمر الذي يجعل كل أقطار الأمة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بكل ما تملكه من إمكانات. (الموسوعة الفلسطينية: 2014)

من الواضح ان ثورة يناير قد أكدت على قوة الشارع المصري، وقد أفرزت رأيا عاما مؤثرا وضاغطا قويا في مجال السياسة الخارجية، صحيح أن جماهير الثورة خرجت للشارع في 25 يناير لأسباب داخلية صرفة، ولم تحمل شعاراتها أي قضايا خارجية، وبما يشي بأن القضايا القومية – ومنها القضية الفلسطينية – ليست على جدول أعمال الثورة. واعتبر مصطفي الفقي ذلك في وقتها ذكاء ثوريا ودرجة عالية من المسؤولية تحلي بها شباب مصر، الذي أدرك

بفطرته وفطنته أنه من غير المستحب أن تبدأ ثورة شعبية بفتح الملفات الخارجية على نحو يؤلب عليها أطرافًا اجنبية. (الفقي: 2011، جريدة الحياة السعودية)

طرحت ثورة 25 يناير 2011 المصرية القضية الفلسطينية و قضية إعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية على بساط البحث، بهدف استعادة دور مصر الإقليمي والعربي والتعامل مع تهديدات الأمن القومي المصري، وفى إطار هذا السياق كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية والعلاقات المصرية الفلسطينية تشغل حيزًا مهمًا، وذلك بهدف تقليص العلاقات المصرية الإسرائيلية وتعزيز العلاقات المصرية الفلسطينية وتشكيل مقاربة مصرية مختلفة لملف التسوية والعلاقات. استطاع الرئيس السابق عدلي منصور أن يحقق إنجازا تاريخيا خاصا بالقضية الفلسطينية ليختتم سجله التاريخي بنجاح عظيم، حيث نجحت مصر في عهده في إقناع حركتي "فتح وحماس" بالتوقيع على اتفاقية المصالحة التي طالما سعى إليها وأكد عليها في لقاءاته وحواراته خلال عشرة أشهر. وبعد تولي الرئيس السيسي ظلت القضية الفلسطينية قضية مركزية بالنسبة لمصر وبذلت مصر العديد من الجهود لوقف إطلاق النار لتجنب المزيد من العنف وحقن دماء المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني (ابراهيم: 2014)

رغم أن الشأن الداخلي في مصر تحديدًا يحتل صدارة المشهد السياسي والوطني العام إلا أن ذلك لا يعنى البتة تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، بل يعنى في المقام الأول التمكين للأوضاع الداخلية وإرساء أسس النظام الديموقراطي الجديد تمهيدًا لصياغة وهيكلة السياسة الخارجية المصرية بوجه عام وإزاء إسرائيل والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وتشير أحدث استطلاعات الرأي العام التي أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى اعتبار المصريين أن إسرائيل لا تزال هي العدو وذلك بنسبة عالية من بين المستطلعة آراؤهم، بل كان من الواضح أن القضية الفلسطينية كامنة في عمق الحالة الثورية المصرية حتى وإن خلت هذه الحالة من الشعارات واللافتات التي تظهر ذلك بوضوح ذلك أن شعارات الحرية والكرامة لم تعن ولم تكن تنصرف فحسب إلى الحرية الفردية للمواطنين والكرامة الشخصية للمصريين بل أيضًا كانت تعنى تحرير الإرادة المصرية وتحرير القرار المصري من المرجعيات غير الوطنية وتحقيق الندية والتكافؤ في علاقات مصر الخارجية وتوفير عمق سياسي واستراتيجي للموقف إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.(محمد: 2012)

ينظر الإخوان لوعد بلفور الذي أعطى لليهود حقا في فلسطين بأنه وعد مشؤوم ممن لا يملك لمن لا يستحق، ولا يعترفون بأي شرعية للاحتلال على أي جزء من فلسطين. فقد أصدرت الهيئة التأسيسية لجماعة الاخوان المسلمين وثيقة بشأن فلسطين شملت جملة قرارات قبيل إعلان

دولة الكيان الصهيوني جاء فيها "إعلان رفض أي مشروع تتقدم به أي هيئة محلية او دولية سواء اكان هذا المشروع او وصاية ام هدنة ام غير ذلك. (غانم:، 239)

موقف مصر حاسم في مصير القضية، وإن سنة 2014 هي سنة مثالية لـ "اسرائيل" من زاوية الموقف المصري، وانشغال مصر بتعقيدات وضعها الداخلي. اما موقف الشعب المصري من القضية، فان استمرار ازمة الاخوان سوف يؤثر سلبا على صورة حماس وعلاقة مصر بها، وكذلك تزايد الواقعية بين السلطة وحماس، وربما على صورة الفلسطينيين لدى طائفة من النخب المرتبطة بالطبقة الحاكمة الجديدة المحتملة. (الاشعل: 2014، 7)

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي، أن "مصر لن تتخلى عن دعم القضية الفلسطينية وموقفها ثابت، وهو إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية"، مطالبًا بضرورة أن يكون الثمن الذي دفع من أرواح أبنائنا وأشقائنا في غزة حافزًا لحل القضية حلًا شاملًا". (البديل: 2014)

لا يوجد محفل إلا وندافع فيه عن القضية الفلسطينية، ومن الصعب أن يزايد أحد على موقفنا من فلسطين، ودور مصر اتجاه الأشقاء في فلسطين" مشيرا إلى أنه لا يمكن المزايدة على دور مصر في القضية الفلسطينية.(سكاي نيوز: 2014)

2- الاحتلال الاسرائيلي:

الاتفاقية التي عقدتها الحكومة المصرية مع العدو الصهيوني تنص على إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وسياسية وغيرها من العلاقات مع العدو الصهيوني، مما يخلق ظروفًا جديدة بالغة الخطورة في القطر العربي المصري تتنافى مع مبادئ القومية العربية وتقاليدها وأسس المقاطعة العربية للعدو الصهيوني وتخلق احتمالات خطيرة لتسلل العدو الصهيوني بشتى الوسائل الأمنية والاقتصادية والثقافية والاعلامية وغيرها إلى الوطن العربي من خلال مصر. (الموسوعة الفلسطينية: المصدر نفسه، 2014)

ليس بمقدور إسرائيل أن تتجاهل أن ظهور القوى الشعبية والمحجوبة عن الشرعية في المشهد السياسي العربي والمصري قد يفضي إلى تبنّي سياسات متشددة إزاء إسرائيل ومتعاطفة مع الحق الفلسطيني والقضية الفلسطينية، كما أنه ليس بمقدورها أن تتجاهل دخول الشعب والرأي العام العربي والمصري على خط صنع السياسة الخارجية وإعادة هيكلتها ولا يعنى ذلك أن الرأي العام يصنع السياسة الخارجية بل يعنى أن السياسة الخارجية لمصر ولغيرها من دول الثورات العربية لا يمكنها من الآن تجاهل مواقف واتجاهات الرأي العام لدى صنع السياسة الخارجية،

ولا شك أنه من شأن دخول الشعوب والمجتمعات والرأي العام حقل السياسة أن يفضى إلى تبنّي سياسات ذات قبول شعبي وإلا انتهى الأمر برفضها) . (محمد: 2012، جريدة الاهرام)

قد نالت ثورة 25 يناير اهتماما إسرائيليا منقطع النظير، وليس هذا بمستغرب، فإسرائيل تعي أهمية استمرار حالة السلام مع مصر، حتى لو كان مثلما وصف "بالسلام البارد ". فقد أبدى الإسرائيليون قلقهم من تداعيات الثورة المصرية وإسقاط نظام حسني مبارك، على أساس تعاطيهم الأمني مع الحدث. ولقد ظهر القلق في كافة التصريحات وتحركات مسئولي اسرائيل وعسكرييها، وازاء الأحداث الداخلية التي تجري في مصر، ولم يقف الاهتمام على الجانب الرسمي فقط، فقد قاموا برصد دقيق لتحركات الشعب المصري، وفي محاولة لاستشراف تأثير الثورة في مستقبل اسرائيل. (عجور: 2011، 130)

أفضى الانقلاب العسكري الذي أدى إلى عزل الرئيس محمد مرسي إلى تحولات واضحة على واقع علاقات مصر الاقليمية، ليس فقط بسبب الاعتبارات التي تحكم قادة الانقلاب، بل أيضًا بسبب التفاوت في تقييم الدول والأطراف (التي تشكل البيئة الإقليمية لأرض الكنانة) لتداعيات الانقلاب على خريطة مصالح كل منها. ومما لا شك فيه أن تحولًا قد طرأ على العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد الانقلاب، حيث جاء هذا التحول بفعل الاعتبارات التي تحكم كلًا من قادة الانقلاب والنخبة الحاكمة في تل أبيب. ورغم وجود عدة مسارات محتملة للعلاقات المستقبلية المصرية الإسرائيلية، إلا أنه يمكن القول إن الشراكة بين "إسرائيل" ونظام الحكم في مصر ستتعزز في حال استتبت الأمور للانقلاب وتمكن من تكريس شرعيته الداخلية والدولية والإقليمية. (تقدير استراتيجي: 2013، 62)

لعل أبرز انعكاسات الثورة المصرية على سياسة اسرائيل اتجاه القضية الفلسطينية، تمثل في إبرام اتفاق إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير "جلعاد شاليط" مقابل الإفراج عن 1027 أسيرا فلسطينيا. اذ ظهر حينها أن السياسة المصرية في ظل الثورة قد نشطت بشكل فاعل وايجابي. (تقرير معلومات (23): 2012، 65)

إن اتفاقية كامب ديفيد وما يترتب عليها من التزامات مصرية اتجاه "إسرائيل"، تفرض عليها عدم تغيب الجانب الإسرائيلي عن أي تفاهمات أو إجراءات قد تسهم في فك الحصار أو تخفيفه، والعكس صحيح، حيث وافقت "إسرائيل" على زيادة القوات المصرية في سيناء وسمحت بوصول الدبابات المصرية إلى أقرب نقطة من الحدود مع قطاع غزة، وكذلك سمحت للطائرات العسكرية المصرية التحليق فوق غزة. كما أن بروز دور إسرائيلي في الحشد لتأييد الانقلاب في مصر من

الممكن أن يفسر بوجود تفاهمات لترتيب الأوضاع في المنطقة؛ بإشغال المقاومة في قطاع غزة بملفات جانبية. (سعد: 2013)

3- الولايات المتحدة الامريكية:

تُعدُّ "إسرائيل" حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك فإن علاقتهما تتسم بطبيعة استراتيجية قوية ذات خلفيات ثقافية وتاريخية، وذات أبعاد عسكرية وأمنية واقتصادية... وعلى هذا فإن المحافظة على أمن "إسرائيل" وتفوقها العسكري، وتوفير الغطاء والحماية لاحتلالها، وممارساتها العدوانية اتجاه الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، يبقى معيارًا رئيسيًا من معايير السياسة الأمريكية. وبناء على ذلك فلا يمكن النظر للولايات المتحدة كوسيط نزيه محايد في عملية التسوية السلمية ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة تحاول أن تدير شبكة مصالحها في المنطقة العربية بما في ذلك إمدادات النفط، وتحاول عدم إحراج حلفائها العرب وأنظمتهم السياسية "المعتدلة"، المتوافقة مع السياسة الأمريكية في المنطقة. ولأن القضية الفلسطينية تبقى عنصر التفجير الأكبر في المنطقة، فإن السياسة الأمريكية تسعى لإنهاء الملف الفلسطيني من خلال تحقيق أكبر قدر من التنازلات الفلسطينية والعربية، والوصول إلى تسوية سلمية لا تتجاوز الخطوط الحمراء الإسرائيلية.

العلاقات الفلسطينية مع الولايات المتحدة، رغم الأزمات التي مرت بها، لم تنقطع، سرا وعلنا، قبل وبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في "الشرق الأوسط" عام 1991، لكن واشنطن لا تزال تشذ عن معظم دول العالم في عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع فلسطين. (تقدير استراتيجي (59): 2013)

لعل التطور في الموقف الأمريكي من قضية الدولة الفلسطينية قد تجلى بوضوح بعدما أجادت القيادة الفلسطينية توظيف الرابع من مايو 1999، كموعد تنتهي فيه المرحلة الانتقالية وفقًا لما حددته اتفاقات أوسلو لإعلان بسط سيادة الدولة الفلسطينية على الأراضي المعترف بها دوليًا كأراضٍ فلسطينية (حتى حدود الرابع من يونيو حزيران 1967، طبقًا للقرار الأممي رقم 242). وإزاء ذلك أرسل الرئيس الأمريكي كلينتون خطابًا للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تضمّن تأييد أماني الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، مؤكدًا على أن الفلسطينيين يستحقون أن يعيشوا أحرارًا فوق أرضهم (عبد الجواد: 1999، 234)

قد رأى البعض في الموقف الأمريكي تحولًا مهمًا، سيما وأن الإدارة الأمريكية كانت قد نأت بنفسها عن التدخل المباشر في حسم الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، أو أنها لم تحدد الآليات

الواجب اتباعها في سبيل تحقيق المردود من التسوية على الجانب الفلسطيني. ونظر البعض إلى زيارة الرئيس كلينتون إلى غزة في كانون الأول / ديسمبر 1998، باعتبارها حدثًا له دلالته السياسية المهمة، خصوصًا في ضوء ما تضمنّه خطابه من الإعراب عن تأييده للفلسطينيين في تقرير مستقبلهم على أرضهم كشعب حر، الأمر الذي دعا البعض إلى مقاربة هذا الخطاب بتصريح بلفور، لكنه في هذه المرة موجه إلى الشعب الفلسطيني. ورغم التفاؤل الذي ساد لدى الأوساط الفلسطينية من نوايا الرئيس الأمريكي حيال القضية الفلسطينية، فإنه لم يعطِ وعدًا أو اعترافًا صريحًا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، بل أكد على استمرار إدارته بالتمسك في نهج السياسة الأمريكية القاضي بأن تتم تسوية القضية الفلسطينية، ويتقرر مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. (ابو لبدة: 2004، 318)

بعد أن تولي الرئيس الحالي باراك أوباما الحكم في الولايات المتحدة، وجه خطابه الأول للعالم الإسلامي من القاهرة في كانون الثاني/يناير 2009، وأعاد فيه الحديث عن الدولة الفلسطينية، حيث قال "إن الاستمرار في بناء المستوطنات الإسرائيلية ليس شرعيًا، وأن قيام دولة فلسطينية من مصلحة إسرائيل وفلسطين وأمريكا والعالم، موضحًا أن بلاده لن تدير ظهرها للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في قيام دولته، مضيفًا أن الحل الوحيد هو دولتان يعيش فيهم الإسرائيليون والفلسطينيون في سلام وأمن".

ودعت واشنطن إلى استئناف المفاوضات وعملية التسوية على أمل التوصل إلى اتفاق نهائي خلال عامين، غير أن المساعي الأمريكية لم تصل إلى نتيجة تذكر على صعيد إحراز أي تقدم في تحقيق انطلاقة حقيقة لمفاوضات مباشرة بين الطرفين، حيث لم تستطع الإدارة الأمريكية إقناع الحكومة الإسرائيلية بتجميد الاستيطان، واصطدمت هذه المساعي بتطرف حكومة نتنياهو وتعنُّتها، فيما يتعلق بتجميد الاستيطان ومرجعية المفاوضات وهدفها النهائي. لذلك، عملت على التوصل إلى حلول وسط، كما كان دائمًا المنحى العام للسياسة الأمريكية عند الخلاف مع إسرائيل. في المقابل، أصرت السلطة الفلسطينية، في البداية، على حسم ملف الحدود، مما يعني تلقائيًا تجاوز قضية الاستيطان من جهة، وتسهيل الانتقال نحو المفاوضات المباشرة من ناحية أخرى، إلا أن التعنُّت الإسرائيلي، من جديد، أدى إلى إضافة ملف الأمن. كما أن نتنياهو أراد الحديث عن المياه والعلاقات الاقتصادية وثقافة السلام. (تقدير استراتيجي: 2010 ، 24)

قد شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تغيرات مهمة بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو، نقلتها من النمط التقليدي الذى كانت فيه الولايات المتحدة المتغير المستقل، ومصر المتغير التابع،

إلى نمط جديد يقوم على التعامل بنديّة، نتيجة لاستقلالية السياسة الخارجية المصرية وتعدد دوائرها، حيث لم تعد مقصورة فقط على الولايات المتحدة وأوروبا، بل شملت أيضا الدول الكبرى الأخرى في النظام الدولي كروسيا والصين، وتنويع مصادر تسليحها حيث لم تقتصر على الولايات المتحدة فقط كمصدر للتسلُّح، كما برز في صفقة الرافال من فرنسا، كما أن الإدارة الأمريكية أضحت في موقع رد الفعل الذى فرض عليها أن تتعامل مع مصر وفقا للتغيرات الكبرى والمتسارعة التي شهدتها في السنوات الأخيرة، ولم يعد لها تأثير في توجيه تفاعلاتها الداخلية كما كان في السابق، ولذلك فإن السياسة الأمريكية، حاولت جاهدة تحقيق التوازن بين اعتبارات المصالح الاستراتيجية مع مصر، وهى الحفاظ على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والمرور العسكري في قناة السويس، وحشد دعم مصر في الحرب على الإرهاب، وبين اعتبارات المثالية المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي اعتادت على توظيفها كورقة للضغط على النظام المصري لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، كمان كان إبّان عهد مبارك.(احمد: 2015، جريدة الاهرام)

وقد فعلت معاهدة السلام التاريخية المصرية الإسرائيلية أكثر من كونها مصالحة بين خصمين سابقين، فقد أكملت إعادة توجيه الاستراتيجية المصرية اتجاه الولايات المتحدة. وفي حين أن أنور السادات كان هو من وقَّع على المعاهدة، إلا أن مبارك كان هو من نفذها وحافظ عليها وجعلها أحد أعمدة الموقف الاستراتيجي لمصر في المنطقة. وعلى المستوى الرسمي، أبقى مبارك لمدة طويلة على موقف بارد، وصدامي أحيانًا، اتجاه إسرائيل، إلا أنه كان يزيد بهدوء من عمق التعاون الأمني مع واشنطن وتل أبيب على كل المستويات. وهكذا، فرغم السلام البارد المعروف الذي أبقى عليه مبارك، إلا أن القادة الإسرائيليين كانوا يعتبرون مبارك جائزة استراتيجية.

الولايات المتحدة التي وقفت عمليًا إلى جانب الانقلاب العسكري في مصر، فهي ترى في مصر حليفًا قويًا وأساسيًا لها، خصوصًا فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن في سيناء، الذي يُعدُّ بندًا أساسيًا في اتفاقية كامب ديفيد؛ ثم إن "إسرائيل" وأمنها هو حجر الزاوية في سياسة أمريكا الشرق أوسطية. وبما أن النظام الجديد في مصر والولايات المتحدة يشتركان فيما يُسمى استراتيجية "محاربة الإرهاب"، فإن الولايات المتحدة دعمت بالكامل الحملة الأمنية المصرية في سيناء مع تأكيدها الدائم على ضرورة التنسيق مع "إسرائيل". (تقدير استراتيجي: 60،2013)

4- عملية السلام:

في عام 1967 احتل العدو الصهيوني من مصر سيناء وقطاع غزة. ورغم حرب 1973 إلا أنه لم تستطع مصر استرداد سيناء وجرت مباحثات ونقاشات حتى عام 1977 حيث زار الرئيس المصري **أنور السادات** دولة الاحتلال "إسرائيل" **والتحدث في الكنيست اليهودي** ليثبت جدية مصر في السلام عقدت اتفاقية سلام بين الرئيس المصري "**محمد أنور السادات**" ورئيس وزراء إسرائيل السابق "**مناحيم بيغن**" بعد 12 يوما من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن. حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق **جيمي كارتر**. ونتائج الاتفاقية خسرت القضية الفلسطينية أقوى دولة عربية مساندة لها في ذلك الوقت وهي مصر.

منذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011 المصرية، تتأثر الثورة من المقاربة المصرية لملفي التسوية، والعلاقة مع اسرائيل. تحديدا على المسار الفلسطيني حيث ربط الرئيسي محمد مرسي في تلك الفترة بين استمرار اتفاقية كامب ديفيد واقامة الدولة الفلسطينية، في حديثه لصحيفة نيويورك تايمز، الأمر الذي اعتبر تحولا جديدا في ثوابت السياسة الخارجية المصرية، وإذ أكد مرسي على احترام اتفاقية السلام مع اسرائيل يتوقف على تطبيق نصوصها الخاصة، بمنح الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني، ويرتبط بالتغيُّر في الموقف المصري حيال الأوضاع الانسانية في قطاع غزة، وفك الحصار المفروض عليه، وفي إطار العلاقات الصاعدة بين مصر وحركة حماس التي تعتبرها تهديدا لأمنها. (جريدة نيويورك: 2014)

أعلن الرئيس محمد مرسي انه سيحترم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في اكثر من موقع، خطابه في جامعة القاهرة الذي قال فيه "اننا نحمل رسالة سلام للعالم ونحمل قبلها ومعها رسالة حق وعدل.. وكما تعهدنا دوما نؤكد على احترام التزامات الدولة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.. انني اعلن من هنا ان مصر الشعب والأمة والحكومة ومؤسسة الرئاسة تقف مع الشعب الفلسطيني حتى يحصل على كافة حقوقه المشروعة، وسنعمل على اتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية ليكون الشعب الفلسطيني صفا واحدًا لاستعادة أرضه وسيادته"(كلمة مرسي: 2012)

بخصوص عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية فينطلق من كون المفاوضات لها اصولها وفنونها واعبائها، ويبدو ان النخب الجديدة الان في مصر، لا تفضل التورط في هذا النوع فهي تعتقد ان التورط فيه، سيجعلها تعيد انتاج نظام مبارك وبالتالي فهي لا تتحدث عن مفاوضات، ولا يوجد قناة اتصال سياسية مع الطرف الإسرائيلي، ويبدو أن فكرة المفاوضات ليست من أولويات

الصيادة المصرية الجديدة، فلن تعمل القيادة المصرية الجديدة على مستوي القضية الفلسطينية، كما الحال عليه اثناء مبارك. (ابو شاويش: 2013، 209)

فيما يتعلق بإسرائيل، فيبدو أن السياسة الخارجية لمصر لا تختلف الآن عما قبله، فما زالت تحافظ على انتظام التعاون الاقتصأدى والأمني مع الدولة العبرية، ولم تلجأ إلى أي إجراءات استفزازية حيالها. وعلى النهج السابق نفسه تصون القاهرة معاهدة السلام بالتزام وحرص شديدين، ويظل إعطاء دفعة للعلاقة مع تل أبيب رهنًا بتقدم ملموس على صعيد القضية الفلسطينية، خصوصًا إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

تعقيب:

من خلال ما تم مناقشته في هذا الفصل، يمكن ان نستنتج مجموعة من الخلاصات، أهمها:

هناك ثوابت مستقرة في السياسة الخارجية المصرية لا تتغير، يفرضها التاريخ والجغرافيا والهوية، وتحقيق الاستقلال الوطني المصري، بالإضافة لوجود بعض القضايا ذات الثبات في أجندة قضايا السياسة الخارجية المصرية مثل القضية الفلسطينية.

إن عملية صنع سياسة خارجية بحاجة للتطوير والتفعيل، وبعضها بحاجة للإنشاء والتأسيس وفقًا لرؤية واضحة ومحددة وخاصة بعد غياب دور السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية وتغيرها حسب المراحل الانتقالية للحكم بمصر.

الدور التاريخي لمصر في القضية الفلسطينية، وخشية النظام المصري أن تقوم قوى أخرى بملء الفراغ، ما يشكل عبئًا على النظام الجديد للحفاظ على دور مصر الإقليمي فإن لمصر مصالح ثابتة وأساسية تحدد نظرتها وتعاملها مع فلسطين المحتلة.

شكلت طبيعة الوضع الفلسطيني المتمثل بالانقسام السياسي والأيديولوجي نوعًا من الازدواجية في العلاقات الفلسطينية الخارجية؛ حيث حكمتها مواقف السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس في قطاع غزة من مجمل القضايا الإقليمية ومنها الحراكات المصرية التي حدثت بمصر من عام 2011 –2015.

مصر تشكل حاضنة سياسية واستراتيجية وعمقًا اجتماعيًا وعضويًا يربط بين الشعبين المصري والفلسطيني، وهي علاقة لا تحددها الفترة التاريخية الحالية، بل هي عمق وامتداد تاريخي يمتد لآلاف السنيين ودائما ارتبطت الأوضاع السياسية في فلسطين ضعفا أو قوة بالوضع السياسي في مصر.

الفصل الثالث

أثر حراك 25 يناير على العلاقات الفلسطينية المصرية

- **تمهيد**
- **المبحث الأول:**

طبيعة الحراك وتداعياته على النظام المصري

- **المبحث الثاني:**

الموقف المصري من القضية الفلسطينية أثناء وبعد الحراك المصري

- **تعقيب**

أثر حراك 25 يناير على العلاقات الفلسطينية المصرية

تمهيد:

بعد ان شهدت جمهورية مصر العربية حراك 25 يناير هذا الحراك ادى الى اسقاط نظام الحكم في مصر وما تلى هذا الامر من انتقال السلطة الى المجلس العسكري الذي قاد البلاد في تلك الفترة استطاعت العلاقات المصرية الفلسطينية ان تاخذ منحى جديدا رغم ان هذه العلاقات التاريخية بقيت محافظة على طابعها بعلاقات متميزة باعتبار مصر عامل مساعد وداعم للقضية الفلسطينية وخاصة ان مصر قبل قيام حراك 25 يناير كانت تستضيف حوارات المصالحة الوطنية الفلسطينية من خلال الفصائل والحركات الفلسطينية التي قطعت جولات طويلة من الحوار برعاية مصرية وما سبق ذلك من احتضان مصر لمؤتمر شرم الشيخ لاعمار ما دمره الاحتلال في الحرب التي شنها على قطاع غزة عام 2008-2009 هذا الامر الذي رسخ العلاقة المصرية مع كافة الاطياف السياسية الفلسطينية وانعكس ايجابا على تلك العلاقات.

قدمت الحراكات المصرية نموذجا حضاريا استطاعت من خلاله خلق نظام سياسي جديد. وقد شهدت مصر في اطاره عملية حراك ممتدة، بدأت بمرحلة اسقاط حكم الرئيس حسني مبارك، ومرت بمصاعب المرحلة الانتقالية التي تقاطع فيها مساري: هدم النظام القديم وبناء النظام الجديد. كما قدم الحراك المصري في مرحلة اندلاعه الاول ملامح جديدة تحمل قدرًا من التفرُّد على رأسها حالة المزج بين الروحاني والعقلاني، العقل الجمعي والإرادات الفردية، وبين قوى التنظيم السياسي والحشد الجماهيري، والتخطيط والتلقائية، وجميعها ثنائيات تفاعلت معا بشكل تناغمي انتجت نموذجًا حضاريًا للعمل الثوري. (الشرقاوي: 2011).

نستعرض في هذا المبحث الأول طبيعة حراك 25 يناير 2011، وحتى انتخابات الرئاسية عام 2012 وتداعياته على النظام المصري الجديد. كما نستعرض في المبحث الثاني الموقف المصري من القضية الفلسطينية أثناء وبعد الحراك المصري مع توضيح الأحداث التي شهدتها مصر. حيث ستتناول الدراسة العلاقات الفلسطينية المصرية خلال هذه الفترة وتطور العلاقة في مختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ورؤيتها للوضع الفلسطيني الداخلي، في ظل حالة الانقسام الفلسطيني.

المبحث الأول: طبيعة الحراك وتداعياته على النظام المصري:

مقدمة:

تستعرض الباحثة مفهوم الحراك بشكل عام، والحراك المصري بشكل خاص، وفترة الربيع العربي التي أطلقت عدة حراكات عربية وما هو المشترك بينها وما يميز الحراك المصري وما هي أهم العوامل التي ساهمت في تراكم الضغط الشعبي وتأليبه على نظام مبارك مما أدى إلى انقلابهم عليه وعلى نظامه.

مفهوم حراك 25 يناير المصرية:

لا بد أن نتناول معنى الحراك لغة واصطلاحا وذلك قبل التطرق إلى مفهوم حراك 25 يناير.

الحراك لغةً:- المعنى اللغوي بحسب معجم اللغة العربية المعاصر هو: حَراك [مفرد]: حَرَكَة كلّ مظهر عام من مظاهر النَّشاط، ضدّ السُّكون "رأيته ممدَّدًا على الأرض جُثَّة هامدة لا حَراك فيها- مريض بلا حرَاك |"ما به حَراك: هامد، ساكن.

وبحسب المعجم الوسيط الحَرَاك: الحركةُ. يُقال: ما به حَرَاكٌ.

وبحسب المعجم الغني حَراكٌ: (ح ر ك): - لَمْ يَأْتِ بِحَراكٍ: -: بِحَرَكَةٍ. : - ما بِهِ حَراكٌ.

الحراك اصطلاحاً:- الحراك كمصطلح سياسي هو الحالة السياسية التي تتسم بتزايد التغيير في موازين القوة ونمط توزيع السلطة وسرعة تواصل الأفكار السياسية وانتشارها وكثافة التواصل فيما بين الأفراد. ويعرّف على أنه: "نشاط متمرد وجودي عقلي تحكمه القضايا المجتمعية والذاتية التي تصبح مطلبًا حيويًا يقتضي أسلوبًا متمردًا ومنظمًا لتحقيق إشباع تلك المطالب". (بوجنال:2011)

ويمكن تعريف الحراك السياسي أنه الانتقال صعوداً أو هبوطاً من موقع إلى آخر على سلّم التدرج السياسي الذي يوضح توزيع القوة السياسية في المجتمع، وبمعنى آخر يقصد بالحراك السياسي تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي، وهذه التنظيمات تشكل جزءا من النظام السياسي في بعده الأشمل. وليس شرطًا أن يكون التغيير الناتج عن رغبة أو توجُّه من قبل السلطة السياسية قد تتمخض عنه أنماط مختلفة من الصراع يستلزم آلية تضبط إيقاعه. (الشافعي: 2007، 9-11)

الحراك السياسي الجديد الخاص بالربيع العربي الذي انطلق في تونس ولم تسلم منه دولة عربية وصولا لمصر بدرجات مختلفة، يوفر مدخلًا حيويًا لدراسة آليات التعبئة والتحشيد.

والطرق التنظيمية التي سلكتها ثورات الربيع العربي بشكل مختلف عن الآليات والأطر التقليدية التي عجزت عن تحقيق ما حققته ثورات الشباب العربي.(المرشد: 2012، 1)

دخلت العملية السياسية في غالبية دول الربيع العربي إلى مرحلة جديدة تغيرت فيها الكثير من قواعد اللعبة السياسية، على نحو يترك آثار عدة على قدرة حركات الاحتجاج الشبابية على الفعل.

ومن أهم هذه المتغيرات، إخفاق الجهود والمحاولات للاحتكام إلى الإجراءات الديمقراطية، في ظل سعي أطراف المعادلة السياسية إلى إقصاء الآخر والانفراد بالسلطة، إلى جانب عودة المؤسسة العسكرية إلى لعب دور مهم في مرحلة ما بعد الثورات، ما أدخل المنطقة في إشكالية العلاقة بين المدنيين والعسكريين، ومدى اقتناع المؤسسة العسكرية بالقيم الديمقراطية، والالتزام بالنهج الديمقراطي الذي قامت الثورةُ من أجل تحقيقه. (عبد العاطي: 2015)

إن إحدى الحقائق التي أبرزها الربيع العربي هي ظهور فاعلين جدد على الساحة السياسية ينافسون الفاعلين التقليدين سواء كانوا شخصيات سياسية أو أحزاب وحركات وجماعات سياسية امتهنت العمل السياسي منذ فترات طويلة، وإذا ما عرف الربيع العربي بأنه زمن جديد فإن الفاعلين فيه هم فاعلون جدد أيضا لهم مطالبهم وأدواتهم وطريقتهم الخاصة في ممارسة السياسة وصياغة تطلّعات اجتماعية تدور حول الحرية والكرامة والعدالة، والفاعلون الجدد يمثلون تشكيلات شبابية غير متجانسة اجتماعيًا أو سياسيًا يرتبطون عبر وسائل الاتصال الحديثة خصوصًا الفيس بوك والتوتير هدفهم الوحيد هو استبدال الأنظمة السياسية القائمة بأنظمة ديمقراطية حديثة. (المرشد: المصدر نفسه: 2012، 1)

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي أطاحت بحكم زين العابدين بن على في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر والعقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تتدرج أيضًا في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادى وسوء الأحوال

المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. (الانباء: 2011)

ما من شك ان كلًا من المشهد التونسي والمصري كانا حاضرين بكثافة داخل مشاهد المجتمعات العربية المتأثرة بالربيع العربي من حيث كونها مشهدًا مصغرًا ونموذجًا قابلًا ليس للاستنساخ بقدر ما هو محل وجود قواسم مشتركة شبه متقاربة بين المجتمعات العربية، ولعل هذا التشابه هو ما يفسر في كثير من الأحوال سرعة انتقال الشرارة التونسية لأغلب الدول العربية فالبطالة والتمييز الاقتصأدى والمركزية السياسية المعبرة عن الاستعداد وتحول الدولة لمفرحة عائلية، كلها عناصر موجودة في أنظمة البيروقراطيات العربية. (بشارة:2011)

تهدف هذه الحراكات العربية إلى تحسين عملية الإصلاح السياسي والاقتصأدى في العالم العربي فهي عملية ضرورية جدًا وذلك ليس مجرد رغبة بل هي ضرورة لأن الأنماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها ولأن السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل مثل أن تحتكر السلطة الحكم لثلاثة عقود أو عقدين لم يعد مقبولًا في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية والحكومات الشمولية وانتهاء الحرب الباردة ولأن العالم بشكل أجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة اذ أن التغيير السياسي والاقتصأدى هو كالسيل الجارف سيجرف معه كل أشكال السلطات والتشكيلات التي لا تلائم نفسها مع معلم الحياة الجديدة. (الصغير: 2005)

ويمكن تعريف حراك 25 يناير كالتالي:

هو حراك شعبي سلمي انطلق يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 الموافق 21 صفر 1432 هـ يوم 25 يناير الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وشبان الإخوان المسلمين وكذلك مجموعات الشبان عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك والتي من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد» و«شبكة رصد»، وذلك احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فسادًا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك. (عقل:1،2012)

أسباب حراك 25 يناير:

1- انتخابات مجلس الشعب المصري 2010:

أجريت انتخابات مجلس الشعب لعام 2010 قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على 95% من مقاعد المجلس، أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر؛ مما أصاب المواطنين بالإحباط. وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظرًا لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قانوني.

2- قيام الثورة الشعبية التونسية ونجاحها في اسقاط الرئيس التونسي ابن علي:

بعد أن اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 م (أي قبل 38 يومًا من حراك المصري) احتجاجًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامنًا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن على (الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضةٍ حديدية). هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته. (نصار والاخرون: 2012، 54)

3- المواقع الاجتماعية على شبكة الانترنت:

قام المواطن المصري وائل غنيم (والذي يعتبره الكثيرون ملهم الشبان وقائد ثورة الشباب) بتأسيس صفحة أو مجموعة "كلنا خالد سعيد" في الموقع الاجتماعي فيسبوك على شبكة الإنترنت، وكان خالد سعيد قد قُتل في الإسكندرية في 6 يونيو عام 2010 م بعد أن تم تعذيبه حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري شرطة قسم سيدي جابر، مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيدًا مهمًا لاندلاع الثورة. كما دعا وائل غنيم من خلال الصفحة على موقع الفيسبوك إلى مظاهرات يوم الغضب في 25 يناير عام 2011 م. وكان له دور كبير في التنسيق مع الشبان لتفجير الثورة في 25 يناير 2011 م. (الجزيرة: 2011)

4- زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر "الأسباب الاقتصادية":

زيادة عدد السكان وتردي اوضاع المجتمع وانهيار الثقافة وضعف منظومة القيم والأخلاق وعدم قدرة النظام على معالجة التداعيات لهذه القضية كارتفاع معدلات الفقر، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر عام 2010 نحو 43 %. وارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى 9.4% عام 2009، وانخفاض مستوى التعليم وانتشار الأُميّة لتصل إلى 17 مليون أُمّي طبقا لتعداد عام 2006. زيادة عدد السكان ساعد في زيادة الفقر، وقلة التعليم، والدخل القومي للفرد، ومشاكل الإسكان. (نصار والاخرون: المصدر نفسه، 2012، 34 -37)

وتعتبر سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي في عهد الرئيس السابق مبارك والتي أخذت ما يلائم الطبقة الحاكمة، دون أن تأخذ بباقي عناصر نظام اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تشكلت تحت ضغوط تاريخية من الشعوب، بالذات ما يتعلق بالحريات الديموقراطية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع أمام القانون، وإعادة توزيع الدخل من خلال نظام ضريبي تصاعدي، ونظام فعال للدعم، وتحسين أحوال الفقراء والعاطلين، ورغم كل هذه الاسباب الاقتصادية غلا انه لا يمكن إهمال دور البعد الثقافي في قيام الثورة. (كامل: 2012)

5- قانون الطوارئ:

نظام الحكم في مصر هو جمهوري نصف رئاسي تحت قانون الطوارئ (قانون رقم 162 لعام 1958) المعمول به منذ سنة 1967، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرًا في أوائل الثمانينات. بموجب هذا القانون توسّعت سلطة الشرطة وعُلقت الحقوق الدستورية وفُرضت الرقابة. وقَيّد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي 17.000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير إلى 30.000. وبموجب قانون الطوارئ فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضًا بمقتضى هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وتعمل الحكومة على بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومي وتستمر الحكومة في ادعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة في مصر. لذلك فهي لا تتخلى عن الانتخابات البرلمانية ومصادرة ممتلكات ممولي جماعة الإخوان الرئيسيين واعتقال رموزهم وتلك الإجراءات تكاد تكون مستحيلة بدون قانون الطوارئ ومنع استقلالية النظام القضائي. مؤيدو

الديمقراطية في مصر يقولون إن هذا يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية، والتي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة وحقهم في التصويت لصالح أي مرشح و/أو الطرف الذي يرونه مناسبا لخدمة بلدهم. (الجزيرة: 2005)

6- رئاسة حسني مبارك:

حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك مصر منذ سنة 1981 كانت فترة طويلة حكم بها الرئيس حسني مبارك. وسعيه الدؤوب نحو توريث الحكم لصالح ابنه جمال وتقييده الترشيح لرئاسة الجمهورية وتعديله للدستور بما يحقق هذا الهدف. وما رافق ذلك من فساد منظم وقد كان لحكم مبارك الأثر الكبير على التدهور الاقتصادى والاجتماعي على المصريين، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الجرائم في البلاد. وكذلك ازدياد السيطرة واتساع النفوذ للأجهزة الأمنية. وقد عبر عن ذلك أحد الكتّاب بإطلاق وصف (كارثة الفساد والاستبداد) على نظام حكم الرئيس مبارك واعتبارهما من أبرز الثورة على نظام حكمه. (القرش: 2012، 10)

7- الانتفاضات الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي:

شكلت تضحيات الشعب الفلسطيني عامل إلهام للشعب المصري وخصوصا فئة الشباب منه لحماسهم الزائد والمتفاعل مع انتفاضات الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال الصهيوني، وهو ما أجمع عليه شباب ثورة 25 يناير من مختلف التوجهات ممن حضروا ورشة عمل أقامها مركز الجزيرة للدراسات حول اسباب ثورة يناير وتحدياتها. فقد اعتبر الحاضرون ان انتفاضة الأقصى عام 2000 كانت من بين العوامل التي الهمتهم الصورة على واقع الظلم والفساد الذي عانوه في عهد مبارك. (مركز الجزيرة للدراسات: 2011)

8- تصدير الغاز المصري لإسرائيل:

منذ عام 2004 م أبرمت مصر أربعة عقود تقوم بموجبها بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل –بسعر أقل بأضعاف من سعر السوق –ويمتد العمل بهذه العقود حتى عام 2030. ولقد تسببت هذه العقود في أزمات سياسية كبيرة للحكومة المصرية بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين حيث أن التصدير يبدأ في حالة وجود فائض وهو مالم يتوفر في مصر. واعتبر هؤلاء تلك العقود إهدارًا للمال العام ومجاملة لإسرائيل فضلا عما يشوبها من فساد وعدم شفافية وهو ما دعا المحكمة الإدارية بمصر إلى أن تصدر أحكامها ببطلان قرار وزير البترول المهندس سامح فهمي لتكليفه مديري شركات عامة ببيع الغاز لشركة حسين سالم (وهو ضابط

سابق بالمخابرات المصرية وأحد أصدقاء حسني مبارك المقربين ويمتلك العديد من الشركات والمنتجعات أهمها خليج نعمة بجنوب سيناء حيث أهدى مبارك قصرا هناك ليكون المنتجع الشتوي للرئيس)، التي تقوم بدورها بتصديره إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية. وطالبت المحكمة الحكومة المصرية بإعادة النظر في أسعار التصدير حيث يصدر الغاز المصري لإسرائيل ب 2.5دولار للمتر بدلا من 10 دولار للمتر حسب سعره العالمي وذلك بمقتضى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979 بين الرئيس الراحل أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن. ولكن الحكومة لم تستجب لهذا القرار، ومضت بتصدير الغاز بالأسعار التي كانت وقت الاتفاقية قبل أكثر من ثلاثة عقود، فكان هذا من أهم أسباب نقمة الشعب عليها. **(جريدة الشروق: 2011)**

9- اختفاء الطبقة الوسطى.

كان للسياسات الاقتصادية الخاطئة الدور الأبرز في اختفاء الطبقة الوسطى من الشعب المصري، فقد أدت هذه السياسات إلى إفقار غالبية الشعب المصري وتكديس الثروة في يد فئة بعينها من ممنْ يطلق عليهم رجال الأعمال الذين تسببوا بسبب الامتيازات التي منحها لهم النظام السابق في نهب ثروات وبنوك مصر، بل إن بعضهم قام بتهريب هذه الأموال خارج البلاد، وبذلك انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط إحداهما أقلية تملك كل شيء وهي تمثّل 20% فقط من الشعب وطبقة ثانية أغلبية لا تملك أي شيء وهي تمثل 80% من الشعب. وبالتالي أصبح لا يوجد وسط فإما غني أو فقير. (زايد: 2011، 21)

وبذلك يمكن القول إن هذه الأسباب التي ساعدت في إشعال نار السخط في صدور المصريين ضد نظام مبارك وخروجهم عن صمتهم وقيام حراك ضده لسقوط نظامه.

أما نتائج حراك 25 يناير فهي على النحو التالي:

1- تنحّي حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية

في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير/شباط 2011 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي مبارك عن منصبه .

جاء توقيت إذاعة البيان، مع استمرار تدفق الملايين من الناس في شوارع القاهرة خاصةً في ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية، وما هي إلا لحظات حتى عمت الفرحة الجميع، وهتفت النساء بالزغاريد. وقد أدى تنحي مبارك عن الحكم إلى تجميد أرصدة بعض الوزراء وكبار المسئولين وبعض رجال الأعمال ومن أهمهم حبيب العادلي وزير الداخلية

الأسبق، وزهير جرانه وزير السياحة الأسبق، ومحمد المغربي وزير الإسكان الأسبق، واحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني، وعدد من كبار رجال الأعمال، واحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق، أيضًا نظمت محاكمات للرئيس السابق مبارك ونجليه والعديد من قيادات الشرطة على خلفية قتل المتظاهرين إبان الثورة، انتهت بصدور الحكم بالحبس المؤبد لمبارك ووزير داخليته حبيب العادلي، وبراءة باقي المتهمين الذين استمر حبس بعضهم على ذمة تحقيقات في قضايا فساد والاستيلاء على المال العام بينهم نجلي مبارك.(الهيئة العامة للاستعلامات المصري الالكتروني : 2011)

فالعوامل التي لم تدعم الاستقرار في نظام مبارك.عدم رضى الشعب عليه وعدم تحقيق رغباتهم طول فترة الحكم لمدة 30 عام، أدى إلى تعبئة شعبية مناهضة للحكومة في يناير وفبراير 2011، وإزالة مبارك.ولكن النتيجة احتمالات الانتقال الديمقراطي الحقيقي في مصر، من خلال النظر في التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجه البلاد. (Maria Cristina: 2011)

ورحل مبارك في 11 فبراير وبقي السؤال، من يتسلم السلطة؟ كان الطابع العفوي للثورة المصرية هو السمة الأكثر وضوحا في المشهد العام رغم وجود بعض القطاعات الشبابية المنظمة ولكنها كانت صغيرة الحجم وكانت تفتقد الرؤية السياسية الواضحة، ولم تستطع جماهير الثورة أن تقدم مشروعا سياسيا بديلا لنظام مبارك، وفى الوقت نفسه أدركت البرجوازية أن نظام مبارك قد فقد صلاحيته السياسية أمام هذه الحالة الثورية المتصاعدة وكان عليها أن تعمل على خلق البديل السياسي الذي يضمن سيطرتها السياسية والاقتصادية. وكان انتقال السلطة إلى المجلس العسكري الأعلى هو الأنسب للطبقة الحاكمة، فهذا المجلس يقود المؤسسة العسكرية لنظام مبارك، كما أنه متوغل في النشاط الاقتصأدى وتصل حجم استثماراته إلى معدل يتراوح بين 25% إلى 40% من حجم الاستثمارات في مصر، وتشمل هذه الاستثمارات العديد من الأنشطة الاقتصادية مثل المقاولات والصناعات الغذائية والاستثمارات العقارية والسياحية وغيرها، وأنه جزء أصيل من منظومة الطبقة البرجوازية ويحمل كل أمراضها وسماتها الرجعية.

وعلى الجانب الآخر، فإن حالة القبول الشعبي للجيش في الشوارع وغياب أي شكل من المواجهات العنيفة بين الشعب والقوات المسلحة طيلة أسبوعين من أحداث الثورة قد ساعدت المجلس العسكري على تصدير رسائل إعلامية ودعائية مفادها أن الجيش هو حامى الثورة وشريك فيها مما يسمح له بتمرير عملية انتقال السلطة إليه. ومن اللافت للانتباه أن المجلس

العسكري لم يتسلم السلطة في إطار شرعية الثورة كما يدعى ولكنه استلمها من خلال تفويض مبارك له بذلك في خطاب التنحي، ورغم عدم جواز ذلك التفويض دستوريا، إلا أن الإصرار على إظهاره في الصورة هو بمثابة رسالة واضحة إلى استمرار حكم نفس الطبقة وان اختلفت آلة الحكم. ورغم أن لائحة مطالب الثورة في أكثر من مناسبة كانت تتضمن تشكيل مجلس رئاسي لإدارة الفترة الانتقالية، فان المجلس العسكري الأعلى قد رفض هذا المطلب مبكرا ونجح في إقصائه من المطالبات الجماهيرية في مليونيات التحرير. (عوض: 2011)

تشكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد اندلاع حراك شعبي، برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي، مع مجموعة من قادة القوات المسلحة المصرية. وكان المجلس العسكري محطة مهمة وفاصلة في الأحداث التي شهدتها مصر، فبعد تنحي الرئيس مبارك وتخليه عن السلطة، نزلت القوات المسلحة إلى الشارع، وأعلنت بعدها استلام السلطة وحكم مصر، وهذه الفترة أطلق عليها الفترة الانتقالية انتظارا لنقل السلطة إلى رئيس مدني ينتخبه الشعب، وخلالها تراكمت احداث ومواقف وقرارات كان لها دور في التأثير على تلك المرحلة التي ساهمت في اختلاف القوى والموازين، وتغير مسار انتخابات ستغير وجه مصر فيما بعد قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بإصدار الاعلان الدستوري المكمل في 13 فبراير 2011، بعد يومين من تنحي الرئيس مبارك. (الجبور: 2014، 109-120)

1- التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعدم الاستمرار في الحكم، وتعهده بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة في غضون ستة شهور، او حتى اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.
2- تعطيل مجلسي الشعب والشورى المنتخبين في عام 2010، وتعليق العمل بالدستور.
3- يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة شهور، لحين انتهاء انتخابات مجلس الشعب والشوري ورئيس الجمهورية.
4- يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.
5- يصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية، مع تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد الاستفتاء عليها من قبل الشعب، وتكليف حكومة احمد شفيق بالاستمرار في اعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة، واجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.
6- تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

المبحث الثاني: الموقف المصري من القضية الفلسطينية اثناء الحراك المصري وبعده

مقدمة :

تتدرج العلاقات المصرية الفلسطينية بعد ثورة 25 يناير عام 2011، في منظور جديد للسياسة المصرية الداخلية والخارجية بدأ في التشكل بعد نجاح الثورة في إزاحة النظام القديم وفتح الباب لتشكل نظام جديد.

وهذا المنظور الآخذ في التشكيل للسياسة المصرية، يشتمل على قضايا أشمل وأعم من العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الثورة، قضايا إقليمية ودولية وأجندة جديدة للفاعلين السياسيين وصانعي القرار في مصر، ومن ثم فإن العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الثورة في مصر تتحدد على ضوء الموقف المصري من هذه القضايا والرؤية الجديدة التي من المفترض أن توجه سياسة مصر الخارجة على وجه الخصوص. (ابو زيد: 2012، 18)

أولا: موقف الشعب المصري اتجاه القضية الفلسطينية خلال حراك 25 يناير:

اقتحام السفارة الإسرائيلية بالقاهرة حدث في 9-10 سبتمبر 2011، عندما تظاهر آلاف المصريين مبنى السفارة الاسرائلية في الجيزة، احتجاجا على مقتل جنود مصريين على الحدود الاسرائلية المصرية في أغسطس 2011. وسبقت تلك المظاهرات مطالبات من الثوار المصريين بتحرك الحكومة وتحريها عن حادث مقتل الجنود المصريين على يد الجيش الإسرائيلي على المناطق الحدودية. وفي أوائل سبتمبر استبدل الجدار الحديدي الذي يحمي مبنى السفارة بآخر اسمنتي كما شاركت قوات من الجيش في تأمين السفارة. وفي يوم الجمعة 9 سبتمبر، تجمع آلاف المتظاهرين أمام المبنى وفي الشوارع المجاورة للتعبير عن احتجاجهم، ثم قاموا بهدم السور الاسمنتي، وصعد مجموعة منهم إلى الطوابق التي تشغلها السفارة وانزلوا العلم الإسرائيلي ثم دخلوا إلى السفارة وقاموا بالقاء ما وجدوا فيها من مستندات من النوافذ. (2011:jpost)

طرحت الثورة المصرية قضية إعادة هيكلة السياسة الخارجية المصرية على بساط البحث، بهدف استعادة دور مصر الإقليمي والعربي والتعامل مع تهديدات الأمن القومي المصري، وفى إطار هذا السياق كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية والعلاقات المصرية الفلسطينية تشغل حيزًا مهمًا، وذلك بهدف تقليص العلاقات المصرية الإسرائيلية وتعزيز العلاقات المصرية الفلسطينية وتشكيل مقاربة مصرية مختلفة لملف التسوية والعلاقات. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني: 2012، 126)

بعد تغير نظام الحكم في مصر تغيرت بشكل تلقائي سياسية مصر الخارجية بشكل عام واتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، ومن منطلق أن أهم عامل من العوامل المؤثرة على مسار العلاقات بين مصر واسرائيل وعملية السلام، فلقد سعت مصر حتى انهيار حكم مبارك للعمل على حل القضية الفلسطينية وربطت تطبيع العلاقات مع اسرائيل بتقدم العملية السلمية ولقد شهدت الفترة الماضية اهتماما مصريا اكبر بالقضية الفلسطينية وذلك من خلال محاولات مصر تغير سياستها تجاه القضية الفلسطينية يفيد بشكل اكبر في استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني فلقد شهدنا في الرابع من مايو 2011 التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس في القاهرة برعاية مصرية، واصبح الموقف المصري على بعد واحد من بين الطرفين وغير منحاز لطرف على حساب طرف اخر، في حين صرح نبيل العربي كان وزيرا للخارجية عن التسهيلات المصرية بالنسبة لفتح معبر رفح (جريدة الكرمل: 2012)

ثانيا: تمثيل الدور المصري في الحوار والمصالحة الفلسطينية بعد حراك 25 يناير

راوحت جهود المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس مكانها، ولم تنجح كل المحاولات في رأب الصدع بينهما، بدءًا بما سمي بالورقة المصرية عام 2009 م، ومباحثات دمشق برعاية عمر سليمان عام 2010. الأمر الذي أدى إلى تحرك شعبي فلسطيني.

كان الحراك العربي المطالب بالإصلاح – في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة في آذار 2011، للضغط على قيادة الحركتين نحو التوصل لاتفاق ينهي حالة الانقسام التي رسخت لانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وما تبعها من تأثيرات سلبية على النسيج المجتمعي، وإضعاف للموقف الفلسطيني عربيًا ودوليًا. مما دفع مصر إلى جمع الطرفين وتوقيع وثيقة الاتفاق الوطني والمصالحة بتاريخ 2011/5/4، من قبل الرئيس محمود عباس عن حركة فتح وخالد مشعل عن حركة حماس، وبرعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ووزير الخارجية المصري نبيل العربي ولكن هذه المحاولة فشلت أيضًا، حيث ظهرت خلافات حول تفسير اتفاق القاهرة كتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والانتخابات وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية. كما فتر الاهتمام العربي بدفع جهود المصالحة الفلسطينية بسبب انشغال مصر وسوريا بأوضاعهما الداخلية، فيما انشغلت بعض دول الخليج العربي في دعم الحراك العربي في تلك الدول وفي غيرها من البلدان العربية. (البشتاوي: 2014، 5)

في الرابع من أيار (مايو) 2011 احتفل في القاهرة بتوقيع اتفاقية المصالحة استنادا إلى الرؤية المصرية. وقد جاء في البند (هـ) تحت عنوان لجنة المصالحة

وقد توافقت لجنة المصالحة تماما على كافة المهام المنوطة بها وذلك من خلال الاتفاق على ما يلي:

1- تشكيل وهيكلية اللجنة الدائمة للمصالحة الداخلية.

2- ميثاق شرف ينص على عدم العودة للاقتتال الداخلي.

3- تحديد آليات ووسائل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

كما حدد النص الكامل للاتفاقية أهداف اللجنة؛ بنشر ثقافة التسامح، حل جميع الانتهاكات بالطرق الشرعية والقانونية، تعويض المتضررين، وضع أسس وآليات تضمن عدم تكرار ما حدث، تأسيس صندوق للتعويضات. كما حددت الاتفاقية آليات ووسائل تحقيق المصالحة، ومنها: وقف التحريض المتبادل والانتهاكات، ولقاءات جماهيرية، ومشاركة الجميع في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح، والاستماع إلى الضحايا وذويهم، وتحديد الضرر، وتفعيل دور القانون في المحاسبة، والزيارات والاستقصائيات الميدانية، ورفع الغطاء التنظيمي والعائلي عن مرتكبي الاعتداءات، وميثاق شرف لتحريم الاقتتال الداخلي. (محسن: 2012، 4)

بعد توقيع وثيقة المصالحة ساهمت في التخفيف من الحصار المفروض على قطاع غزة ورفع لو جزء من المعاناة التي عاشها شعبا وقيادة سياسية وتم تسهيل اجراءات المرور في معبر رفح والسماح بحرية الحركة لمواطني قطاع غزة والاجراءات المصرية للأنفاق على الشريط الحدودي الواصل مع مصر وكذلك انجاز صفقة تبادل الاسري بالوساطة المصرية وتفصل ذلك كما يلي:

ثالثا: تسهيلات معبر رفح خلال المرحلة الانتقالية بعد تنحي مبارك عن الحكم

في 1- يونيو-2010 أمر الرئيس السابق لجمهورية مصر العربية محمد حسني مبارك بفتح معبر رفح لأجل غير مسمى طوال أيام الأسبوع وجاء هذا القرار بعد مجزرة اسطول الحرية التي قامت بها قوات الكومندوز الإسرائيلية ضد متضامنين اتراك كانوا في طريقهم إلى قطاع غزة عبر البحر، ثم بتاريخ 25-نوفمبر-2010 تقرر فتح المعبر طوال أيام الاسبوع ما عدا يومي الجمعة والسبت وأيام الاجازات الرسمية فيتم إغلاقه ويعمل المعبر من الساعة 7:00صباحًا حتى الساعة 7:00 مساءً من الأحد حتى الخميس. ثم بعد ذلك تم إغلاق المعبر بتاريخ 28 -

يناير – 2011 عقب ثورة 25 يناير والتي اندلعت في مصر بعد ذلك أمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية مصر العربية بإعادة فتح المعبر للحالات الإنسانية فقط (مرضى – طلاب – اقامات – تأشيرات) وتم إعادة فتحه بتاريخ 22 – فبراير – 2011 و بذلك يكون المعبر الوحيد في مناطق السلطة الفلسطينية الذي يخضع لسيادة فلسطينية مصرية فقط دون أي تدخل من أي طرف أخر. (وكالة هاوار:2015)

خطوة أخرى لمصر ما بعد الثورة اتجاه الفلسطينيين بعد أن نجحت في وقت سابق في إبرام اتفاق مصالحة بين حركتي فتح وحماس بعد انقسام دام أربع سنوات، هذه المرة يتعلق الأمر بفتح معبر رفح الذي ظل مغلقا لسنوات في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ولم يكن المعبر يفتح إلا لفترات محدودة ومتفرقة لعبور الغذاء والدواء أو للسماح بعبور أشخاص لاسيما من يريدون السفر للعلاج أو الدراسة من القطاع الذي يعيش فيه نحو 1.5 مليون نسمة (الجزيرة نت: 2011).

هذه الخطوة الجديدة رأى فيها مراقبون علامة تحول في السياسة المصرية اتجاه النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، وقال المحلل السياسي الفلسطيني هاني المصري، في حوار لدويتشه فيله، "هذا التحول في السياسة المصرية بدأ بإبرام اتفاق المصالحة في الرابع من آيار/مايو 2011، ويتضح أكثر بفتح معبر رفح، ومطالبة مصر بعقد ملتقى دولي يسعى إلى وضع مقاربة جديدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعيدا عن المفاوضات الثنائية المباشرة" (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:2015)

وقد أكد نبيل العربي، وزير الخارجية المصري اليوم (الخميس 26 مايو/ أيار 2011) على ما أسماه الثوابت المصرية بخصوص القضية الفلسطينية، داعيا، أمام أعضاء حركة عدم الانحياز التي تعقد دورتها الحالية في بالي الاندونيسية، جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات جادة من أجل التفاوض المباشر لإنهاء النزاع وليس إدارته، وهو الوضع الذي استمر لأكثر من ستة عقود دون تقدم ملموس، على حد تعبيره.

ويقول المحلل السياسي الإسرائيلي روعي نحمياس، في حوار لدويتشه فيله، إن "إسرائيل تتابع بقلق التقارب بين مصر وحركة حماس الذي ظهر مؤخرا، وذلك منذ الإعلان عن اتفاق المصالحة الفلسطينية." (المصري: 2011)

وعدت الحكومة المصرية برئاسة عصام شرف بتغيير الوضع غير المقبول في قطاع غزة على معبر رفح، وقررت مصر فتح المعبر ابتداء من 28 ايار (مايو) بشكل دائم ماعدا يوم الجمعة والعطلات الرسمية للدولة المصرية، واتخذت بعض الاجراءات في سبيل ذلك ولكنن لم تزل جميع العوائق. (معبر رفح: 2011)

مع نهاية ايار (مايو)2011 اعلنت مصر عن فتح معبر رفح بشكل متواصل لجميع المواطنين بقطاع غزة الذين بحوزتهم جواز سفر وهوية فلسطينيين. وفقا للإجراءات الجديدة، يفتح المعبر كل ايام الاسبوع عدا الجمعة. مرور الرجال بين جيل 18 حتى 40 عبر معبر رفح يصادق عليه فقط للذين يحملون تأشيرة دخول لدولة ثالثة، لمن يحمل جواز سفر او جنسية أجنبية، للمرضى الذين يحتاجون لعلاج طبي في مصر وللطلاب اللذين يتعلمون خارج القطاع. الرجال من هذه الفئة العمرية والذين لا ينتمون لإحدى المجموعات المذكورة أعلاه يحتاجون الى تنسيق خاص مع الجانب المصري للمرور عبر معبر رفح. (معبر رفح: 2011)

وفيما يتعلق بدخول القوافل والمساعدات الإنسانية والفرق الطبية إلى قطاع غزة، فقد قامت السلطات المصرية بإصدار مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تسهيل تنظيم إدخال تلك المساعدات والتي تم توزيعها على جميع البعثات الأجنبية المعتمدة لدى جمهورية مصر العربية، ويتم إدخال المساعدات المختلفة بشكل يومي إلى القطاع.

واستمرت السلطات المصرية في فتح المعبر والسماح بمرور الأفراد عبره وإيصال المساعدات الإنسانية إلى أهالي القطاع، وذلك رغم الظروف الاستثنائية التي مرت ولا تزال تمر بها مصر وعلى رأسها العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب في منطقة شمال سيناء وهدم الأنفاق بين مصر والقطاع والتي كانت سببًا في كثير من المشاكل الأمنية لمصر وكانت مصدرًا للقلاقل ليس على الصعيد الوطني فقط وإنما على الصعيد الإقليمي أيضًا.

يعيش قطاع غزة تحت سطوة الحصار المفروض منذ عشر سنوات، ويعتمد بدرجة كبيرة في توفير احتياجاته الأساسية ومقومات الحياة فيه على الأنفاق القائمة على الحدود المصرية مع قطاع غزة؛ إذ يبلغ عددها نحو 1,200 نفقا حاولت الحكومة المصرية السابقة تدمير الأنفاق منذ بداية حفرها ولكن محاولاتها باءت بالفشل، وذلك بسبب إعادة بناء الأنفاق المدمرة بالإضافة إلى الانتقادات والضغوطات الشعبية التي واجهتها، كما حاولت بناء الجدار الفولاذي والذي توقف العمل به منذ قيام الثورة المصرية، مع العلم بأن هذه الأنفاق تشكل شريان الحياة الذي يمده بالغذاء والدواء ومستلزمات البنية التحتية.(تقرير معلومات: المصدر نفسه: 2014)

ورغم إقدام سلطات الاحتلال على تخصيص معبر كرم أبو سالم لإدخال البضائع إلى القطاع في الفترة الأخيرة إلا أن قائمة المحظورات والممنوعات التي كرستها "إسرائيل" على المعبر، وما تشتمل عليه من أصناف مهمة ومواد أساسية، اضطر أهالي القطاع إلى استمرار الاعتماد على الأنفاق الحدودية في إدخال البضائع المصرية ريثما يتم بلورة حلول نهائية لاحتياجات القطاع بعيدًا عن المنع الإسرائيلي.

تعتبر شبكة الانفاق بمثابة شريان حياة لغزة، ومن خلالها يمر نحو 30% من البضائع التي تصل الى القطاع في تحايل على الحصار الاسرائيلي المفروض عليه منذ أكثر من سبع سنوات.

وجاء في الإحصائية أيضًا أن الفلسطينيين صدروا إلى مصر عبر الأنفاق بضائع بقيمة 50 ألف دولار أمريكي فقط خلال نفس الفترة، في حين بلغت الواردات القادمة من المعابر (الإسرائيلية) إلى غزة حوالي مليار ومائة مليون دولار خلال 2011م (غير شاملة مواد البناء والصناعة والمحروقات وسلع أخرى) وكان حجم الصادرات الفلسطينية عبر المعابر مع (إسرائيل) مليونين وستمائة ألف دولار خلال عام 2011م.(قشطة: 2012)

1- صفقة تبادل الأسرى

لقد شكّلت الصّفقة المبرمة بين حماس وإسرائيل بشأن تبادل الأسرى التي تمّت في السّادس من تشرين الأوّل/أكتوبر 2011 وتضمّنت الإفراج الإسرائيليّ عن (1027) أسيرةً وأسيرًا فلسطينيّا مقابل الإفراج عن الجنديّ الأسير "جلعاد شاليط"؛ "حدثًا إقليميّا" مفاجئا وغنيّا بالدّلالات والإشارات السّياسيّة، ورغم أنّ صفقة تبادل الأسرى قد فاجأت معظم المراقبين، وذلك بسبب عدم وجود أيّ إرهاصات للاتّفاق في الأيّام السّابقة له، إلّا أنّ تطوّرات المشهد السّياسيّ العامّ في المنطقة تظهر تزامنا في حاجة الأطراف الرّئيسة وهي (حماس، إسرائيل، مصر) إلى إتمام الصّفقة.(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2011)

2- الدافع لإتمام صفقة تبادل الأسرى 2011

بالنسبة لحركة حماس: من الأسباب التي دفعت حركة حماس لإنجاز الصّفقة، هو رغبتها في العمل على تغيير الموقف السّياسيّ مع المجلس العسكريّ المصريّ وبناء تحالف مع القيادة المصريّة الجديدة وتسجيل موقف للقاهرة كراعية ووسيط نجحت في إتمام صفقة فشلت كافّة الوساطات السّابقة في إتمامها، وإعادة العلاقات البينيَّة معها باعتبارها مصدر دعم

للتّحالف المستقبليّ، لأنّ حماس تنظر إلى مصر على أنّها تمثّل أفقًا سياسيًا وامتدادًا جغرافيًّا خاصّة في ظلّ تصاعد دور الحركات الإسلاميّة. (مركز يافا للدراسات: 2011)

بالنسبة إلى مصر: فقد حرصت القيادة المصريّة على إنجاز الصّفقة من خلال وساطتها، لأنّ ذلك يعزّز موقف المجلس العسكريّ على السّاحة الداخليّة المصريّة أوّلا، ويساعد على تجاوز الأزمة في العلاقة مع تل أبيب وتحقيق حريّة أكبر للتّعامل مع قضيّة معبر رفح ثانيا. كما تزامن الإعلان عن صفقة الأسرى مع اعتذارٍ إسرائيليّ لمصر عن قتل خمسة جنود مصريّين، وموافقة الحكومة الإسرائيليّة على انتشار كتيبة مصريّة في المنطقة (ج) في سيناء. ولأنّ الفترة الزّمنيّة الممتدّة من شهر حزيران/يونيو الماضي وحتّى الإعلان عن صيغة الصّفقة، كانت فترة عصيبة على خطّ القاهرة – تل أبيب، بعد أن أطلق جنود إسرائيليّون النّار على جنود مصريّين ممّا أدّى إلى مقتلهم، والاعتداء على السّفارة الإسرائيليّة في القاهرة ونجاح السّلطات المصريّة بصعوبة بالِغة في تأمين هرب طاقم السّفارة وسط جموع المتظاهرين الغاضبين.(ابو طالب: 2011)

بالنسبة للجانب الإسرائيليّ: فقد قيل الكثير عن الدّوافع والأسباب التي حدَت بالحكومة الإسرائيليّة لتوقيع الصّفقة، وقد جرى الحديث عن مزايا صفقة التّبادل بالنّسبة إلى تل أبيب من خلال التّركيز على البعد القيمي المتّصل بما عدّه معلّقون وسياسيّون إسرائيليّون "انتصارا أخلاقيّا" لإسرائيل في علاقتها مع عقد التّكافل الضّمنيّ القائم بين المجتمع والدّولة من جهة، والجيش وأفراده من جهة أخرى. أمّا في سلّة السّلبيّات، فقد انسحب النّقاش ليشمل مروحة كبيرة من النّقاط، تبدأ بالأضرار الاستراتيجية التي خلّفتها عمليّة التّبادل، ولا تنتهي بانعكاساتها المباشرة على الأمن والعمليّة السّياسيّة. أمّا استراتيجيّا، فجرى التّصريح بأنّ اتّفاق التّبادل يقوّض قدرة الرّدع الإسرائيليّة في مواجهة أعدائها لجهة تقديمها كدولة قابلة للابتزاز والإخضاع في نهاية المطاف. (بدير: 2011)

وتضمنت الصفقة ما يلي بعد ما أطلق عليها صفقة وفاء الاحرار:

1- الإفراج عن 450 معتقلا يقضون أحكاما بالسجن المؤبد. والإفراج عن جميع النساء المعتقلات في السجون الإسرائيلية وعددهن 30 سيدة. وضمنهن من يقضين أحكاما بالسجن المؤبد.

2- الإفراج عن جميع المعتقلين من كبار السن. جميع المعتقلين المرضى. عن معتقلين من مدينة القدس وعددهم 45 معتقلا.

3- الإفراج عن معتقلين من فلسطينيي 48، الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية وعددهم 6، مع العلم أن إسرائيل كانت تعارض بشدة الإفراج عن أي معتقل من القدس ومن فلسطينيي 48، لأنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية.

4- تم الاتفاق على إبعاد 200 معتقل من الذين سيفرج عنهم ويقطنون الضفة الغربية لقطاع غزة أو إلى دول عربية، مع العلم أن إسرائيل كانت تطالب بإبعاد 500 معتقل.

5- وتم نقل شاليط و477 من المعتقلين الذين يقضون أحكاما مؤبدة للقاهرة. وقامت إسرائيل بالإفراج عن 550 معتقلا آخرين، وتم إعادة شاليط لإسرائيل. **(الجزيرة نت : 2011)**

تعقيب:

من خلال ما تم مناقشته في هذا الفصل، يمكن ان نستنتج مجموعة من الخلاصات، أهمها:

شكل الحراك الشعبي 25يناير 2011، نقطة تحول استراتيجية أعطى حالة إسناد للقضية الفلسطينية وتحسّن للعلاقات الفلسطينية المصرية.

اتضح من خلال الدراسة وجود أثر جلي للحراك المصري على بعض الملفات الداخلية الفلسطينية كملف الحصار الذي تم تخفيفه على قطاع غزة بشكل عام، وملف تبادل الأسرى الذي تم إنجازه بصفقة وفاء الأحرار. ولكن الحراك المصري لم يؤتِ ثماره في ملف المصالحة وإن نجحت في توقيع اتفاق المصالحة من قبل طرفي الانقسام على الساحة الداخلية الفلسطينية وعقد سلسلة لقاءات بينهما.

الفصل الرابع

تداعيات نتائج انتخابات الرئاسة 2012 في مصر على العلاقات الفلسطينية المصرية

- **تمهيد**
- **المبحث الأول:**

واقع العلاقات الفلسطينية المصرية بعد فوز الرئيس محمد مرسى

- **المبحث الثاني:**

الموقف المصري من العدوان على قطاع غزة عام 2012

- **تعقيب**

تداعيات نتائج انتخابات الرئاسة 2012 في مصر على العلاقات الفلسطينية المصرية

تمهيد:

انتخابات الرئاسة المصرية للعام 2012 هي ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير.

أقيمت الجولة الأولى من الإنتخابات يومي 23 و24 مايو من عام 2012، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو .وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقًا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛ بعد استجابة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لطلب تسريع نقل السلطة جراء المظاهرات بشارع محمد محمود في نوفمبر من عام 2012 واسفرت جولة الإعادة في الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بنسبة 51.73% على منافسه السياسي المستقل أحمد شفيق الحاصل على نسبة 48.27%.

يهدف هذا الفصل للتعرف على أثر نتائج وتداعيات انتخابات الرئاسة 2012 في مصر على العلاقات الفلسطينية المصرية، ويركز المبحث الاول على واقع العلاقات الفلسطينية المصرية بعد فوز الرئيس محمد مرسى مرشح حزب الحرية والعدالة حزب مصري تأسس يوم 6يونيو 2011، ذو مرجعية إسلامية، ويتبنى أيدولوجية السياسة الإسلامية، نابع من جماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الاول: واقع العلاقات الفلسطينية المصرية بعد فوز الرئيس محمد مرسى

مقدمة:

ساهمت جماعة الاخوان المسلمين وشاركت بفاعلية في الثورة المصرية منذ بدايتها كباقي القوى والحركات المصرية تأييدا لجماهير الشعب المصري التي أشعلت الثورة. وقد تنبأ حسن البنا بحتمية ثورة الشعب المصري على الحاكم المستبد والحكومة الفاسدة. فقد ذكر في رسالة المؤتمر الخامس أن الاخوان "كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بان الحال اذا دام على هذا المنوال ولم يفكر أولو الامر في الاصلاح العاجل والعلاج السريع، فسيؤدي ذلك حتما إلى ثورة، وليست من عمل الاخوان ولا من دعوتهم ". (شادي: 2006، 90).

بعد نجاح الثورة مباشرة، كان الحكم من نصيب المجلس الأعلى لحين انتخاب رئيسٍ للدولة، وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقًا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛ بعد استجابة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لطلب تسريع نقل السلطة، اسفرت الانتخابات عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بنسبة 51.73% على منافسه السياسي المستقل أحمد شفيق الحاصل على نسبة 48.27%، في30 يونيو 2012، تولى محمد مرسي منصب رئيس جمهورية مصر العربية بصفة رسمية، حين قام بأداء اليمين الجمهوري أمام المحكمة الدستورية العليا بالقاهرة في حضور الرؤساء والقضاة. (انتخابات مصر: 2012) وهو الأمر الذي استقبله الشعب الفلسطيني بالفرح والبهجة، فعمت الاحتفالات مدينة غزة الفلسطينية، إذ وُزعت الحلوى، ورُفعت الأغاني الوطنية عاليًا في سمائها، كما قاموا الفلسطينيون بإهداء نشيد كامل إلى الشعب المصري، عُرف باسم "أنشودة الرئيس محمد مرسي"، ورُسمت الرسوم الكاريكاتيرية، وساد التفاؤل الشارع الفلسطيني كما رحبت الفصائل الفلسطينية باستلام مرسي حكم مصر، وأكدوا على مواصلة دعمهم ووقوفهم إلى جانب الشعب، وألقى رئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية كلمة رسمية رحّب فيها باستلام الرئيس محمد مرسي الحكم، وبارك للشعب المصري، وقيادته بالنظام الجديد. وقام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بإرسال البرقيات التي هنأت الرئيس مرسي استلامه للحكم. (ناصر: 2016)

بعد ثورة 2011، وانتخابات عام 2012، أصبح واضحا أن الديمقراطية المصرية الوليدة سيكون عليها التغلب على بيئة معادية بالكامل من الشك، إلى جانب التحديات الخارجية الضخمة، مثل الحفاظ على سلامة معاهدة السلام مع إسرائيل، وتوزيع اتفاق الموارد المائية مع

دول وسط أفريقيا، والحفاظ على التوازن مع الجارتين والعديد من العرب خوفا من عدم التقدم الديمقراطي في المنطقة. (David J. Sarquís: 2012)

سياسة الرئيس محمد مرسي اتجاه القضية الفلسطينية وأثرها على العلاقات الفلسطينية المصرية:

شكل فوز مرشح الإخوان المسلمين بمقعد الرئاسة المصرية نقطة تحول فارقة في العلاقة بين حركة حماس وحكومتها في غزة ومصر. فبعد أن كانت قناة الاتصال الوحيدة بين حماس ومصر تنحصر في جهاز المخابرات العامة، الذي كان يرأسه نائب الرئيس المصري السابق عمر سليمان، فإن قنوات الاتصال حاليا باتت تديرها المستويات السياسية العليا في الجانبين. (النعامي: 2012)

من الأسباب التي كانت لدى حماس تجعلها تتطلع إلى الفرصة التي يوفرها لها فوز محمد مرسي لإنجاح تجربة الحكم في غزة، من خلال الإجراءات التي من المتوقع أن يقدم عليها لصالح الفلسطينيين (كتحسين العمل على معبر رفح وتخفيف مشكلة الوقود والكهرباء) فإن هذا لا يعني أن "مصر–مرسي" ستكون مطلقة اليدين، بل يصعب أن يتشكل موقف مرسي اتجاه القضية الفلسطينية (وقطاع غزة بالذات) بمعزل عن مقتضيات العلاقات المصرية – الإسرائيلية، أو بعيدا عن تأثيرات السلوك الإسرائيلي اتجاه غزة، لاسيما في ظل تقديرات استراتيجية ترى أن عمليات التصعيد أو التهدئة على حدود القطاع مع إسرائيل ستخضع غالبا لاعتبارات تتعلق بتطور العلاقة بين "مصر الجديدة" وإسرائيل، وأن تل أبيب قد تلجأ لاستعمال قطاع غزة كميدان اختبار لجس نوايا "الوافد الجديد" أو للضغط عليه. (المشرق نيوز: 2012)

وهذا سيحفز مصر بمختلف مراكز القوة الرئيسية فيها على تقديم النصيحة لـ "حماس" لمواصلة اعتدالها حتى لا تشكل "حماس"، وما يمكن أن يجري في قطاع غزة، عبئًا سياسيًا وأمنيًا على مصر، في مرحلة تسعى فيها القاهرة، للحفاظ على المعاهدات والاتفاقيات، أي على الاستقرار الإقليمي. (الشاذلي: 2013، 21)

وسمح هذا الفوز للحركة بتعزيز علاقتها مع جماعة الإخوان، وعقدت عدة لقاءات بين مرسي ورئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل ورئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية، وحصل تعاون رسمي على المستوى الاقتصادي والأمني.

استقبل الرئيس محمد مرسي كلا من خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وإسماعيل هنية رئيس الحكومة المقالة في غزة، علاوة على الاتصالات بين هنية ورئيس

الحكومة المصرية هشام قنديل، ووزير الدفاع الجديد عبد الفتاح السيسي. في الوقت ذاته، أصبح هناك تواصل مباشر بين الوزراء في حكومتي غزة والقاهرة، إذ قام عدد من وزراء غزة بزيارة مصر والتقوا نظراءهم المصريين، وتباحثوا حول سبل حل عدد من القضايا، منها قضية أزمة الكهرباء في غزة. اهم تطور في العلاقة بين مصر وحركة حماس وحكومتها في غزة هو توصل الحكومتين لاتفاقات بشأن قضايا حساسة، منها اتفاق تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الأمني. (النعامي: المصدر نفسه، 2012)

راقبت السلطة الفلسطينية في رام الله بعدم الارتياح؛ استقبال الرئاسة إسماعيل هنية وقبلها خالد مشعل، خاصة وأن الأول رئيس حكومة مقالة ولم يحصل على الثقة من المجلس التشريعي بعكس حكومة سلام فياض، كما أن رئيس السلطة لم يكلفه بتشكيل مثل هذه الحكومة، وفقًا للقانون الأساسي الفلسطيني، خاصة وأن هذا اللقاء جاء بعد لقاء الرئيس مرسى لخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وكأن الرئاسة المصرية حرصت على استقبال إسماعيل هنية مع وفده في لقاء منفرد يوحى بالاقتراب من فكرة الاعتراف بحكومة غزة المقالة.(جمعة: 2012، 26)

وربما كان مشروعًا أن تنظر السلطة الفلسطينية بعدم الارتياح، بل وربما الاستياء لهذه اللقاءات مع الرئاسة المصرية، نظرًا للخلفية السياسية والدينية والتنظيمية التي تربط حماس بالإخوان المسلمين والرئيس المصري الجديد، والخوف من تآكل وتضاؤل المسافة الواحدة بين فتح وحماس التي يحرص الخطاب الجديد على تأكيدها. يضاف إلى ذلك أيضًا أن السلطة الفلسطينية بعد الثورة فقدت حليفها الرئيسي الذى كان متمثلًا في الرئيس السابق مبارك، والذى كان يكفل لها الدعم العربي والغطاء الشرعي للدخول في مفاوضات غير مضمونة النتائج، ولم يكن يخفي استياءه من سيطرة حماس على غزة وحرصه على إنهاكها وإفشال مشروعها.

إن مصر لا تستطيع تجاهل السلطة الفلسطينية في رام الله، تلك السلطة المعترف بها دوليًا وإسرائيليا وعربيًا ودعم حماس لا يمكن أن يفضى إلى تبني سياسة النظام السابق بالمعكوس أي تأييد حماس ودعمها على حساب السلطة المعترف بها.

هذه القيود وغيرها وتفاعلها مع محصلة استقرار الأوضاع في مصر والتوازنات السياسية واتضاح طبيعة الخطاب السياسي وهوية السياسة الخارجية المصرية هي التي سوف تقرر في المستقبل أفق ومستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية وطبيعة الدور المصري العربي والإقليمي

بعـــد تجـــاوز المرحلـــة الحاليـــة بتوجهاتهـــا المتناقضـــة فـــي التـــأثير والفاعليـــة. (مجلة مختارات إسرائيلية: 2012)

دعمت مصر والرئيس محمد مرسي جهود الرئيس عباس في التوجه إلى الامم المتحدة للحصول على دولة غير عضو على حدود 67، وقد تبنت مصر هذا المطلب ودعمته في قمة عدم الانحياز التي عقدت في طهران، وكذلك دعمه في خطابه أمام الأمم المتحدة الذي أعلن على إثرها "أن أولى القضايا التي ينبغي أن يشترك العالم في بذل كل جهد ممكن لتسويتها على أسس العدالة والكرامة هي القضية الفلسطينية. إن عقودا طويلة مضت منذ أن عبّر الشعب الفلسطيني عن عزمه استعادة كل حقوقه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ورغم جهاد هذا الشعب المتواصل وتبنيه لجميع الأساليب المشروعة للحصول على حقوقه وقبول ممثليه بقرارات الشرعية الدولية كأساس لحل كل مشاكله. رغم كل ذلك تظل هذه الشرعية الدولية والقرارات الأممية مع كل أسف عاجزة حتى اليوم عن تحقيق آمال وتطلعات شعب فلسطين وتظل كل هذه القرارات بعيدة عن التنفيذ. إن ثمار الحرية والكرامة لا ينبغي أن تكون بعيدة عن شعب فلسطين الشقيق وإنه لمن المشين أن يقبل العالم الحر استمرار طرف في المجتمع الدولي في إنكار حقوق أمة تتوق إلى الاستقلال على مدى عقود مهما كانت المبررات. ومن المشين أيضا أن يستمر الاستيطان في أراضي هذا الشعب الفلسطيني. وتستمر المماطلة في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. إنني ومن منطلق الدفاع عن الحق والحرية والكرامة. والكرامة الإنسانية ومن منطلق واجبي نحو الأشقاء في فلسطين أضع المجتمع الدولي أمام مسئولياته التي تحتم تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء جميع مظاهر احتلال الأراضي العربية وتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة". (نص كلمة الرئيس مرسي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة: 2012)

اتخذ محمد مرسي موقفا واضحا ضد الحصار على قطاع غزة، بعد فوزه برئاسة مصر في 25 يونيو 2012، وفي ظل مطالبة الحكومة الفلسطينية بغزة، وحركة حماس له برفع الحصار عن غزة. ففي 30سبتمبر 2012 قال مرسي، في كلمة له امام المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا والذي عقد في العاصمة التركية انقرة " لا يمكن ان يقف المصريون عاجزون امام حصار غزة، ان المعابر مفتوحة لتقديم ما يحتاجه اهل غزة من غذاء ودواء وتعليم وتواصل بين العائلات، فالحدود والمعابر مفتوحة لنقوم بدورنا وبواجبنا اتجاه اشقائنا في غزة " (مصرس الاخبارية: 2012)

كما أكد رئيس الحكومة الفلسطينية في غزة اسماعيل هنية خلال استقبال قافلة "اميال من الابتسامات 17" بغزة يوم 27 اكتوبر 2012، ان الرئيس محمد مرسي ابلغه خلال اتصال

هاتفي" ان مصر لن تقبل باي عدوان على غزة وستفك الحصار عنها مع استمرار فتح معبر رفح وادخال مواد البناء اللازمة لإعادة الاعمار غي قطاع غزة ". (صحيفة الزمان: 2012)

أكد الرئيس محمد مرسي في خطابه الرسمي الاول بقاعة احتفالات جامعة القاهرة، عقب حلف اليمين 30يونيو 2012، ان " مؤسسة الرئاسة تقف مع الشعب الفلسطيني حتى يحصل على كامل حقوقه المشروعة، وسنعمل على اتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية صفا واحدا لاستعادة ارضه وسيادته ". (الاهرام: 2012)

حيث اكد الرئيس محمد مرسي في كلمة له خلال افتتاحه قمة "عدم الانحياز" في 29 اغسطس 2012، اشار مرسي إلى " اننا سنستمر في رعاية المصالحة لدعم وحدة الصف الفلسطيني، واحث الاخوة الفلسطينيين بمختلف توجهاتهم على ان يتموا المصالحة، وان ينتقلوا إلى تنفيذ ما تم اليه مؤخرا دون الالتفات إلى خلافات ضيقة، حتى يمكنهم التركيز على قضيتهم الأساسية وهي مقاومة الاحتلال واتحرر منه "(طريق السلف: 2012)

جاءت زيارة امير دولة قطر (الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني) إلى غزة، في اكتوبر 2012، دون التنسيق مع رئاسة السلطة، وهذه الزيارة ما كان لها ان تتم لولا وصول الاخوان لسدة الحكم في مصر.

القى رئيس الحكومة في غزة اسماعيل هنية كلمة ترحيبية بأمير قطر، أكد من خلالها على أن زيارة الشيخ حمد "هي إعلان للانتصار على الحصار" واكد على سعي أمير قطر منذ سنوات لزيارة غزة" إلا أن جدرًا كانت تمنعه من ذلك، وقد زالت هذه الجدر والحواجز بعد الربيع العربي وثورة مصر العظيمة التي قلبت الموازين والمعادلات. حيث قال "ما كانت لتتم هذه الزيارة لولا الدعم والإسناد والتسهيل من القيادة المصرية والرئيس محمد مرسي، الذي احتضن الزيارة ويسرها ودعمها ووفر لها كل المقومات اللازمة حتى يصل الرجل الكبير للبلد الكبير"، موضحًا أن حضور وزير التربية والتعليم المصري بوصفه ممثلًا لرئيس الجمهورية لدليل على إسهام مصر الكبير في إنجاح هذه الزيارة التاريخية " (دنيا الوطن: 2012)

قامت مجموعة مسلحة يوم الأحد 5 أغسطس 2012 (يوم 17 من شهر رمضان) بالهجوم على وحدة من قوات حرس الحدود المصرية في مدينة رفح بشمال سيناء، وأسفر الهجوم عن قتل 16 من ضباط وجنود الجيش والشرطة المصرية وإصابة سبعة آخرين.

اتهمت وسائل الاعلام المصرية حركة حماس بتورطها هي وعناصر من كتائب القسام شاركت في المجزرة بتخطيط من جماعة الإخوان، التي كانت تريد وضعًا أمنيًا معينًا في سيناء.

(شعبان: 2013)

ردت وزارة الداخلية في حكومة غزة على اتهامات وسائل الاعلام المصرية بتورط حركة حماس بالتورط بحادثة رفح في بيان صادر عنها، الاحتلال الإسرائيلي بالمسؤولية عن الهجوم. وقالت: «مثل هذا الحادث المؤسف يشير بأصابع الاتهام إلى الاحتلال الذي يحاول العبث بأمن مصر ونشر الفتنة والوقيعة بين الشعب المصري وأهالي قطاع غزة، وسرقة إنجازات الثورة المصرية». واستنكرت الوزارة الاستهداف الغادر لجنود مصر، معتبرة ذلك محاولة للعبث وزرع الفتنة من قبل الاحتلال، مشددة على أن «الحدود مع مصر محمية ومؤمنة من قبلنا، ونعتبر الأمن القومي المصري من أولوياتنا وأمن مصر هو أمننا». وعبرت الداخلية عن رفضها رفضا قاطعا الزج بقطاع غزة في هذه الأحداث المؤسفة من دون تحقق أو تحقيق في محاولة تأليب الشارع المصري على غزة. (الشرق الاوسط: المصدر نفسه، 2012)

ولكن لم توجه الحكومة المصرية والرئيس محمد مرسي أصابع الاتهام لغزة كما جرت العادة من النظام السابق رغم الحملة التي شنها الاعلام المصري ضد غزة واتهامها بالوقوف وراء العملية. بل بالعكس، تم التعاون والتنسيق بين الامن المصري وامن قطاع غزة، وتم الواصل بين المستوي السياسي في الجنابين. وشكلت لجنة امنية مشتركة بعد الحادث واتخذت تدابير واحتياطات منها اغلاق الانفاق في الجانبين، واغلاق معبر رفح. (الشرق الاوسط: 2012)

قد مكّنت الأنفاق القائمة بين غزة وسيناء حكومة غزة من تخفيف النقص الحادّ في السلع ومواد البناء الناجم عن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، منذ العام 2006، ولكن تلك التجارة تتعرّض إلى الخطر حاليًا. إذ بدأت الحكومة المصرية جهودًا جادّة لإغلاق الأنفاق – التي كانت تعمل بشكل مستمر في عهد مبارك وفي ظل المجلس العسكري الذي حكم مصر عامي 2011 و2012 – بعد هجوم 5أغسطس 2012 ا الذي أودى بحياة ستة عشر جنديًا مصريًا في سيناء، حكومة غزة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على تجارة الأنفاق، فقد دمّر الجيش المصري نحو 120 نفقًا، أو 10 في المائة من عددها الإجمالي. وفي الوقت نفسه، اقترحت حكومة غزة إنشاء منطقة تجارة حرّة على الحدود المشتركة كبديل لتجارة الأنفاق. وهي تسعى أيضًا إلى توسيع معبر رفح للسماح بحرية حركة البضائع والأفراد وإبقائه قيد التشغيل على مدار السنة. والدفع لإضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات التجارية مع مصر يبدو أكثر منطقية بالنسبة إلى حكومة عزة من مواجهة مرسي في محاولة الإبقاء على تجارة الأنفاق.

مرسي قد لا يعتبر العواقب السياسية والقانونية المحتملة لتأسيس منطقة كهذه تكلفة تستحق الدفع مقابل إغلاق الأنفاق، ثم عُلِّقَت عملية تدمير الأنفاق في الواقع بعد فترة وجيزة من بدئها.(شعبان: 2012).

بعد وصول الرئيس محمد مرسي إلى سدة الحكم في مصر شهد معبر رفح البري الذي يربط بين مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة سيوله في المرور من الاتجاهين بشكل غير مسبوق منذ بدء الحصار الصهيوني على قطاع غزة في منتصف يونيو 2007 وتمثلت مظاهر السيولة المرورية في السماح لقوافل المساعدات الدولية بالوصول إلى قطاع غزة دون أيه معوقات، فضلا عن السماح لأعداد كبيرة من الفلسطينيين بحرية التنقل بين قطاع غزة والأراضي المصرية. لم تقتصر السيولة المرورية التي أصبح عليها معبر رفح البري بعد فوز الدكتور مرسي بمنصب الرئاسة في مصر على حركة قوافل المساعدات، بل شملت أيضا زيادة ملحوظة في أعداد المسافرين إلى مصر لأغراض مختلفة من بينها الدراسة أو العلاج أو زيارة أقاربهم أو أولئك المسافرين لمصر من أجل التوجه من خلالها إلى الأراضي الحجازية لأداء العمرة، كان أكثر من ألف مسافر يجتازون معبر رفح يوميا إلى خارج قطاع غزة، وتعد هذه الأرقام هي الأكبر لأعداد المسافرين من غزة عبر معبر رفح منذ أكثر من عام. (ابو العنين: 2012) على أثر عملية الهجوم على رفح في 5 اغسطس 2012 أغلقت السلطات المصرية معبر رفح، بعد إغلاقها للأنفاق على الحدود الجنوبية للقطاع، وتوقف سفر المواطنين الى الخارج، وتوقف دخول المواد الغذائية والمحروقات الى غزة. أما القطاع الصحي، فكان له النصيب الأكبر من تداعيات الإغلاق المستمر للمعبر، بحيث لم تتمكن عشرات الحالات المرضية من السفر لإجراء العمليات والعلاج الخاص بها خارج مستشفيات القطاع. وأوضح المتحدث باسم وزارة الصحة في الحكومة المقالة في غزة، الدكتور أشرف القدرة، أن «كل يوم يُغلَق فيه المعبر تزداد قوائم الانتظار للمرضى المقرر لهم السفر إلى مصر، وهم 40 مريضًا جديدًا يوميًا، ما يتطلب فتح المعبر عاجلًا على مدى الأسبوع ليتسنى لهم السفر لتلقي العلاج». وأضاف أن «أي تأخير لهذه الحالات يفاقم في وضعها الصحي». (ابو جهل: 2012)

بعد المباحثات بين الطرفين والمطالبة من قبل حكومة غزة بفتح معبر رفح قررت مصر إعادة فتح معبر رفح، بعد اغلاق دام 21 يومًا على حدودها مع قطاع غزة، بصورة طبيعية في الاتجاهين في 26 اغسطس 2016.

المبحث الثاني: الموقف المصري من العدوان على قطاع غزة عام 2012

مقدمة :

أعلن الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة حربه التي أطلق عليها اسم عامود السحاب في 14 نوفمبر 2012، حيث قامت باغتيال اسرائيل لأبرز قادة القسام في قطاع غزة الشهيد أحمد الجعبري وردت عليها الفصائل الفلسطينية بعملية حجارة السجيل. والتي أشعلت على إثرها حرب استمرت لثمانية أيام سقط فيها 191 شهيدا، و1430إصابة. كان هذا العدوان الاسرائيلي من الأحداث الخطيرة التي تعرضت لها القضية الفلسطينية بعد حراك 25 يناير المصرية الذي على إثره صعدت الحكومة الجديدة برئاسة الرئيس محمد مرسي، فكان له موقفا مميزا في هذا العدوان منذ بدايته حيث اتخذ قرارات واتصالات واجتماعات على مختلف المستويات بغرض انهاء الحرب.

لقد كان العدوان على غزة اختبارًا لدول الربيع العربي، لاسيما مصر، التي ارادت تل ابيب احراجها، في ظل التعقيدات الداخلية والخارجية التي تواجهها، فإما ان تتورط هذه الحكومة في مواجهة ما زالت غير مستعدة لها، او ان تكرر المواقف المعروفة التي كان يتخذها نظام مبارك في مثل هذه الظروف، لكن اداء القيادة المصرية نجح في الا يقع في الفخ الذي نصبته له اسرائيل، فاختارت لنفسها دور الوسيط الذي تعتبره افضل من دور المتواطئ، فيما اعتبره الكثيرون دورا لا يليق بمصر، التي يأملون منها ان تكون في قيادة الصراع مع العدو لا وسيطا معه. (بشور: 2012، 10)

خرجت جموع الشعب المصري إلى الشوارع للتنديد بالعدوان فلم يتوان الشعب المصري عن التضامن مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، حيث طالب المتظاهرون من حكومتهم بسحب السفير المصري وطرد السفير الإسرائيلي، ودعم الشعب الفلسطيني.

على اثره قامت الحكومة المصرية بإصدار قرار بسحب السفير المصري من اسرائيل، على خلفية العدوان على غزة، واستدعاء وزارة الخارجية المصرية للسفير الإسرائيلي بالقاهرة وتسليمه رسالة احتجاج بشأن هذا العدوان والتأكيد على ضرورة وقفه فورا، كما قامت الحكومة المصرية بتكليف رئيس الوزراء هشام قنديل بزيارة قطاع غزة على راس وفد كبير يضم وزراء وقيادات امنية في زيارة استغرقت ثلاثة ساعات، اعلن خلالها تضامن بلاده مع الشعب الفلسطيني، وتوجه قنديل فور وصوله إلى مقر الحكومة في غزة حيث التقي برئيس الحكومة الفلسطينية بغزة اسماعيل هنية وعددا من مسؤوليها. (تقرير معلومات: 2014، 50-51)

ووصف الرئيس مرسي العدوان بأنه "العدوان السافر ضد الإنسانية قال إن "القاهرة لن تترك غزة بمفردها، مصر اليوم ليست هي مصر الأمس، والعرب اليوم ليسوا عرب الأمس"وقال مرسي ان رئيس الوزراء المصري ذهب إلى قطاع غزة ليؤكد " اننا متضامنون مع اهل غزة ومعهم في خندق واحد، وان ما يصيبهم يصيبنا، واقول للمعتدي: ان الثمن باهظ لعدوانه وعليه ان يتحمل النتائج اذا استمر العدوان " (العربية نت: 2012)

ترى حركة حماس أنّ المواجهة، وإن كانت قد فُرضت عليها، فإنّه من الممكن أن تحقّق لها جملةً من الأهداف، أهمها ازدياد شعبيتها خلال المواجهة مع إسرائيل في حال اقتصار المقاومة عليها من دون حلفائها من الفصائل الفلسطينية في هذه المرحلة، وتجاوز التضييق الإقليمي عليها بما في ذلك إجبار النظام المصري على الاتصال بها مرَّةً أخرى، للوصول إلى التهدئة المرجوَّة، بعد أنْ قاطعها في عقب إطاحة الرئيس مرسي؛ ما قد يساهم في التوصل إلى اتفاقية تهدئة جديدة تضمن رفع الحصار عن غزة، وتطبيق المصالحة مع فتح، من دون تدخُّل إسرائيلي.

وأمّا السلطة الفلسطينية، فهي تحاول تعويض استمرار تنسيقها الأمني مع إسرائيل في الضفة الغربية، بالتوازي مع استمرار العدوان الإسرائيلي، من خلال تصعيد الضغط على إسرائيل لوقف العدوان، عبر الذهاب في اتجاه الانضمام إلى منظمات دولية ذات أهميّة، وعلى رأسها محكمة الجنايات الدولية؛ ما يفتح الباب لمحاسبة إسرائيل على جرائمها، كما أنّ السُّلطة تسعى للحصول على دعم عربي وإقليمي أكبر لمطالبة الأمم المتحدة بفرض عقوبات على إسرائيل، بسبب خرْقها اتفاق شاليط واتفاقية الهدنة الموقعَين في غزة، وفي الوقت نفسه تواصل تمسُّكها بحكومة الوحدة الوطنية.

كما طالب عبد المنعم ابو الفتوح، امين عام اتحاد الاطباء العرب، ووكيل حزب مصر القوية المصري، عند زيارته لغزة خلال العدوان، بفتح معبر رفح بشكل كامل لكل الفلسطينيين دخولا وخروجا وعلى مدار الساعة. (تقرير معلومات: 2014، 52)

قامت السلطات المصرية بفتح معبر رفح، طيلة أيام العدوان على قطاع غزة، وخلال الإجازات كان يبقى مفتوحًا على مدار الساعة، ويُسمح لمن يريد الدخول لغزة بالدخول والخروج كذلك، ولا يُمنع أحدًا من السفر رغم سوء الأوضاع وشدة القصف، ومعد المسافرين خلال هذه الفترة تجاوز الـ 1500 مسافر في اليوم الواحد، من مختلف الفئات. (بوابة الحرية والعدالة: 2014)

حيث توجه وفد من الاحزاب يضم 59 شخصية سياسية واعتبارية، الى غزة في زيارة تضامنية مع القطاع. وقال محمد سعد الكتاتني رئيس حزب (الحرية والعدالة) الذراع السياسية لجماعة (الاخوان المسلمين) في مصر بعد وصوله على رأس الوفد المصري إلى غزة، إن "خيار المقاومة الفلسطينية هو خيارنا" وأن بلاده مستمرة في دعم الفلسطينيين. وحذر الكتاتني إسرائيل، من أن مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 "لم تعد كنزا استراتيجيا لكم وإنما مصر كانت وستظل كنز استراتيجيا لأهل فلسطين وغزة ". ودعا الأمة العربية ملوكا وزعماء وشعوب، إلى اتخاذ مواقف فعلية لدعم قطاع غزة. (CCTV العربية: 2012)

كما زار القطاع شباب الثورة المصرية يضم محامين وصحفيين ومهندسين وإعلاميين وكفاءات شبابية مصرية عدة جرحى العدوان الصهيوني المتواصل على قطاع غزة.

تحدث الصحفي أحمد دومة منسق حركة شباب الثورة المصرية عن سبب الزيارة بقوله " كنا ندعي خلال ثورة 25 يناير بميدان التحرير الانتماء للثورة المصرية وأن أولى أولوياتها تحرير القدس والأقصى وفلسطين "اضاف" الأقصى وشعب غزة وفلسطين في القلب بعيدًا عن البعد العربي والإنساني فهي كلها في الحساب لكن قبل ذلك كله القضية تخصنا". (ابو جراد: 2012)

سهلت مصر زيارة وفد حكومي تونسي يتضمن وزير الخارجية ووفد وزراء الخارجية العرب الذي تضمن وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو. (صبري: 2014)

طالب عدد من القوى السياسية والحزبية المصرية، بعقد مؤتمر دولي يضم رؤساء الأحزاب السياسية الكبرى في المنطقة العربية والإسلامية، وذلك لمواجهة العدوان الصهيوني ضد غزة. وطالبت القوى السياسية الجامعة العربية بسحب المبادرة العربية وتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، بالإضافة إلى مطالبة الحكومة المصرية بمراجعة كافة الاتفاقيات المجحفة في حق مصر وعلى رأسها اتفاقية كامب ديفيد التي تنزع سيادة مصر عن سيناء. كما طالبت الأحزاب والقوى السياسية والوطنية الحكومة المصرية بالمضي قدمًا لأخذ خطوات لوقف العدوان الصهيوني بالإضافة إلى تجميد كافة العلاقات مع الكيان الصهيوني دبلوماسيًا وأمنيًا ومواصلة فتح معبر رفح، حيث دعا الحكومات العربية والإسلامية باتخاذ إجراءات دولية على إسرائيل لمعاقبتها على جرائم الحرب التي ترتكبها في حق الفلسطيني. (صحيفة الصباح: 2012)

لقيت إسرائيل دعما أمريكيًا وأوروبيًا واضحًا خلال عدوانها؛ حيث أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اتصال مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في 16 نوفمبر 2012 دعم

الولايات المتحدة لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وعبّر عن أسفه لسقوط الضحايا من الإسرائيليين والفلسطينيين. (البيت الابيض: 2012)

إلا أنه في أثر المكالمة الهاتفية بين الرئيس أوباما والرئيس المصري محمد مرسي في 19 نوفمبر 2012 بدا واضحًا أن الولايات المتحدة كانت تضغط على إسرائيل لتجنب توسيع العملية العسكرية؛ حيث كان من الواضح أن عملية برية ستؤدى إلى وقوع عدد كبير من الخسائر الإسرائيلية وستتسبب بإحراج مصر سياسيًا وتعقيد علاقاتها مع الولايات المتحدة.

(عيران: 2012)

دعت مصر لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن وعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب للتباحث بشأن الاعتداء على الشعب الفلسطيني، حيث قرر ذلك الاجتماع الذي عقد بالقاهرة في 17 نوفمبر تشكيل وفد من وزراء الخارجية العرب لزيارة غزة ودعم الجهود المصرية للتوصل إلى هدنة بين حماس وإسرائيل وعلى المستوى الأمني، توسط جهاز الاستخبارات المصري بين الأطراف المعنية لإبرام هدنة بين حماس وإسرائيل برعاية مصرية، والتي دخلت حيز النفاذ مساء يوم 21 نوفمبر 2012 بعد أسبوع من بدء العدوان. (العليمي: 2012)

توجت كل تلك الجهود المصرية بالتوصل إلى هدنة بين حماس وفصائل المقاومة من جهة والاحتلال من جهة اخري. حققت المقاومة من خلال بنود التهدئة معظم شروطها ورضخ لها الاحتلال الاسرائيلي.

من أبرز مواقف اسرائيل التفاوضية:

1- وقف إطلاق الصواريخ من قِبَل حماس والفصائل الفصائل الفلسطينية.

2- وقف استهداف الجنود الإسرائيليين على الشريط الحدودي من قِبَل حماس والفصائل الفصائل الفلسطينية.

3- حق إسرائيل في المطاردة الساخنة في حال تعرضت للهجوم أو كان لديها معلومات عن هجوم.

4- وقف دخول الأسلحة إلى قطاع غزة فورًا، وأي أسلحة جديدة تعتبر خرقًا للتهدئة.

5- أن يكون المستوى السياسي في مصر (ممثلًا بالرئيس محمد مرسي) هو الضامن لهذه الاتفاقية وليس أجهزة الأمن المصرية، أي رعاية سياسية وليست أمنية. (يديعوت ' معاريف: 2012)

أما موقف حركة حماس التفاوضية اشتملت على:

1- وقف إطلاق النار

2- وقف الاغتيالات

3- وقف التوغلات الإسرائيلية في مناطق قطاع.

4- رفع الحصار عن قطاع غزة.

5- وقف الاعتداءات على الصيادين ووقف إطلاق النار عليهم.

6- ضمانات مصرية ودولية.

وقد أصرت حركة حماس على ورقة تفصل الإنجازات التي ستحصل عليها مقابل وقف إطلاق النار، كما طلبت اتفاقًا شاملًا وعامًا لوقف إطلاق النار وعارضت اتفاقًا على مرحلتين. (الجمل: 2012)

انتهى العدوان أثر اتفاق أو تفاهمات للتهدئة رعته مصر، وتم إعلانه خلال مؤتمر صحفي مشترك جمع وزير الخارجية المصري ووزيرة الخارجية الأمريكية في القاهرة، مساء 22 نوفمبر 2011 ونص على ما يلي:

1- تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية برًا وبحرًا وجوًا ضد قطاع غزة بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص.

2- تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من غزة اتجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات من على خط الحدود.

3- فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد 24 ساعة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

4- يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

واتفق الطرفان على تحديد ساعة الصفر لدخول تفاهمات التهدئة إلى حيز التنفيذ، مع حصول مصر على ضمانات من كل الأطراف بالالتزام بما تم الاتفاق عليه، والتزام كل طرف بعدم القيام بأي أفعال من شأنها خرق التفاهمات، وفي حالة وجود أي ملاحظات يتم الرجوع إلى مصر راعية التفاهمات لمتابعة ذلك. (صحيفة هآرتس ' صحيفة معاريف ' المركز الفلسطيني للإعلام: 2012)

تزايدت وتيرة تحريض القوي الفعاليات المصرية التي تعارض حكم الرئيس محمد مرسي ضد قطاع غزة وحركة حماس السلطة القائمة في القطاع، تزامنا مع انطلاق حركة " تمرد " المصرية التي دعت إلى تظاهرة في 30 يونيو 2012 ضد مرسي. وقد حاولت تمرد والتيار السياسي الذي يقف خلفها توظيف العلاقة الايديولوجية بين حماس وجماعة الاخوان المسلمين في مصر، من اجل استثارة الولاء الوطني ضد التدخل الخارجي، أي حركة حماس، ليكون رافعة اضافية في حملتها ضد مرسي والاخوان. (تقرير معلومات: المصدر نفسه 2014، 59)

تعقيب:

من خلال ما تم مناقشته في هذا الفصل، يمكن ان نستنتج مجموعة من الخلاصات، أهمها:

تسلم الرئيس محمد مرسي الرئيس السابق لحزب الحرية والعدالة حكم مصر بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، اتخذ موقف بوقف إطلاق النار من كلا الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي بعد العدوان على قطاع غزة عام 2012 وكان هذا القرار ليس بصالح قطاع غزة.

موقف حماس وتأييدهم الكامل للرئيس مرسي أعطى نمطًا من المبررات، لبعض المتصيدين في مصر، للقضية الفلسطينية وللعلاقات التقليدية مع مصر، حتى إن إعلاميين كثيرين وكتاب ومحللين سياسيين ووجوه سياسية عديدة قاموا بتصعيد الحملة الإعلامية ضد معظم الفلسطينيين الذين وقفوا في معظمهم مع التغييرات المصرية الجديدة.

بدأ الجانب المصري بإقامة منطقة عازلة بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية وقام بتدمير الأنفاق أثر على الأوضاع الاقتصادية، وساهم إغلاق معبر رفح بتدهور الاوضاع الصحية وعدم تمكن المرضى بالعلاج بالخارج.

توترت الاوضاع السياسية الداخلية المصرية ما أدى إلى قيام حراك جديد من قبل الشعب المصري بمساندة الجيش بعزل الرئيس محمد مرسي مما اثرت على الاوضاع الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة بعد ان كان حكم الرئيس مرسي مؤيدًا وداعمًا للقطاع وظهرت تلك الفترة من حكمه إنعاش لقطاع غزة.

الفصل الخامس

انعكاسات حراك 30 يونيو على العلاقات الفلسطينية المصرية

- **تمهيد**
- **المبحث الأول:**

أثر حراك 30 يونيو على واقع العلاقات الفلسطينية المصرية

- **المبحث الثاني:**

تداعيات التغير في الموقف المصري من العدوان على قطاع غزة عام 2014

- **تعقيب**

انعكاسات حراك 30 يونيو على العلاقات الفلسطينية المصرية

تمهيد:

شكل حراك 30 يونيو حالة من التغير السياسي في النظام المصري خاصة بعد اسقاط الجماعة وتولي رئاسة لشخصية قضائية كمرحلة انتقالية حيث على الصعيد الرسمي بدأت تعود العلاقات الى حالة من الدفء والتواصل.

وتم توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والمصري وتفعيل عمل اللجنة الفلسطينية المصرية المشتركة والمشكلة من مجموعة من الوزارات وهذا جاء نتيجة الموقف السياسي الفلسطيني الرسمي من حراك30 يونيو والتي عبر من خلالها المستوى الرسمي الفلسطيني عن تأييده لرغبات الشعب المصري واختياراته بما يتوافق مع المصلحة العليا للشعب المصري والتي عبرت عنها قطاعات كبيرة من الشعب في الثلاثون من يونيو.

لكن على الصعيد الشعبي توترت العلاقات نتيجة بعض الممارسات الحزبية الخاطئة التي دللت على ان هناك تدخلا في الشؤون الداخلية من قبل البعض غير المصري وهذا الامر الذي قبل برفض شعبي ورسمي مصري كبير على أثره توترت العلاقات غير الرسمية ولكن استطاع الجانبين المصري والفلسطيني القفز على تلك الامور لشعورهم بان الحاجة الى علاقات جيدة بين الطرفين تصب في الصالح العام العربي والدولتين وتعود بالنفع على كلى الشعبين.

نستعرض في هذا الفصل تغيرا استراتيجي شهدته الساحة المصرية سنة 2013 بقيام الجيش بإقصاء الرئيس المنتخب محمد مرسي في 3 يوليو 2013 وظهور الجمهورية الثالثة من خلال بروز توجهات جديدة في السياسة الخارجية المصرية.

في المبحث الاول ستتناول الدراسة الاسباب التي دفعت الشارع المصري للخروج بحراك 30 يونيو ونتائجه وأثر حراك 30 يونيو على واقع العلاقات الفلسطينية المصرية ودورها في خدمة القضية الفلسطينية، ومسالة انهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية والاجراءات التي اتخذتها الحومة المصرية الجديدة اتجاه قطاع غزة.

وفي المبحث الثاني ستتناول الدراسة تداعيات في الموقف المصري من العدوان علي قطاع غزة عام 2014.

المبحث الأول: أثر حراك 30 يونيو2013 على واقع العلاقات الفلسطينية المصرية

مقدمة:

تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد عقب سقوط حكم محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد 18 يومًا من التظاهرات، كان مرسي يوشك على إكمال عامه الأول في السلطة كأول رئيس منتخب ديمقراطيا في مصر بعد حراك 25 يناير 2011، . مع مرور عشرة أشهر على حكم محمد مرسي، تأسست حركة تمرد في 26 أبريل 2013، وهي حركة تجمع توقيعات المصريين لسحب الثقة من محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. أعلنت الحركة عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي، ودعت هؤلاء الموقعين للتظاهر يوم 30 يونيو. (النهار: 2013)

انهي الجيش حكم الرئيس محمد مرسي، بعد عام وثلاثة أيام فقط قضاها في الحكم. ارتكب خلالها أخطاء فادحة أنهت العلاقة بينه وبين الشعب في خلال هذه المدة الزمنية الضائعة من عمر مصر التي كانت البلاد فيها أحوج ما تكون لاستثمار كل يوم للبناء والتقدم والنمو والاستقرار.

ونستعرض أبرز الأخطاء التي تسببت في استياء الرأي العام الشعبي:

أولا : السياسية الخارجية:

- فشل الحكم في استقدام تكنولوجيا متطورة، أو خبرات لقطاعات الانتاج تعين الدولة على الخروج من كبوتها وتصحيح مسارها الاقتصادي. بل على العكس اصطحب مرسي معه في زياراته الخارجية رجال أعمال قاموا بعقد صفقات تجارية استنزفت جزء من الاحتياطي النقدي للبلاد. (الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك لمصر: 2014)

- تراجع مصر دبلوماسيا مع بعض الدول التي لم تكون راضية علي حكم الرئيس محمد مرسي وذلك كان سبب في تأزمم بعض العلاقات الخارجية .

ثانيا : مياه النيل:

- معالجة سلبية للغاية لمباشرة اثيوبيا بناء سد النهضة، كشفت عن الافتقاد لأسس التعاطي مع الأزمات الممتدة منها أو الناشئة. فضلًا عن سوء إدارة الحوار مع القوي السياسية

وبثه على الهواء بما ساهم في توتر العلاقات مع الجانب الاثيوبي وأجهض أسس الحوار السياسي معه.

- الاستمرار في الخطي السياسية السابقة المتقاعسة عن تفعيل التعاون البناء في المجالات المختلفة مع دول حوض النيل، بما يدعم من سبل الحوار السياسي معها حول الأزمات المختلفة. (الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك لمصر: 2014)

ثالثا :العلاقة بين أبناء الوطن الواحد:

- رسخ حكم مرسي على مدار عام حالة من الاستقطاب الحاد، وقسم المجتمع بين مؤيد للمشروع الإسلامي الذي يمثله الرئيس وجماعته دون أن يقدموا دليلًا واحدًا على هذا المشروع، وبين مناهض له يوصف في أغلب الأحيان بـ "العلماني". وبدلًا من أن يتفرغ الشعب للعمل والانتاج، اتجه إلى التناحر والعراك بين التأييد والرفض.

- عمل حكم مرسي وبسرعة كبيرة على ترسيخ فكر الاخوان المسلمين ونشر هذا الفكر رغم تنامي الشعور المعادى له من يوم لآخر.

- كثيرًا ما تحدث حكم مرسي عن أمر وفعل نقيضه في الحال، وأبرز مثال على ذلك الحديث عن حماية الأقباط، واستهداف دور عبادتهم في ذات الوقت.

- شهدت مصر خلال عام من حكم مرسي أعمالًا فوضوية وهمجية غير مسبوقة بعضها كان بتحريض من الرئيس وجماعته كحادث قتل الشيعة بالجيزة. (الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك لمصر: 2014).

رابعا :الدفاع والأمن:

- افتعال الأزمات الرامية إلى تشتيت جهود الأمن والحد من اكتمال البناء الأمني، وكانت أبرز المشاهد احياء ذكري أحداث محمد محمود، وستاد بور سعيد، واحداث قلاقل أمنية من آن لآخر بالعديد من المحافظات خاصة بور سعيد والسويس.

- إصدار العديد من القرارات والإعلانات الدستورية التي تسببت في زيادة الضغط الشعبي على الجهاز الأمني بالخروج في مظاهرات عارمة إلى الاتحادية والتحرير، فشهدت مصر أول حالة سحل لمواطن على مرأي العالم أجمع.

▪ الإفراج عن سجناء جهاديين من ذوي الفكر المتطرف استوطنوا سيناء وسعوا إلى تكوين إمارة إسلامية متطرفة تستمد العون من أنفاق التهريب مع قطاع غزة التي حظيت بكل الدعم والحماية من رئيس الدولة ذاته، نفذت هذه الجماعات فعلًا خسيسًا بالإجهاز على 16 شهيدًا من الأمن وقت الإفطار في رمضان، وبعد أشهر تم اختطاف سبعة جنود قبل أن يفرج عنها بفعل حشود الجيش لتعقب الإرهابيين، وتدخل جماعة الرئيس للإفراج عن الجنود. فضلًا عما تكشف بعد إقصاء هذا الرئيس من كون هذه الجماعات الإرهابية السند لجماعة الإخوان في حربها الإرهابية ضد الدولة. (الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك لمصر: 2014)

خامسا :الأمن الغذائي والخدمي:

▪ استمرت الأزمات الغذائية، والارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات دون تدخل حكومي يسعي لوقف جشع التجار، رغم سعي الحكم إلى تحسين منظومة توزيع الخبر، وعبوات البوتاجاز.

▪ تكررت وبشكل متواصل أزمات البنزين والسولار، بما أثر على الحركة الحياتية للمواطن، وأنعكس ذلك على الانقطاع المتكرر للكهرباء.

▪ بدا واضحًا اتجاه الحكم لاستخدام المنظومة التموينية لخدمة أغراضه الانتخابية، ومحاولة كسب شعبية عبر التلاعب بالحصص التموينية.

سادسا : الثقافة والفنون والآداب:

▪ اتجاه واضح نحو تغيير هوية مصر الثقافية، والعمل على ارتدادها لحساب توجهات رجعية متخلفة، بدءً من منع عروض الباليه بدار الأوبرا، إلى إقصاء قيادات الثقافة والفنون والآداب، مقابل إحلال قيادات تدين بالولاء للجماعة الداعمة للحكم.

سابعا : الإعلام والصحافة:

▪ أمام الرأي العام، بات الإعلام الذي لعب دورًا جوهريًا في تعريف المرشح الرئاسي محمد مرسي، وجماعته للرأي العام المحلي. هدفًا مباشرًا لتحجيمه، بل واقصاء رموزه.

▪ السعي بكل قوة لأخونة مؤسسات الدولة الصحفية والإعلامية، في محاولة واضحة لتأسيس الفكر الإخواني من جهة، والحد من تأثير الإعلام المضاد من جهة ثانية.

ثامنا : القضاء والحريات العامة:

▪ افتعال أزمات متتالية مع القضاء، بدءًا من إقصاء النائب العام، إلى محاصرة المحكمة الدستورية العليا من قبل أنصار الرئيس، ثم محاولة تحجيم دورها في دستور ديسمبر 2012، فإصدار إعلانات دستورية وقرارات تمس بالسلب القضاء والحريات العامة ومؤسسات الدولة، تسببت في إثارة غضب الرأي العام، الذي عبر عن ضيقه بإحراق مقار لحزب الرئيس، فعاد الرئيس عن بعض إعلاناته وقراراته، ومضى في أخرى مما تسبب في زيادة الحنق الشعبي عليه وعلى جماعته.

▪ استمرت الأزمات بين القضاء والرئاسة، حيث قضت محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار تنظيم الانتخابات البرلمانية، فكان أن رفعت جماعة الإخوان شعار تطهير القضاء، والعمل على سن تشريع يقضي بتخفيض سن التقاعد للقضاة ليقصي عدة آلاف منهم ليحل بدلًا منهم أنصار الحكم.

▪ وكانت الضربة الأخيرة التي سددها القضاء للرئيس المقصي هي الإشارة اليه بالاسم وعدد كبير من قيادات جماعته بالتعاون مع حماس وحزب الله في واقعة اقتحام سجن وأدى النطرون. (الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك لمصر: 2014)

تاسعا :النقل والمواصلات:

▪ تعهد مرسي بحل مشكلة المواصلات ضمن خمس مشاكل تعهد بحلها خلال المائة يوم الأولي من حكمه، فاستفحلت مشكلة المواصلات خلال العام الذي شهد كوارث يومية للطرق أبرزها حادث مصرع 50 طفلًا على مزلقان بأسيوط.

▪ لم يشهد العام من الحكم تشييد أي من الطرق الجديدة، أو اصلاح الطرق القائمة، فضلًا عن تراجع أداء مرفق السكك الحديدية.

عاشرا :الاقتصاد والمال:

▪ الهدف الأساسي لحكم مرسي كان الاقتراض من الخارج، سواء من قبل دول سايرت مشروع قدوم الإخوان للحكم كقطر، وتركيا، أو من خلال السعي للسير في ركب التوجهات الغربية عبر إيلاء قرض صندوق النقد الدولي الأهمية باعتباره شهادة حسن أداء للاقتصاد. ومع تراجع الناتج القومي جراء عدم الاستقرار السياسي والأمني، ارتفع حجم العجز بالموازنة، ومن ثم

ارتفاع حجم الدين المحلي الذي شكلت خدمة الدين بسببه عنصرًا ضاغطًا اضافيًا على الموازنة. فضلًا عن استهلاك رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي، وارتفاع قيمة الدين الخارجي بنسبة 30%.

- ارتبك الحكم في مواجهة كافة المشكلات الاقتصادية، فارتفع عدد المصانع المتعثرة، وازداد معدل البطالة بين فئات قطاعات التشغيل كافة، وتراجعت معدلات السياحة إلى مستوي متدن، وجاءت المعالجة السلبية لسعر صرف الجنيه لتزيد من الضغوط الحياتية على المواطنين. وفشل الحكم في تحديد معدل نمو خلال عام الحكم يمكن الاسترشاد به محليًا ودوليًا.

- اثرت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة بشكل كبير، فضلًا عن تخفيض قيمة الجنيه، على التعامل داخل البورصة المصرية، فزادت خسائر حائزي الأوراق المالية، وهرب أغلب المستثمرين الأجانب، وانخفض تصنيف مصر الائتماني لعدة مرات، الأمر الذي عكس خشية المستثمرين على استثماراتهم في مصر. (الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك لمصر: 2014)

اما نتائج حراك 30 يونيو 2013 فتمثلت في:

1- في 1 يوليو، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا يمهل القوى السياسية مهلة مدتها 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها.(بوابة الشرق: 2013)

2- طالب كل من حزب النور السلفي والدعوة السلفية الرئيس محمد مرسي بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وهو مطلب دعت اليه في بادئ الامر المعارضة التي حشدت ملايين المصريين في الشوارع لكنها أصبحت الان تطالب برحيل مرسي وجاء في البيان تعبير عن الخشية من عودة الجيش للحياة العامة، بعد أن أمهلت القوات المسلحة الأطراف السياسية 48 ساعة للتوصل إلى حل للازمة السياسية. (رويترز: 2013)

3- رفضت المعارضة دعوة محمد مرسي للحوار وتشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية، وذلك في خطاب امتد لساعتين ونصف. وتلا محمد البرادعي بيان جبهة الإنقاذ المعارضة، وقال إن خطاب محمد مرسي "عكس عجزًا واضحًا عن

الإقرار بالواقع الصعب الذي تعيشه مصر بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد منذ أن تولى منصبه قبل عام". وتمسكت الجبهة بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. (فرنسا 24: 201)

4- اجتماع لقادة القوات المسلحة مع قوى سياسية ودينية وشبابية، في يوم 3 يونيو في حوالى التاسعة مساءً بتوقيت القاهرة، أذاع التلفزيون الرسمي بيانًا ألقاه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، أنهى فيه رئاسة محمد مرسي، وعرض خارطة طريق سياسية للبلاد اتفق عليها المجتمعون، تتضمن تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وبين أن له سلطة إصدار إعلانات دستورية. وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وتشكيل لجنة من التيارات السياسية وخبراء الدستور لمراجعة دستور 2012 الذي عطل مؤقتًا. وجاء في البيان أيضًا دعوة المحكمة الدستورية العليا إلى سرعة إصدار قانون انتخابات مجلس النواب. (صحيفة ايلاف من لندن: 2013)

5- نُصب عدلي منصور رئيسًا مؤقتًا باعتباره رئيس المحكمة الدستورية، وذلك بعد الاتفاق مع بعض القوى الوطنية، في 30 يونيو 2013 خلفًا للمستشار ماهر البحيري، وأدى اليمين كرئيس للمحكمة يوم 4 يوليو قبل أن يؤدي اليمين كرئيس للجمهورية بدقائق قليلة. (مغاوري: 2013)

تمثل الموقف الفلسطيني من الأحداث في مصر بعد حراك 30يونيو:

أسعدت الإطاحة بمرسي الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي يتزعم حركة فتح المختلفة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين. وأشاد عباس بالجيش المصري قائلا إنه "منع انزلاقها (مصر) إلى مصير مجهول". (SWI: 2013)

أعلنت حركة حماس انها "لا تتدخل في شؤون مصر، ولا تعقيب على قرر الجيش المصري من عزل الرئيس محمد مرسي " فيما اعرب احمد يوسف المستشار السياسي السابق لرئيس الحكومة في غزة اسماعيل هنية عن تخوفه " من تحولات وخروج الأمور عن السيطرة واراقة الدماء " وجاء رد فعل حماس خافتا، حيث قال إيهاب الغصين المسؤول بالحركة، إنهم يدعون الله أن يحفظ أمن واستقرار مصر وشعبها ويعصم دماء المصريين. (اليوم السابع: 2013)

- أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان ما حدث في مصر يفتح الافاق لتغيير مصير إلى دورها ومكانتها الريادية في المنطقة، وعدت ما حدث انتصارا لإرادة الشعب. (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: 2013)

- اما حركة الجهاد الاسلامي فلم تعلق على الأحداث في مصر، فلم يسجل عليها أي تصريح يسيء ولو من بعيد لمصر فهي على الحياد من جميع القضايا. (عطا الله: 2013)

- دعمت الجبهة الديمقراطية في بيان لها إن انتفاضة شعب مصر العظيم "30 يونيو" أكدت أن "الشعب مصدر السلطات" والشرعية الشعبية والثورية هي الشرعية التاريخية والديمقراطية، والان انتصرت ارادة شعب بثورة عشرات الملايين في ميدان التحرير ومدن وقري شعب مصر (اليوم السابع: 2013)

وشكلت طبيعة الوضع الفلسطيني المتمثل بالانقسام السياسي والأيديولوجي نوعًا من الازدواجية في العلاقات الفلسطينية الخارجية؛ حيث حكمتها مواقف السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس في قطاع غزة من مجمل القضايا الإقليمية ومنها الثورات العربية. وفي المقابل فإن الناظم الأساسي للسياسة الخارجية المصرية بعد سيطرة الجيش على الحكم هو مدى تعاون الأطراف الخارجية في استقرار الأمر للنظام الجديد في مصر؛ وفي نزعة النظام لمحاربة "الإسلام السياسي" وخصوصًا تيار الإخوان المسلمين، الذي تمثله حركة حماس في فلسطين. (تقدير استراتيجي: 2014).

من هنا واجهت العلاقة بين مصر وحركة حماس حالة من التوتر المستمر تمثلت بما يلي: أتسمت العلاقة بين مصر وحركة حماس على مدار الفترة السابقة بالتوتر والتوتر الشديد أحياناً، خاصة عقب عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي وسقوط الإخوان المسلمين في مصر، الإ أنها لم تصل لمرحلة الصدام المباشر؛ ولذلك لعدة اعتبارات، أهما مكانة القضية الفلسطينية في وجدان الشعب المصري وقيادته السياسية، ومدى الترابط السياسي والاجتماعي والثقافي بين الشعبيين الفلسطيني والمصري، الإ أن مستقبل هذا الترابط أصبح على المحك، خاصة في ظل تنامي موجات العداء الاعلامي و والشعبي في وسائل الأعلام المصرية لقطاع غزة وحركة حماس بشكل خاص، الأمر الذي يشكل جرس انذار بضرورة تصويب العلاقة في اطار ها الصحيح.

- توترت العلاقة بين القاهرة وحركة حماس وذلك بعد اصدار القضاء المصري في 26 يوليو 2013 امرا بحبس الرئيس محمد مرسي بعد اتهامه "بالتخابر مع حركة حماس للقيام بأعمال عدائية للبلاد، والهجوم على المنشآت الشرطية والضباط والجنود، واقتحام السجون المصرية وتخريب مبانيها، واحراق سجن وأدى النطرون، وتمكين السجناء من الفرار وفراره شخصيا من السجن، واتلاف الدفاتر والسجلات الخاصة بالسجون واقتحام اقسام الشرطة وتخريب المباني العامة والأملاك، وقتل بعض السجناء والضباط عمدا مع بسبق الاصرار، واختطاف بعض الضباط والجنود". (BBC عربي: 2015)

- ازدادت العلاقة بين القاهرة وحماس سوءا بعد قيام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 4 مارس 2014 " بحظر انشطة حركة حماس مؤقتا داخل مصر، وكذلك حظر كل ما ينبثق منها من جماعات، او جمعيات، او تنظيمات، او مؤسسات، متفرعة منها او تابعة لها، او منشأة بأموالها، او تتلقي منها أي نوع من انواع الدعم، وذلك لحين الفصل في دعاوي الجنائية المنظورة والمتعلقة بجماعة الاخوان المسلمين. (ممتاز: 2014)

- ان التحريض الإعلامي المصري ضد "حماس" طال الفلسطينيين بشكل عام، خاصة مع اتهامها بإرسال مقاتليها إلى سيناء، ومحاولة إذكاء الفتنة واستخدام العنف المنظم في مصر. كما يشار أيضًا لمشاركة قيادات من حركة "حماس" في اجتماع التنظيم الدولي للجماعة في اسطنبول في 12 يوليو 2013، ويمثل ذلك في مجمله مساسًا بمصلحة القضية الفلسطينية، وهو ما حذرت منه السلطة الفلسطينية على لسان الرئيس محمود عباس بتأزم العلاقات الفلسطينية المصرية بعد تدهور علاقة حماس بمصر. (فهمي: 2013)

- من هنا واجهت العلاقة بين مصر وحركة حماس، بدأها النظام بحملة لهدم الأنفاق بين قطاع غزة ومصر، حتى وصل إلى تدمير أكثر من 1.700 نفق بين قطاع غزة ومصر حتى يونيو 2014، كما أعاد فرض نوع من الحصار المقنن، حيث سجلت الإحصاءات خلال الفترة الممتدة من 1يوليو 2013 حتى 31 مايو 2014 إغلاق معبر رفح 234 يومًا من أصل 335 يومًا، وتراوح معدل العبور اليومي 830 شخصًا أيام عمل المعبر. كما أقام الجيش المصري في سبتمبر 2014 منطقة عازلة بين قطاع غزة والأراضي المصرية لمنع حفر الأنفاق وضبطه. (تقدير استراتيجي: المصدر نفسه 2014)

في 27 يناير 2014 تمت ترقيته لرتبة مشير بقرار من الرئيس عدلي منصور، وكان قد سبقه اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أعلن فيه أنه يوافق على "التكليف الشعبي" وزير

الدفاع وقتها عبد الفتاح السيسي بالترشح للرئاسة. في 26 مارس 2014 أعلن رسميا استقالته من منصبه وترشيح نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية وذلك بعد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة حضره الرئيس عدلي منصور، وتمت أثناء ترقية الفريق صدقي صبحي إلى فريق أول وتم تعيينه وزيرا للدفاع خليفة للسيسي في اليوم التالي.(الجزيرة نت: 2013)

وتقدم في أبريل من نفس العام بأوراق ترشحه رسميًا و الذي تضمن نحو 188 ألف توكيل من المواطنين، وبعد غلق باب الترشح أعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن أن المنافسة ستكون بين السيسي وحمدين صباحي فقط في الانتخابات التي جرت خلال شهر مايو 2014 بمشاركة المصريين داخل مصر وخارجها. وقد فاز فيها السيسي بحصوله على (780104 23) أصوات بنسبة 96.9% من الأصوات الصحيحة.(اللجنة العليا للانتخابات: 2014)

العلاقة بين الجانب المصري والسلطة الفلسطينية في الضفة عادت إلى ما كانت عليه زمن الرئيس المصري حسني مبارك، بعد أن أعاد النظام المصري تموضعه ضمن منظومة "الاعتدال" العربي، المؤيدة لمسار التسوية السلمية، والمتوافقة مع سياسة قيادة المنظمة والسلطة في رام الله. ولذلك، فقد أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس دعمه خريطة المستقبل المصرية فور إعلان السيسي عنها في خطاب الانقلاب. وعاد عباس والتقى بالسيسي في نيسان/ أبريل 2014، كما شارك في حفل تنصيب السيسي رئيسًا لمصر في يونيو 2014. (تقدير استراتيجي(68): 3،2014)

وتوترت العلاقة بين القاهرة وحركة حماس بشكل مطرد عقب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، لقد حاولت حركة حماس تفهُّم محددات السياسة المصرية الجديدة، والسقوف الممكنة لها، والوعي بخطورة استعدائها، لذا تعاطت الحركة مع الموقف المصري بشيء من الانضباط والصبر، وحرصت على عدم إغضاب مصر أو إثارتها، مؤكدة على دورها القومي وخصوصًا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وسعت إلى طمأنتها والتأكيد على أنها رصيد استراتيجي لمصر، وليست مصدر تهديد لأمنها وسلامتها.

حث الرئيس عبد الفتاح السيسي على بذل جهود كبيرة من أجل حل القضية الفلسطينية. ولفت إلى أنه من الممكن أن يظهر "واقع عظيم إذا وُجد حل للقضية الفلسطينية"، مشيرا إلى أنه قبل أربعين سنة لم يكن متوقعا أن يحدث "سلام جيد" بين مصر وإسرائيل. (BBC عربي: 2015)

إن أحد أهداف الرئيس السيسي التي تحدث عنها هو استعادة مصر لمكانتها العربية والدولية وتاريخيا كان لمصر هذه المكانة على الساحتين العربية والدولية بفضل الموقف المصري الداعم

للقضية الفلسطينية وقد أكد الرئيس السيسي على موقف مصر الثابت والداعم للشعب الفلسطيني. (عيسي: 2014)

انعكست الأحداث في مصر بعد عزل الرئيس مرسي على ملف المصالحة الفلسطينية، خصوصا بعد توتر العلاقات بين الادارة المصرية الجديدة وحركة حماس، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول ملف المصالحة عزام الاحمد حيث قال: " اتصلت بالأخ موسي ابو مرزوق وابلغته بان مصر ابلغتنا عدم جهوزيتها للجمع بين حركتي فتح وحماس، واستفسرنا من الأخوة المصريين فقالوا: لا يسمح الوقت الحالي بعقد اجتماعات بين الطرفين، وطلبوا ترك الأمر لما بعد عيد الفطر، مع استمرار التشاور على ذلك".

في المقابل نفي نبيل فهمي، وزير الخارجية المصري، ان تكون مصر قد انسحبت من المصالحة بين الفصليين الفلسطينيين ولكنه لا يوجد طرف اخر غير مصر يدفع الجانبين للمصالحة وهو ما يصعب من الامر. (موسي: 2014)

رغم الاختلاف الأيديولوجي واختلاف البرامج والمسارات السياسية وأزمة الثقة والتدخلات الخارجية، إلا أن طرفي الانقسام الفلسطيني (فتح وحماس) وجدا نفسيهما أمام لحظة حرجة تستدعي إعطاء دفعة قوية للمصالحة الفلسطينية؛ خصوصًا وأن مساري التسوية السلمية والمقاومة المسلحة يواجهان تحديات كبيرة وظروفًا معقدة، فتم توقيع اتفاق الشاطئ يوم 2 ابريل 2014. (تقدير استراتيجي: 2014، 1)

رحبت مصر بتشكيل حكومة الوفاق، واكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية السفير بدر عبد العاطي في بيان يوم 2يونيو 2014 " إن تشكيل حكومة التوافق الوطني يمثل خطوة هامة لدعم وحدة الصف الفلسطيني واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس. "، دعم مصر المستمر للقيادة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وفي إطار متابعة اتفاق القاهرة لسنة 2011. (مقالات: 2014)

بسبب تأخر تطبيق بعض بنود اتفاق المصالحة، خصوصا فيما يتعلق برواتب موظفي حكومة هنية السابقة، وتسلم حكومة الوفاق مهامها في قطاع غزة، استقبلت القاهرة يوم 24 سبتمبر 2014 جلسة حوار بين حركتي فتح وحماس، برعاية الوزير محمد فريد التهامي رئيس جهاز المخابرات المصرية، من اجل حل هذا الخلافات، نتج عن توقيع الحركتين لورقة تفاهمات لتنفيذ ما تعثر من بنود اتفاق المصالحة يوم 25 سبتمبر، واتفق الطرفات على اليه تسلم حكومة

الوفاق ادارة قطاع غزة، وعلى اعتبار موظفين الذي عينوا في عهد حكومة اسماعيل هنية موظفين تحت ادارة الحكومة الجديدة. (بوابة اخبار اليوم: 2014)

الاجراءات المصرية التي اتخذتها قطاع غزة خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي:

- فاقمت حملة تدمير الانفاق معاناة أهالي قطاع غزة اقتصاديا ومعيشيا، وبات القطاع يعاني تبعات الحصار بدون شريان حياة، فحتى 9 اغسطس 2014، بلغ عدد ما تم تدميره من الانفاق بين غزة ومصر 1659 نفقا، بحسب ما أعلن عنه المتحدث العسكري في الجيش الثاني المصري العميد محمد سمير (مفكرة الاسلام: 2014)

- أقدمت السلطات المصرية على إغراق المنطقة الحدودية بين قطاع غزة مع مصر (والتي تنتشر فيها الأنفاق) بمياه البحر المالحة، بهدف غمر الأنفاق ومن ثم انهيارها، وذلك عبر تمديد أنبوب ضخم تتصل به أنابيب رأسية تغوص في الأرض على عمق ثلاثين مترًا وبها الكثير من الثقوب، بحيث يتم ضخّ مياه البحر عن طريق مولدات كبيرة إلى الأنبوب الضخم ومنه إلى الأنابيب الرأسية، ليندفع منها الماء فيذيب الرمال والطين بهدف خلخلة التربة وتدمير الأنفاق التي كانت تنقل الغذاء ومستلزمات القطاع والسلاح للمقاومة. وعلى الرغم مما يترتب على هذه الإجراءات من كوارث ستصيب الإنسان والبيئة والخزان الجوفي في منطقة رفح الحدودية والمناطق المجاورة لها، وكذلك انهيار البيوت والبنى التحتية، وخصوصًا خطوط الماء، والصرف الصحي، وخطوط الكهرباء، والهاتف، وتهدد الوجود البشري في تلك المنطقة، فإن تلك الخطوة التي لاقت استحسانًا إسرائيليًا، قد لاقت أيضًا قبولًا من الرئيس محمود عباس. (تقدير استراتيجي (83): 2015)

- إطلاق دعوات مصرية متعددة لإغلاق معبر رفح نهائيًا، وسحب الجنسية المصرية من 25 ألف فلسطيني حصلوا عليها وفق إجراءات قانونية.

- شكلت عملية اختطاف ناشطي حركة حماس الأربعة في مدينة رفح المصرية في 19 اغسطس 2015 مؤشرًا على تدهور العلاقة بين النظام المصري وحركة حماس. وقد جرت عملية الاختطاف في أثناء مغادرتهم معبر رفح متجهين إلى مطار القاهرة، في حافلة "الترحيلات" التي كانت تحت حراسة الأمن المركزي المصري، وذلك بعد حصولهم على الأذونات الرسمية بالدخول وختم جوازاتهم. وحاولت السلطات المصرية إعطاء الانطباع بأن الحديث يدور عن عملية اختطاف قام بها تنظيم "ولاية سيناء"، لكن الأخير سرعان ما نفى علاقته بالحادثة. (تقدير استراتيجي (83): المصدر نفسه 2015)

المبحث الثاني: تداعيات التغير في الموقف المصري من العدوان على قطاع غزة عام 2014

مقدمة:

الحرب على غزة 2014 نزاع عسكري بين إسرائيل وحركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بدأ فعليًا يوم 8 يوليو 2014 والتي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي عملية الجرف الصامد وردت كتائب عز الدين القسام بمعركة العصف المأكول، وردت حركة الجهاد الإسلامي بعملية البنيان المرصوص، بعد موجة عنف تفجرت مع خطف وتعذيب وحرق الطفل محمد أبو خضير من شعفاط على أيدي مجموعة مستوطنين في 2 يوليو 2014، وإعادة اعتقال العشرات من محرري صفقة شاليط وأعقبها احتجاجات واسعة في القدس وداخل عرب 48 وكذلك مناطق الضفة الغربية، واشتدت وتيرتها بعد أن دعس إسرائيلي بسيارته اثنين من العمال العرب قرب حيفا، وتخلل التصعيد قصف متبادل بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، تخلل هذه الحرب عدة عمليات عسكرية مثل عملية ناحل عوز وعملية العاشر من رمضان.

دور مصر اتجاه الحرب على غزة 2014:

أدانت مصر الاعتداءات الإسرائيلية الصارخة على قطاع غزة والتي أدت إلى استشهاد وإصابة العشرات من الفلسطينيين. وقال السفير بدر عبد العاطي المتحدث باسم وزارة الخارجية، إن مصر تحذر من خطورة استمرار الأوضاع الراهنة وطالب بضرورة أن تعمل إسرائيل على احتواء الموقف من خلال وقف كافة العمليات العسكرية وبأن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس وتتوقف عن إجراءات العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني ومنع الانزلاق إلى حلقة مفرغة من العنف لن تزيد الأمور إلا اشتعالًا ولن تؤدي إلا لإزهاق مزيد من الأرواح.

واشار عبد العاطي إلى ان " الشعب الفلسطيني يدفع ثمن اعتداءات ومغامرات تحاك لخدمة اغراض داخلية لا تصب في مصلحة المواطن الفلسطيني " (عبد العاطي: 2014)

قررت السلطات المصرية فتح معبر رفح البري في 9 يوليو 2014، بشكل استثنائي لاستقبال الجرحى، الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة جراء العدوان الاسرائيلي، لعلاجهم في المستشفيات المصرية، واعربت مصر في بيان لوزارة الخارجية عن رفضها للقصف الاسرائيلي على قطاع غزة، ووصفته بانه غير مسؤول ويأتي في إطار الاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة العسكرية. (عبد اللاه: 2014)

اكد ناجي الشهابي رئيس حزب الجيل القريب في تصريحات له– " أن مصر تسعى منذ اليوم الأول لوقف إطلاق النار، لكنها تواجه عنادا من الطرفين، كما قامت بفتح معبر رفح لاستقبال

الجرحى، وأرسلت مساعدات غذائية وطبية إلى القطاع، رغم الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر. وتابع أن مصر تواصل دورها الريأدى في دعم القضية الفلسطينية والوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي"(ابو الغيظ: 2014)

سافر وفد فلسطيني ممثلا لكثير من الفصائل الفلسطينية –بما فيها حركة "حماس"– إلى القاهرة من أجل التفاوض حول إنهاء الحرب ووقف إطلاق النار، وهو ما استمر لحوالي أسبوعين دون التوصل إلى نتيجة حقيقية. وقد خاض الطرف الفلسطيني مفاوضات شاقة، وصفها عزت الرشق، القيأدى في حماس وأحد المشاركين في المفاوضات، بأنها "معركة شرسة" من أجل تثبيت الحقوق الفلسطينية في أي عملية تفاوضية مع إسرائيل. (الجزيرة نت: 2014)

في مساء الإثنين 14 يوليو نشرت وسائل الإعلام نص المبادرة المصرية لوقف اطلاق النار بين الفصائل في غزة وإسرائيل، وسبقها بساعات حديث عن شروط التهدئة فقد ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت إسرائيل وحماس تطلبان العودة إلى تفاهمات 2012، لكن حماس تقول إن إسرائيل لم تلتزم بها، كما تطلب فتح معبر رفح، لكن المصريين وضعوا شروط على حركة حماس كتولي أمن السلطة من رام الله شؤون المعبر وألا يكون معبر رفح مفتوحا طول الوقت. (نص المبادرة: 2014)

وافقت إسرائيل على المبادرة المصرية، وذكرت أنها ستوقف إطلاق النار الساعة التاسعة صباح اليوم التالي أي 15 يوليو ولكن حركة حماس قالت إنها لم تتسلم أي مبادرات رسمية من أي جهة، وأعلنت فصائل المقاومة بعد ظهر الثلاثاء رفضها للمبادرة المصرية. (دنيا الوطن: 2014)

وعلى الصعيد الدبلوماسي، شارك وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وقطر وتركيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وممثل للاتحاد الأوروبي في اجتماع في باريس سُمي "الاجتماع الدولي لدعم وقف إطلاق النار الإنساني في غزة". حث بيان صادر عن الاجتماع إسرائيل والمقاومة الفلسطينية على إعلان هدنة جديدة مدتها أربع وعشرون ساعة قابلة للتمديد وبدء مفاوضات

وقد ذكر الناطق باسم الخارجية رومان نادال أن الاجتماع يهدف إلى هدنة دائمة، ودعم المبادرة المصرية، وأنه نظم بالتفاهم مع القاهرة، لكن مصر لم تكن من بين المشاركين في الاجتماع. (أسوشيتد برس: 2014)

بعد توقف الحرب يوم 27اغسطس بعد 50 يوما من العدوان على قطاع غزة، وضعت الحرب اوزارها، أثر اتفاق فلسطيني اسرائيلي، برعاية مصرية، يستند في جوهره على تفاهمات اتفاق نوفمبر 2012 بين حماس واسرائيل. (زبون: 2014)

وفي 12 أكتوبر 2014 عقد مؤتمر لإعادة إعمار غزة في القاهرة برعاية الرئيس المصري ومشاركة خمسين منظمة وحكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي وتعهدت الدول المشاركة بتقديم 5.4 مليارات دولار للفلسطينيين، نصفها لإعادة إعمار القطاع الذي لحق به دمار واسع. (وكالة الاناضول: 2014)

تعقيب:

من خلال ما تم مناقشته في هذا الفصل، يمكن ان نستنتج مجموعة من الخلاصات، أهمها:

تصاعد التوتر بالعلاقات الفلسطينية المصرية بشكل عام ومع قطاع غزة المتمثل بإدارته لحركة حماس بشكل خاص لاتخاذ الحركة موقف داعم للرئيس المعزول محمد مرسي.

قيام حملة اعلامية ضد حركة حماس وقطاع غزة وتقديم قيادات من حركة حماس للمحاكمة وتأزُّم العلاقات المصرية مع حركة حماس منذ 30 يونيو، واتهامها بالاشتراك في عمليات العنف التي شهدتها مصر منذ ذلك التاريخ، مما دفع القضاء المصري إلى إعلان حركة حماس تنظيمًا إرهابيًا، وقيام السلطات المصرية بعملية هدم واسعة للأنفاق مع القطاع.

خلال حرب 2014 على قطاع غزة لم توقف مصر جهودها السياسية والدبلوماسية، طرحت مصر مبادرة لتثبيت وقف دائم لإطلاق النار ولكن رفضت الفصائل الفلسطينية "حركتا حماس والجهاد الإسلامي" المبادرة بدعوى أنها لا تلبي المطالب والشروط الفلسطينية. استمرت الجهود المصرية من أجل تجديد وقف إطلاق النار والتوصل إلى تهدئة جديدة، واستئناف المحادثات والتوصل لاتفاق.

الفصل السادس

مستقبل العلاقات الفلسطينية المصرية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية

- **تمهيد**
- **المبحث الأول:**

تداعيات المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية المستقبلية على الموقف المصري من القضية الفلسطينية

- **المبحث الثاني:**

آليات تعزيز العلاقات الفلسطينية المصرية بما يخدم المشروع الفلسطيني

- **تعقيب**

مستقبل العلاقات الفلسطينية المصرية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية

تمهيد:

مرت القضية لفلسطينية بالعديد من التطورات والأحداث منها الأحداث الداخلية والاقليمية والدولية التي اثرت بالقضية ومنها ما شكل مفترق طرق على الساحة الدولية في ظل حالة من الجمود التي نشهدها استطاعت القيادة الفلسطينية ان تحول العديد من المسارات وتحقق العديد من الانجازات الدبلوماسية والسياسية لصالح الحق الفلسطيني رغم هول الأحداث وخاصة ما مر على الساحة الفلسطينية من عدوان همجي على قطاع غزة ومن ممارسات عدوانية وتجاوزات للقانون والاعراف والمواثيق الدولية من قبل الاحتلال الصهيوني ورغم ذلك واصلت القيادة الفلسطينية وشعبها مسيرة التحدي والانتصار لتتوج تلك المجهودات بسلسلة من الاعترافات الدولية والاوروبية خاصة بالدولة الفلسطينية المستقلة.

المبحث الاول: تداعيات المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية المستقبلية على الموقف المصري من القضية الفلسطينية.

مقدمة :

تمكن الشعب الفلسطيني بصموده ونضاله الطويل عبر هذه الفترة من النكبة والتشرد والاحتلال والاضطهاد الإسرائيلي من المحافظة على قضيته ساخنة ومتماسكة إزاء التحرير والعودة، وبرغم العدوان والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، ورغم التشرد في بقاع الأرض غير أنه ابتكر وسائل متغيرة ومتطورة من النضال والكفاح، سواء ما يتعلق منها بالكفاح المسلح وفق القانون الدولي، أو النضال السياسي عبر المنابر العربية والدولية أو عبر الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال، أو عبر التطوير المستمر بآلية العمل الوطني في كل أماكن وجوده. ولا تزال مسالة العودة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المسألة الجامعة للشعب الفلسطيني والموحدة له في كل تجمعاته وهي تقوم كذلك على وحدة أرضه ما احتل منها عام 1948 أو عام 1967، ولذلك فإن مستقبل القضية لايزال يتسم بالتقدم بغض النظر عن التحديات والترددات وبعض الإعاقات والتراجعات النوعية النسبية هنا وهناك.(الوطن: 2015)

ان القضية الفلسطينية في المرحلة الحالية تمر بتطورات بالغة الأهمية ارتباطا بمجموعة من الأبعاد التي تأتى في مقدمتها موافقة الأمم المتحدة على إعطاء دولة فلسطين عضوية مراقب، وعلى صعيد آخر فإن الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية والتي توجت بقبول فلسطين عضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة وبدعم 138 دولة يعني النجاح الباهر لعرض القضية الفلسطينية وكسب التعاطف والتأييد للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. وهذا يعني انحسار الدبلوماسية الإسرائيلية والتي باتت في حالة دفاعية. ومن الجدير بالذكر أن الدبلوماسية الفلسطينية ستستمر في عرض القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وما تسببه من إحراج للمواقف الأمريكية الداعمة للكيان الإسرائيلي أمام العالم من خلال رفضه إنهاء احتلال دولة(دنيا الوطن: 2013).

فلسطين وردود فعل الجانبين الإسرائيلي والأمريكي بشكل خاص اتجاه تلك الخطوة، وهو ما وضح من خلال تكثيف الاستيطان بالضفة الغربية والقدس الشرقية، ورفض إسرائيل لقرار الأمم المتحدة، فضلًا عن الاحتمالات المصاحبة لاتخاذ كلا الجانبين خطوات متصاعدة تجاه السلطة الفلسطينية بزعامة عباس. في الوقت نفسه، هناك حرص فلسطيني على السعي الجديد لتطوير تلك الخطوة، واستخدامها لصالح إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتحقيق المصالحة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي بين حركتي حماس وفتح، ولصالح توحيد المواقف الفلسطينية، وبما يعكس في مجمله السعي لإيجاد موقف فلسطيني موحد يمكن من خلاله مواجهة الجانب الإسرائيلي لتحقيق أمل الحصول على الحقوق الفلسطينية. (مجلة السياسة الدولية: 2013)

تحديات المشهد الفلسطيني خاصة قضية الانقسام الفلسطيني– الفلسطيني، لا يتبقى أمام صانع القرار في الحقبة الراهنة سوى ورقة وحدة الصف الفلسطيني، من الواضح أن المعضلة أمام القوى التقليدية والقوى الدينية الجديدة تتمثل في غياب هامش المناورة سواء في علاقاتهم بإسرائيل أو بالولايات المتحدة، و إلى أنه بسبب الهيمنة الصهيونية الأمريكية والغربية على القوة والاقتصاد والإعلام، وبحكم ضعف الموقف الاقتصادي، سيكون من المستحيل قيام القوي العربية بمواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل بحكم مصالحهم، وتفاديًا للقيام بأي عمل أمريكي ضدهم، الأمر الذي سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الأمريكان، وبالتالي تزداد حالة الهيمنة والفقر والتبعية الاقتصادية والسياسية.

تلعب قطر دورًا هامًا في القضية الفلسطينية، من خلال دورها المتنامي في الدعم السياسي والعسكري والإعلامي والمالي للقضية الفلسطينية؛ لذا تحاول قطر من خلال إتمام

المصالحة الفلسطينية إثبات نفسها كلاعب مهم على الساحة الإقليمية، مستفيدة من حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها مصر مؤخرًا، ومن جهة أخرى فإن قبول حركة فتح بأن يكون لقطر وتركيا دورًا في المصالحة يأتي نتيجة لغياب الدور المصري من جانب، ومساندة مصر الحكومة الشرعية لفلسطين لرئيس الدولة الفلسطينية محمود عباس، في حين أن تفضيل حركة حماس للدور القطري على الدور المصري نتيجة طبيعية لما بذلته قطر اتجاه قطاع غزة في فترات الحصار، إضافة لعدم قناعه حماس بنزاهة الموقف المصري والعائد لسوء العلاقات بين حماس ومصر.(بيت الحكمة: 2015)

كما يأتي الموقف التركي الداعم للمصالحة الفلسطينية الجارية في قطر لرغبة الحكومة التركية في أن يكون لها دورها إقليميا من خلال القضية الفلسطينية والتي تعتبر حركة حماس من أهم لاعبيها، إضافة إلى رغبة تركيا في تحسين علاقتها مع إسرائيل وذلك بعد تخفيف الحصار عن غزة كما وعدت.

على الصعيد العربي استطاعت القضية الفلسطينية ان تسجل حضورا لافتا للأنظار من خلال مجموعة القرارات التي اتخذت من قبل القادة والوزراء العرب سواء على مستوى القمة او المجلس الوزاري لوزراء الخارجية او على مستوى المندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربية والمجالس المتخصصة كل هذا الامر شكل حالة داعمة من المواقف العربية للموقف الفلسطيني فكانت قمة الكويت تمثل قمة فلسطينية بالدرجة الاولى من خلال تصدرها لاجتماعات القادة العرب وحظيت فلسطين بحالة من الدعم غير المسبوق على الصعيد السياسي رغم الأحداث الطارئة التي تمر بها العديد من الدول العربية والانشغالات الداخلية فأكدت اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب على دعم الموقف الفلسطيني في كافة المحافل بحيث اتخذت القرارات بالإجماع العربي وشكلت اللجان والمجموعات العربية على مستوى الوزراء لمساندة القيادة الفلسطينية في المحافل الدولية بالإضافة الى حالة التوافق والتشاور الدائم والمستمر بين القيادة الفلسطينية والقيادات العربية وما قامت به بعض الدول العربية وخاصة مصر عندما وقفت بجانب الشعب الفلسطيني اثناء العدوان الغاشم على قطاع غزة من قبل الاحتلال والجهد الذى بذل من قبل مصر قيادة وشعبا للوصول الى حالة التهدئة ووقف الجريمة الصهيونية وما قدمته من دعم للمتضررين من ابناء شعبنا الفلسطيني بالإضافة الى مجموعة الدول العربية الاخرى وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ودولة الكويت والجزائر والمغرب وكافة الدول العربية التي ساهمت ووقفت بجانب شعبنا الفلسطيني في محنته سياسيا ومعنويا وماديا الامر الذى يحسب للقيادة الفلسطينية الذى اعاد للقضية اعتبارها ووضعها على سلم اهتمامات الدول

العربية والدولية نتيجة للمواقف المعلنة التي نادت بها القيادة الفلسطينية والا وهى عدم التدخل في الشأن الداخلي العربي والوقوف بجانب استقرار الدول العربية والعمل على هذا الامر رغم بعض الامور التي حاولت تشويش تلك العلاقات في اوقات محددة نتيجة لمواقف البعض الا ان تلك الزوابع اكدت على عمق العلاقة الفلسطينية بالدول العربية وعدم تأثرها بأية امور قد تعكر صفوها واتضح هذا الامر جليا في حجم التعاطي العربي الرسمي والشعبي مع القضية الفلسطينية مما يدلل على ان هناك علاقات تاريخية راسخة لان الجميع يدرك بان الظهير والسند للقضية الفلسطينية هو عمقها العربي المدافع عنها.

ايدت حماس سقوط نظام مبارك، بسبب موقف نظام مبارك المتشدد مع حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية في 2006 كون مصر تشارك الحدود مع قطاع غزة وبالخصوص عبر معبر رفح، والذي يُعدّ الشريان الوحيد الذي يتغذَّى منه القطاع كان نظام مبارك يدير علاقته مع حماس من منظور أمني، وليس منظورًا سياسيًا؛ لحفظ جبهة سيناء من حصول أي توترات أمنية فيها تأتي من قطاع غزة، من خلال شبكة الأنفاق التي يتنفّس من خلالها القطاع اقتصاديًّا.

فرضت مصر على حماس حصارا كاملا(سياسيا واقتصاديا) من قبل الدول الغربية والدول العربية في حين ان حماس تضررت بتصدع النظام السوري، الذي كان آخر الحاضنين العرب لها، وفتح أراضيه تحت تصرفها، مما منحه دورًا إقليميًا ما كان له أن يحظى به دون حماس، والعكس صحيح بالنسبة لمنافستها فتح، مما اضطرهما لـ"إعادة تموضع جديد لتحالفاتها السياسية أما على صعيد العلاقة مع تركيا، فقد جاء التقييم الفلسطيني لمرحلة ما بعد إسقاط بعض الأنظمة العربية، وتلك المرشحة للسقوط، مرتبطًا بانعكاس هذه التغيرات الإقليمية على حركة السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية، على اعتبار أنّها قد توفر لأنقرة زخمًا كبيرًا لإنعاش دورها في القضايا الإقليمية، ومنها القضية الفلسطينية. (مركز الجزيرة للدراسات: 2012)

ويتزايد ذلك على وجه الخصوص مع تراجع التحفظات المصرية، أو الحساسية التي كانت سائدة إبان النظام السابق تجاه الدور التركي، وانشغال مصر "الحراك" بأوضاعها الداخلية، وهو ما ينطبق على السعودية المنشغلة بما يجري حولها وداخلها.

الاتجاه الذي كانت ومازالت له الغلبة في إسرائيل أن الحراكات العربية عمومًا والمصرية خصوصًا ستكون لها تداعيات أمنية واستراتيجية على إسرائيل بعضها سيكون في المدى

القصير، بينما ستظهر آثار بعضها الآخر على المدى البعيد. وبدافع من هذا الإدراك قامت إسرائيل، ومازالت تقوم بأدوار هدفها محاصرة أي خطر قد ينتج عن الحراكات المصرية وغيرها من الحراكات العربية، وخاصة الحراك في سوريا على الأمن الإسرائيلي ومشروع السلام الإسرائيلي الذي فرض نفسه على إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، ابتداء من معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام 1979 وبعدها معاهدة وأدى عربة مع الأردن واتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية، وهو سلام يحول دون تحقيق السلام العادل ويمكن إسرائيل من توسيع الاستيطان وتهويد كل ما تريده من أرض فلسطين وجعل الأمن الإسرائيلي العامل الحاكم لأي اتفاق سلام مع أي طرف عربي.إلى جانب أن الموقف التركي من الثورات العربية كان مبكرًا في تبنيها، على اعتبار أنها امتداد لثورة الشعب الفلسطيني ضد الظلم الذي يعانيه من الاحتلال الإسرائيلي، مما جعل قلوب الفلسطينيين الذين أيدوا في عمومهم تلك الثورات تهتف للأتراك، باعتبارهم المناصرين لقضايا الشعوب، والمنتصرين للمبادئ على حساب المصالح. (المركز العربي للبحوث: 2015)

أن من نتائج الحراكات العربية أن "إسرائيل" ستبقى غير مقبولة ككيان، وأن المقاومة الفلسطينية ستتمتع تدريجًا بحرية أكبر في ساحات عربية عدة، وأن موقع فلسطين وسياسات الدول الإسلامية، وخصوصًا تركيا وإيران، من فلسطين لن تتغير كثيرًا في المدى المنظور؛ أي تأييد تركي لاستراتيجية التفاوض والسلام، وتأييد إيراني للمقاومة وللمواجهة مع "إسرائيل." أن إسرائيل تعاملت مع الربيع العربي وتداعياته بمزيج من الغطرسة، والتخبط والتناقض، والواقعية في بعض الحالات، ولكن دون أن تصل إلى حدّ استخلاص عبر جذرية فالثورة التونسية لم تحظ باهتمام ونقاش كبير في "إسرائيل"، ولكن الاهتمام الإسرائيلي السياسي والإعلامي بالحراكات المصرية كان مكثفًا ومركزًا،، وكانت خسارة مصر مبارك تعني خسارة لملفات أساسية ومركزية ثلاثة؛ هي الصراع في فلسطين، والمشهد السياسي العام في المنطقة والتخلي عن الدور وحتى المصالح المصرية كما أن الولايات المتحدة شعرت في بدايات الثورات العربية وانتفاضات التغيير بالكثير من القلق والارتباك، في ضوء احتمال خسارتها لحلفائها التقليديين، ولاحتمال تغيُّر خريطة المنطقة بما يتعارض مع استراتيجياتها ومصالحها، غير أنها سعت بسرعة للتكيف مع حالة التغيير وحاولت ركوب الموجة وتوجيهها في مسارات تخدم مصالحها، أو على الأقل تخفف من الأضرار المحتملة قدر الإمكان. حيث أنه لم يكن لحركات التغيير مصلحة في استعجال المواجهة مع أمريكا، فإنه ليس لأمريكا أيضًا مصلحة آنية في استعداء حركات التغيير.

وعكست استمرار السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، وتراخِي الضغط باتجاه مسار التسوية، حيث ما تزال مؤسسات صناعة القرار في الولايات الأمريكي تتحدث عن علاقة

استراتيجية راسخة مع اسرائيل وقد حاولت الإدارة الأمريكية الفصل ما بين التغيرات في العالم العربي وبين انعكاساتها الإيجابية المحتملة على الوضع الفلسطيني؛ حيث حاولت منع الأنظمة من القيام بأية إجراءات من شأنها تصعيد العداء مع إسرائيل، وأن تضعف أو تتعطل مسار المبادرات السياسية الأمريكية المتعلقة بفلسطين، باعتبارها بوابة النفوذ الإقليمي وتواجه تحولًا تاريخيًا في موازين القوى الإقليمية، بسبب صعود قوى إقليمية، خاصة إيران وتركيا.

لقد كان الموقف الخليجي بالنسبة للقضية الفلسطينية، في سنة 2013 /2014 شديد التباين فقد برزت قطر كداعم مأدى ومعنوي للقضية الفلسطينية وكوسيط يملك قدرات مناورة مع اسرائيل وفلسطين والفصائل الإسلامية، كما وقفت ضد العدوان على غزة، في المقابل شهد الدعم الخليجي الفلسطينية تراجعًا كبيرًا لأسباب كثيرة، ظهرت فيما يلي: (المركز الديمقراطي العربي للدراسات: 2016)

- تشديد الخناق على حركة المقاومة الاسلامية (حماس) باعتبارها تجسيد (الخطاب الإخواني) الذي تنعته مصر بالإرهاب، وعليه ومع تنامي خطاب الإخوان المسلمين بعد عزل الرئيس المنتخب (مرسي)، فقد التف حول هذا الخطاب قادة دول الخليج العربي ذات الثقل الاستراتيجي: السعودية والإمارات تحديدًا.
- التدمير الممنهج لخيار المقاومة بدعوى مكافحة الإرهاب في سيناء ورفح المصرية، وهو ما انعكس سلبًا على القضية الفلسطينية وجعل كثير من المجلس والمتابعين يؤكدون بأن الخطاب الخليجي ينسجم بشكل متناغم مع الخطاب الاسرائيلي المصري الذي اعتبر ما تقدم به حماس تهديد مباشر للأمن المصري والإقليمي.
- تكميم كل الأفواه التي تدعو إلى دعم القضية الفلسطينية (والمقصود هنا تيار المقاومة) وقد وصل الأمر بالبعض إلى مباركة ما أقّرته جهات قضائية مصرية بتصنيف كتائب القسام – الجناح العسكري لحماس كحركة إرهابية تهدد الأمن القومي المصري.
- تراجع الخطاب الخليجي الداعي إلى "عمليات المصالحة الفلسطينية" والذي تزعمه الملك السعودي الراحل (عبد الله بن عبد العزيز) وبروز (مصر) من جديد كوسيط وُصف بغير "المحايد" في عمليات المصالحة (الفلسطينية / الفلسطينية)

إن الدعم العربي، إذا جاء مبكرًا، سوف يقوّي المركز الفلسطيني، ويخلق أوضاعًا أفضل للتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية. يمكن للضغوطات الدبلوماسية من جانب هذه الدول، خاصة من دول الخليج، وكذلك من الأردن ومصر، التي تملك اتفاقيات اقتصادية وعسكرية مع قوى عالمية كبرى، أن تغير قواعد اللعبة بصورة أسرع، وسوف يكون ذلك أكثر فاعلية بشكل خاص، إذا قامت الدول العربية بتشكيل توجه موحد نحو القضية الفلسطينية.

لا شك أن الوضع الفلسطيني مرتبط بالوضع الإقليمي، ولطالما كانت القضية كلها مرتبطة بالتغيرات الإقليمية ومخرجاتها في المنطقة، وان ما يسمى بالربيع العربي همّش القضيّة

الفلسطينيّة، وانتزعها من صدارة المشهد السياسي العربي والاقليمي والدولي، خصوصًا في ظل تصدر الازمة المصريّة للمشهد، وان الحراكات انعكست سلبًا على الساحة الفلسطينيّة، وخلقت حالة من الاستقطاب بين طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني بين (فتح وحماس) فى ظل هذه الظروف لم تتوقف الجهود العربية للدفع بقضية المصالحة، ولعب عدد من الدول أدوارًا محددة فى هذا الصدد كمصر والسعودية وقطر واليمن لكن هذه الجهود كما سبقت الإشارة نجحت على الورق دون أن تغير من الواقع شيئا فقد كان التغير في مصر في ظل الحراكات المصرية إحدى هذه التغيرات البارزة، ولكن ستظل العلاقة بين فلسطين ومصر ثابتة مهما كان شكل التغير السياسي في مصر، وسواء استقرت مصر سياسيا، أم دخلت في مرحلة من اللاستقرار والعنف الداخلي، فمن المرجو ألا تعود العلاقة إلى ما كانت عليه إبان حكم مبارك وجعلتها المنطلق الذي تحدد على أساسه علاقاتها بالدول الأخرى، وساندت القرارات التي تنصف الحق الفلسطيني في الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية هو مساندة القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني وقيادته دائمًا، وليس كما تشير بعض التوقعات إلى أنهم سيقللون من اهتمامهم بالقضية الفلسطينية وتظل تداعيات المتغيرات الدولية مؤقتًا تزول بزوال تأثيرها، هكذا تبقى القضية الفلسطينية غارقة في معضلتها سواء بسبب المتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة أو بسبب الأوضاع الداخلية الفلسطينية، ان حجم التغييرات الماضية والمقبلة توجب علينا كفلسطينيين أن نوحد جهودنا فالقضية الفلسطينية باعتبارها جزءا هاما من حركة التحرر العربية والعالمية، وما ستكون نتائجها، وهل ستعطي دفعا لاستعادة مصر ودورها على المستوى الاقليمي، واهمية ذلك على الوضع الفلسطيني لان اي تغيير ديمقراطي حقيقي في المنطقة العربية هذا ما يؤكد ان القضية الفلسطينية هي قضية عربية وعالمية وليست فلسطينية فحسب، وتحرير فلسطين يتطلب حشد طاقات الشعب في مواجهة المشروع الصهيوني والخطر الصهيوني، ستكون فرصة للفلسطينيين لتعزيز الوحدة الوطنية في ظل واقع جديد ووضع جديد وبداية معالم مرحلة جديدة، تتطلب استراتيجية جديدة على ضوء المتغيرات العربية، واهمية الحفاظ على الكيان السياسي للشعب الفلسطيني الذي يجسد هويته وشخصيته الوطنية المستقلة بما خدم القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: آليات تعزيز مستقبل العلاقات الفلسطينية المصرية بما يخدم المشروع الفلسطيني.

مقدمة:

بحكم العلاقات التاريخية وعلاقات الجوار والروابط والمصالح المشتركة والأهداف التي نتوحد عليها ونسعى لتحقيقها من أجل النهوض والارتقاء بمستوي الوعي الثقافي والمجتمعي والسياسي لأجل تحقيق أمن واستقرار المنطقة والشعبين الفلسطيني والمصري؛ وتعزيزا لكافة المفاهيم السياسية والاعلامية والثقافية والمجتمعية والتي تعززت عبر عقود طويلة وما زالت بحكم انسجام ثقافي مجتمعي، وتطابق شبه كامل في واقع العمل السياسي، وما يظهر ما بين فترة وأخرى من بعض الهفوات وردت الفعل وعدم الادراك الكامل لمجريات بعض الأحداث وطبيعة العلاقات الثابتة والراسخة .

رؤية مستقبل العلاقة المصرية الفلسطينية:

في مفاهيمنا أتسمت العلاقة بين مصر وحركة حماس على مدار الفترة السابقة بالتوتر والتوتر الشديد أحيانًا، خاصة عقب عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي وسقوط الإخوان المسلمين في مصر، الإ أنها لم تصل لمرحلة الصدام المباشر؛ ولذلك لعدة اعتبارات، أهما مكانة القضية الفلسطينية في وجدان الشعب المصري وقيادته السياسية، ومدى الترابط السياسي والاجتماعي والثقافي بين الشعبيين الفلسطيني والمصري، إلا أن مستقبل هذا الترابط أصبح على المحك، خاصة في ظل تنامي موجات العداء الاعلامي و والشعبي في وسائل الأعلام المصرية لقطاع غزة وحركة حماس بشكل خاص، الأمر الذي يشكل جرس انذار بضرورة تصويب العلاقة في اطارها الصحيح، وهذا الأمر لن يكون سوى عبر بوابة المصالحة الفلسطينية وتوحيد الصف الوطني الفلسطيني. لكن هدم الجيش المصري للأنفاق الحدودية عقب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي منتصف سنة 2013، وتوقف حركة البضائع المهربة والمدخولات المالية على خزينة الحكومة التي تديرها الحركة، وإغلاق معبر رفح البري وعدم فتحه إلا عبر فترات زمنية متباعدة، بالإضافة إلى التوتر السياسي والميداني الشديد الذي خيم على علاقة الحركة بالسلطات المصرية الجديدة، والقطيعة السياسية بينهما، أدخل حماس في أزمة سياسية واقتصادية ومالية خانقة، ووضعها تحت ضغوط هائلة. وجاءت الحرب العدوانية صيف سنة 2014 وما صاحبها من مفاوضات غير مباشرة مع الاحتلال انتهت إلى غير طائل، لتزيد من ثقل الأزمة وتخيّب الآمال المعلقة عليها برفع الحصار أو تخفيفه على أقل تقدير.

أولاً: النظام المصري:

1- تحكُّم مصر في معبر رفح كمعبر وحيد لقطاع غزة مع العالم الخارجي، في ظلّ إغلاق بقية المعابر مع الاحتلال.
2- تمسّك بعض الأطراف الفلسطينية، وخصوصاً السلطة وحركة فتح، بِوساطة مصر "الحصرية" في ملفات المصالحة، ووقف إطلاق النار/ الهدنة، وتبادل الأسرى، ورعاية بقية ملفات القضية الفلسطينية، مما يعطي مصر ميزة تفضيلية عن بقية الدول التي يمكن أن تلعب هذا الدور، ناهيك عن تمسك مصر بلعب هذا الدور.
3- التعاون الاستراتيجي بين النظام في مصر و" إسرائيل" وتنسيق المواقف فيما يتعلق بضبط الحالة في قطاع غزة، وحركة الدخول والخروج منه، وعزل حركة حماس.
4- المتوقع في هذه الفترة القادمة أن يُعيد النظام الجديد لمصر دورها المعتاد في رعاية القضية الفلسطينية.
5- تقديم الدعم والمساعدات للشعب الفلسطيني اثناء الحروب التي وقعت على قطاع غزة ولازالت هذه العلاقات تحظى بالايجابية والتطور بين كلا الطرفين ستبقي مصر حاضة للقضية الفلسطينية .

ثانياً: حركة حماس:

1- إفشال حماس للتدابير والإجراءات التي استهدفت تركيع المقاومة وفرض الشروط عليها، عبر سياسات الاستقواء والحصار والحرب التي شُنت لأكثر من ثلاث مرات، وبقاء سيطرتها على قطاع غزة.
2- محاولة تهدئة الأمور ما بين النظام المصري وحركة حماس، بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد يكون ذلك من خلال دخول بعض الوساطات العربية والإقليمية لإعادة رسم العلاقة، من خلال تعظيم نقاط التقارب بين الطرفين، وصولاً إلى إيجاد صيغة تقبل بها كافة الأطراف ذات العلاقة، تنتهي برفع الحصار عن غزة جزئياً أو كلياً.
3- "هناك محاولات كثيرة لترطيب العلاقات ولكن السلطات المصرية مصرة على إبقاء حالة شبه العداء مع حركة حماس وربطها بخصومتهم للاخوان المسلمين ومحاوزلة الزج بنا في خلافاتهم الداخلية بحيث أن صراع المخابرات العامة والمخابرات الحربية جعلنا في موقف لا نحسد عليه وأوضح ما فيه اختطاف المخابرات الحربية لأربعة من شبابنا كانوا

مسافرين بصورة رسمية وهذا بخلاف موقف المخابرات العامة الرافض لهذا السلوك". (حماد: 2016، مقابلة أجرتها الباحثة)

ثالثا: حكومة رام الله :

1- العلاقة بين الجانب المصري والسلطة الفلسطينية في الضفة عادت إلى ما كانت عليه زمن الرئيس المصري حسني مبارك، بعد أن أعاد النظام المصري تموضعه ضمن منظومة "الاعتدال" العربي، المؤيدة لمسار التسوية السلمية، والمتوافقة مع سياسة قيادة المنظمة والسلطة في رام الله. ولذلك، فقد أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس دعمه خريطة المستقبل المصرية فور إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد اسقاط الجيش حكم الرئيس السابق محمد مرسي.
2- لعب دور إقليمي بالحد الأدنى بحيث يمكن زيادة هذا الدور تدريجياً بما يتناسب مع تحسن الأوضاع في مصر.

ستعاد العلاقات الفلسطينية المصرية الي عهد أفضل وسيتم تعزيزها، وجود مصر بمجلس الامن ستكون قادرة علي رفع ملف القضية الفلسطينية، وستعمل على تحريك ملف المصالحة الفلسطينية وستتحسن العلاقه بين حركة حماس ومصر وستتجاوز الخلافات وقريبا سيتم انفراج بالعلاقة الفلسطينية المصرية (عبد العاطي:2016، مقابلة أجرتها الباحثة).

لن تدوم حالة التوتر بالعلاقات الفلسطينية المصرية لان المدخل الحقيقي للعلاقة بينهم تراتبط البلدين جغرافيا وسياسيا واجتماعيا، ولمصر حق بالدفاع عن امنها القومي، لذلك يجب على الطرفين العمل على المحافظة علي امن البلدين (دياب :2016، مقابلة أجرتها الباحثة)

مصر تنظر الى القضية الفلسطينية على انها قضية رئيسية ومهمة باعتبار فلسطين تاتي في سياق غلاف الأمن القومي المصري وباعتبار ان هناك امتدادات حضارية وجغرافية واجتماعية تربط بين الجانبين الفلسطيني والمصري لذلك مهما حدثت من احداث او وجدت هناك شوائب تعكر صفو العلاقة ستبقى القضية الفلسطينية قضية رئيسية لمصر ومن هنا تاتي العلاقات الفلسطينية المصرية في اطار حالة من الاستمرارية والتطور والرقي

والتواصل نتيجة حالة الادراك من كلى الجانبين بأهمية دور كل طرف ومساندة كل طرف للاخر خاصة في ظل ما تواجهه المنطقة الشرق اوسطية من احداث متتالية ومتعاقبة الامر الذي ينبئ بمستقبل مميز للعلاقات الفلسطينية المصرية اما عن اليات تعزيز هذه العلاقات فتتمثل تلك الاليات بالدرجة الاولى بمجموعة من القواعد التي تعلوها اولا قاعدة احترام الغير وعدم التدخل في الشان الداخلي لاي دولة من كلا الجانبين ومن ثم الحفاظ على مصالح كلى الطرفين في مناطق التقاطع الخارجي وتعزيز عمليات التبادل التجاري والثقافي والرياضي بما يعود بالفائدة على البلدين مع تفعيل دور اللجنة الفلسطينية المصرية المشتركة في كافة القطاعات التي تشكل عوامل التقاء بين الجانبين والتنسيق السياسي المسبق في بعض القضايا التي تهم الطرفين للخروج برؤية موحدة مدعومة وقادرة على استقطاب مجموعة من الاراء الاخرى الداعمة لنفس تلك الرؤية في كافة المحافل الدولية والاقليمية والعربية. (الحرازين :2016، مقابلة أجرتها الباحثة)

النتائج والتوصيات

- النتائج
- التوصيات

النتائج والتوصيات:

في هذه الجزء الأخير من الدراسة، نلخص ما توصلنا له من نتائج البحث الخاص بأثر التحولات في النظام المصري على العلاقات الفلسطينية المصرية من 2011-2015، وكذلك سنقترح بعض التوصيات المبنية على النتائج والية التنفيذ لهذه التوصيات.

أولاً: النتائج:

1. في عهد الرئيس السابق مبارك رعت مصر اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وحرصت على دعم القضية وكانت تبذل مصر الجهود المتواصلة لإنجاز المصالحة الفلسطينية ولكنها كانت جهود المصالحة تبوء بالفشل، بسبب عمق الانقسام الداخلي الفلسطيني.

2. هناك ثوابت مستقرة في السياسة الخارجية المصرية لا تتغير، يفرضها التاريخ والجغرافيا والهوية، وتحقيق الاستقلال الوطني المصري، بالإضافة لوجود بعض القضايا ذات الثبات في أجندة قضايا السياسة الخارجية المصرية مثل القضية الفلسطينية.

3. إن عملية صنع سياسة خارجية بحاجة للتطوير والتفعيل، وبعضها بحاجة للإنشاء والتأسيس وفقًا لرؤية واضحة ومحددة وخاصة بعد غياب دور السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية وتغيرها حسب المراحل الانتقالية للحكم بمصر.

4. الدور التاريخي لمصر في القضية الفلسطينية، وخشية النظام المصري أن تقوم قوى أخرى بملء الفراغ، ما يشكل عبئًا على النظام الجديد للحفاظ على دور مصر الإقليمي فإن لمصر مصالح ثابتة وأساسية تحدد نظرتها وتعاملها مع فلسطين المحتل من قبل إسرائيل.

5. شكلت طبيعة الوضع الفلسطيني المتمثل بالانقسام السياسي والأيديولوجي نوعًا من الازدواجية في العلاقات الفلسطينية الخارجية؛ حيث حكمتها مواقف السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس في قطاع غزة من مجمل القضايا الإقليمية ومنها الحراكات المصرية التي حدثت بمصر من عام 2011 -2015.

6. مصر تشكل حاضنةً سياسيةً واستراتيجيةً وعمقًا اجتماعيًا وعضويًا يربط بين الشعبين المصري والفلسطيني، وهي علاقة لا تحددها الفترة التاريخية الحالية، بل هي عمق وامتداد تاريخي يمتد لآلاف السنيين ودائما ارتبطت الأوضاع السياسية في فلسطين ضعفا أو قوة بالوضع السياسي في مصر.

7. شكل الحراك الشعبي 25يناير 2011، نقطة تحول استراتيجية أعطى حالة اسناد للقضية الفلسطينية وتحسن للعلاقات الفلسطينية المصرية.

8. اتضح من خلال الدراسة وجود أثر جلي للحراك المصري على بعض الملفات الداخلية الفلسطينية كملف الحصار الذي تم تخفيفه على قطاع غزة بشكل عام، وملف تبادل الأسرى الذي تم إنجازه بصفقة وفاء الأحرار. ولكن الحراك المصري لم يؤتي ثماره في ملف المصالحة وإن نجحت في توقيع اتفاق المصالحة من قبل طرفي الانقسام على الساحة الداخلية الفلسطينية وعقد سلسلة لقاءات بينهما.

9. تسلم الرئيس محمد مرسي الرئيس السابق لحزب الحرية والعدالة حكم مصر بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، اتخذ موقف بوقف إطلاق النار من كلا الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي بعد العدوان على قطاع غزة عام 2012 وكان هذا القرار ليس بصالح قطاع غزة.

10. موقف حماس وتأييدهم الكامل للرئيس مرسي أعطى نمطًا من المبررات، لبعض المتصيدين في مصر، للقضية الفلسطينية وللعلاقات التقليدية مع مصر، حتى إن إعلاميين كثيرين وكتاب ومحللين سياسيين ووجوه سياسية عديدة قاموا بتصعيد الحملة الإعلامية ضد معظم الفلسطينيين الذين وقفوا في معظمهم مع التغييرات المصرية الجديدة.

11. بعد حراك 30 يونيو نتج عنه حالة من الجفاء والتوتر في العلاقات المصرية الفلسطينية المصرية بشكل عام ومع قطاع غزة المتمثل بإدارته لحركة حماس بشكل خاص لاتخاذ الحركة موقف داعم للرئيس المعزول محمد مرسي.

12. قيام حملة اعلامية ضد حركة حماس وقطاع غزة وتقديم قيادات من حركة حماس للمحاكمة وتأزُّم العلاقات المصرية مع حركة حماس منذ 30 يونيو، واتهامها بالاشتراك في عمليات العنف التي شهدتها مصر منذ ذلك التاريخ، مما دفع القضاء المصري إلى إعلان حركة حماس تنظيمًا إرهابيًا، وقيام السلطات المصرية بعملية هدم واسعة للأنفاق مع القطاع.

13. قيام الجانب المصري بإقامة منطقة عازلة بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية وقام بتدمير الأنفاق أثر على الأوضاع الاقتصادية، وساهم إغلاق معبر رفح بتدهور الاوضاع الصحية وعدم تمكن المرضي بالعلاج بالخارج.

14. توترت الاوضاع السياسية الداخلية المصرية أدى إلى قيام حراك جديد من قبل الشعب المصري بمساندة الجيش بعزل الرئيس محمد مرسي مما اثرت على الاوضاع الداخلية

الفلسطينية في قطاع غزة بعد ان كان حكم الرئيس مرسي مؤيد وداعم للقطاع وظهرت تلك الفترة من حكمه إنعاش لقطاع غزة.

15. خلال حرب 2014 على قطاع غزة لم توقف مصر جهودها السياسية والدبلوماسية، طرحت مصر مبادرة لتثبيت وقف دائم لإطلاق النار ولكن رفضت الفصائل الفلسطينية "حركتا حماس والجهاد الإسلامي" المبادرة بدعوى أنها لا تلبي المطالب والشروط الفلسطينية. استمرت الجهود المصرية من أجل تجديد وقف إطلاق النار والتوصل إلى تهدئة جديدة، واستئناف المحادثات والتوصل لاتفاق.

ثانياً: التوصيات:

1- التأكيد على القضية الفلسطينية قضية مركزية على قضية اللاجئين وقرار 194، والتأكيد على حق عودتهم إلى ديارهم وقراهم التي هُجِّروا منها عام 1948م والتعويض عن سنوات الحرمان والقهر.

التأكيد على قضية اللاجئين في جميع المحافل الدولية وبوساطة الدور المصري في تحقيق نتيجة في هذا الملف.

2- اشراك مصر في الملفات الفلسطينية الداخلية لتأكيد على علاقة فلسطين بمصر ودورها في تحقيق المصالح المشتركة

التأكيد على تطبيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الداخلي، وحلّ كافة الملفات والقضايا العالقة بما فيها ملف المعابر، بما ينزع كافة الذرائع التي تحول دون فتح معبر رفح، ورفع القيود المشددة عن المعابر التجارية مع الاحتلال.

3-الإبقاء على العلاقة المشتركة بين فلسطين ومصر فوق كل الاعتبارات، هذا الارتباط سيساهم حتمًا في انهاء الاحتلال.

توصي الباحثة على ضرورة تشكيل طاقم وطني فلسطيني للتفاوض ودعم الموقف العربي بشكل عام والموقف المصري بشكل خاص من أجل تدعيم الحقوق الفلسطينية

4-ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني فورًا وعودة اللحمة الوطنية التي باتت اليوم أحد أهم أحلام الشعب الفلسطيني، من أجل مواجهة التحديات والصعوبات والعراقيل التي تقف حائلًا امام العلاقات المشتركة بين فلسطين ومصر.

توصي الباحثة على ضرورة ممارسة ضغوطات شعبية أكبر على حركتي فتح وحماس لنفض غبار الانقسام، من خلال تنظيم المسيرات والاعتصامات والإضرابات واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية، وبمشاركة الشتات الفلسطيني.

5-التأكيد على الدور المصري لاستكمال المشروع الوطني الفلسطيني، وتفعيل دور المؤسسات الفلسطينية، لمواجهة التحديات وإعادة الوحدة الفلسطينية، ووحدة النظام السياسي الفلسطيني بما يخدم القضية الفلسطينية وملفاتها.

توصي الباحثة علي ضرورة ان تعمل مصر على تبني الثوابت الفلسطينية المتفق عليها بين كافة الفصائل الفلسطينية والتي تعتبرها مصر مدخلا اساسيا للتوافق الوطني وبالتالي ستدعم

مصر الملف الفلسطيني وتصبح في المربع السياسي والدبلوماسي لتكون عنصر ضغط على اسرائيل من اجل التقدم في حل القضية الفلسطينية.

6- تعزيز العلاقات الفلسطينية المصرية، وعدم تهميش أي من الاطراف الفلسطيني والمصري، وتذليل كل العقبات الداخلية والخارجية المفروضة على قطاع غزة، للقيام بدوره في حماية الحدود المصرية المشتركة للمحافظة على الامن القومي المصري.

توصي الباحثة على ضرورة إنهاء الأزمة بين حماس والسلطات المصرية، وتحييد الجانب الإنساني والاقتصادي

7-اعادة العلاقة مع مصر إلى وضعها الطبيعي وفق السياق التاريخي المديد بينها وبين فلسطين، وأن تعمل الحكومة في رام الله وقطاع غزة على إزالة جميع ما يعكر صفو هذه العلاقة مع مصر.

توصي الباحثة على ضرورة تناول قضايا العلاقات الفلسطينية المصرية، وعدم الخروج عن السياق العام وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الحزبية.

8- تعزيز شفافية بين الجانبين الفلسطيني والمصري على كافة المستويات الرسمية والاعلامية.

توصي الباحثة على ضرورة عدم التعاطي مع ترويج الشائعات والعمل على الاستفادة من الصحافة الالكترونية والإعلام الجديد على المستوي الشعبي والجماهيري لكلا الطرفين، لتحقيق نوع من التواصل بين الجانبين، لتصحيح المفاهيم والأخطاء، على مستوي القضايا الفلسطينية المصرية لأنها تخدم الاحتلال فقط.

9- وضع آلية عمل مشتركة تشعر مصر من خلالها حرص قطاع غزة على استقرار الأمن المصري، والذي من شأنه أن يشكل أساسًا لانطلاق علاقة منظمة مع مصر تعود بالفائدة على الجميع.

توصي الباحثة على ضرورة ترسيخ منظومة قيمة لإعادة الروابط السياسية والاجتماعية التي تأثرت بفعل الحراكات في النظام السياسي المصري الجديد الذي انعكس على مقومات المجتمع الفلسطيني والأخذ بعين الاعتبار الدور المصري في خدمة القضية المصرية ووضع استراتيجية جديدة للعلاقات بما يخدم الطرفين الفلسطيني والمصري.

المـراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية
- المقابلات

أولاً: -المراجع العربية

1- الكتب

- ابراهيم. سعد الدين واخرون: (2000) " ازمة الديمقراطية في الوطن العربي " ط3- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ابو الريش. سعيد: (2005) " جمال عبد الناصر اخر العرب " ط1-مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ابو النمل. حسين: (1979) ": قطاع غزة 1948 – 1967، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية"، ط1-منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- ابو سعده، مخيمر. (2003)" : مقدمة في العلوم السياسية "،ط2، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين.
- ابو شاويش. محارب: (2003) " تغطية الصحافة المصرية للممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين خلال جهود التسوية السلمية 1996-2000"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
- ابو طالب. حسين: (2003)، ندوة بعنوان " الدور الاقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة "، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- ابو عمرو. زياد (1987) " أصول الحركات السياسية في قطاع غزة (1948-1967)"، ط1-مؤسسة الاسوار، عكا، فلسطين.
- ابو غزالة. حاتم: (1979) "كامب ديفيد تسوية ام تصفية " ط1 – جمعية عمال المطابع التعاونية، نابلس، فلسطين.
- ابوطالب. حسن، عبد الوهاب. ايمن: (1997) "الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الاقليمي 1990-1995" "، في "تسوية الصراع العربي الإسرائيلي: دور مصر الإقليمي"، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.
- احمد. احمد واخرون: (2010) (تحرير نيفين مسعد)" كيف يصنع القرار في الانظمة العربية " ط1-مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- الازعر. محمد خالد: (1987) " المقاومة في قطاع غزة 1967 – 1985" ط 1 – دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.
- الأزعر. محمد خالد: (1998) " حكومة عموم فلسطين " ط 1 – دار الشروق، عمان، الاردن.
- بيضون. احمد، واخرون: (2002) " ثورة 23 يوليو حصيلة ودروس " ط 1 – مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- جبارة. تيسير: (1998) " تاريخ فلسطين "، ط 1–دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- حمدان. محمد سعيد: (2006) " سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية 1948–1956 "، ط1 –دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الخزرجي، تامر كامل محمد (2004): "النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة"، ط1–دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- خشاب. الفت احمد: (2008) " تاريخ تطور حدود مصر: وتأثيره على الأمن القومي المصر [المصري]"، ط1 – دار الشروق، القاهرة، مصر.
- خلف. صلاح (ابو اياد): (1996) " فلسطيني بلا هويه" لقاءات مع الكاتب الفرنسي: اريك رولر، ترجمها إلى العربية: نصير مروة"، ط2–دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الاردن.
- الخولي. حسن صبري: (1968) " فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والاستعمار " ط1– مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، الجمهورية العربية المتحدة.
- زايد. احمد: (2011)" اركيولوجيا الثورة واعادة البعث للطبقة الوسطى الديمقراطية"، العدد 42، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر.
- زرنوقة. صلاح: (1993) " انماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، ط2– مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

- شادي. صلاح: (2006) " صفحات من التاريخ حصاد العمر" ط1 – دار التوزيع والنشر الاسلامية، السيدة زينب – القاهرة، مصر.

- الشاذلي، يوسف. (2013): " الصراع العربي –الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية–مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير "، ط1– مكتبة كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

- الشاذلي، يوسف. (2013): " الصراع العربي –الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية–مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير "، ط1–مكتبة كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

- الصوراني. غازي: (1993) " قطاع غزة 1948 – 1957 دراسة تاريخية سياسية اجتماعية " ط1 – دار المبتدأ، بيروت، لبنان.

- العارف. عارف: (2007)"النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود "المجلد الاول. ط2– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

- عبد الدائم. عبد الله: (1998) " تقييم عام "لحرب " عام 1948 " ط1 – دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

- عبد الرحمن. عواطف: (1980) " مصر والقضية الفلسطينية " ط1–سلسلة عالم المعرفة، الكويت.

- عبد الرحمن. عواطف: (1980) " مصر والقضية الفلسطينية، سلسلة عالم المعرفة، ط 1 – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت

- عبد الرحمن. عواطف: (1989) "مصر وفلسطين " ط 3–العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- عبد الفتاح. اسماعيل: (2001) " ادارة الصراعات والازمات الدولية تطبيق على الصراع الغربي (الاسرائيلي) " ط1 – العرب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- العقاد. صلاح: (1968) " قضية فلسطين المرحلة الحرجة 1945–1956 " معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

- العقاد. صلاح: (1970) " المشرق العربي المعاصر " ط 1 – مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.

- علوش. ناجي: (1964) " المسيرة إلى فلسطين " ط1–دار الطباعة، بيروت، لبنان.
- علي. فلاح: (1982) " الحرب العربية الاسرائيلية 1945–1949" ط 2 –المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- عمرو. عدنان: (2009)" الادارة المحلية في فلسطين (1850–1991)" مجلد 1، ط1–منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.
- غانم. ابراهيم: (2011) " وثائق قضية فلسطين في ملفات الاخوان المسلمين (1928–1948). مكتبة الشروق الدولية. مصر الجديدة. مصر.
- غنايم. زهير: (2007) "وثائق القضية الفلسطينية"المجلد الاول. ط 1 – دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
- فريد. عبد المجيد: (1979) " من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية الدولية (1967 – 1970) "، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت لبنان.
- فريد. عبد المجيد: (1979) " من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية (1967 – 1970) " ط1–مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، لبنان.
- فوزي. محمد: (1990) "كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر" ط1–مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- القرش. محمد فتحي: (2012) " المشروع المصري للنهضة " ط1–مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- مذكرات التل. عبد الله: (1959) " كارثة فلسطين " ط 1 – دار القلم، القاهرة، مصر.
- المرشد. عباس: (2012)" ائتلاف شباب 14 فبراير المجتمع الثاني والزمن الجديد " مركز البحرين للدراسات في لندن، لندن، بريطانيا.
- المزيني. مصطفي: (2002) " تأثير العلاقات الامريكية (الإسرائيلية) على العلاقات الامريكية المصرية (1948–1956) " الدار العربية للنشر والتوزيع. طبرق، ليبيا.
- مقلد. اسماعيل: (2001) " العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع"، ط1– جامعة اسيوط، اسيوط، مصر.

- مقلد، إسماعيل. (1994): "موسوعة العلوم السياسية"، ط1–المكتبة الاكاديمية، الدقي، مصر.
- منتصر. صلاح: (2003) " من عرابي إلى عبد الناصر قراءة جديدة للتاريخ " ط1– دار الشروق، القاهرة، مصر.
- نافعة. حسن: (1986) " مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة " ط2–مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- نافعة. حسن: (1997) " انعكاسات تجديد المشروع القومي على مكانة مصر العالمية"، في "مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة"، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، مصر.
- هيكل. محمد حسنين: (1996) " سلام الاوهام: اوسلو ما قبلها وما بعدها " ط1 – دار الشروق، القاهرة، مصر.
- هيكل. محمد: (1983) " قصة السويس اخر المعارك في عصر العملاقة " ط3–شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
- هيكل. محمد: (1990) " قصة بداية عصر انور السادات " ط 20 – شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
- هيكل. محمد: (1996) " عواصف الحرب وعواصف السلام (المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل) " ج 2، ط3 – دار الشروق، القاهرة، مصر.
- هيكل. محمد: (1996)" عواصف الحرب وعواصف السلام (المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل) "، ج 2، ط2–دار الشروق، القاهرة، مصر.
- هيكل. محمد: (2000) " حديث المبادرة " ط1–دار الشروق، بيروت، لبنان.
- هيكل. محمد: (2002) " حديث المبادرة " ط1 – دار الشرق، بيروت، لبنان.
- يافعة. حسن: (1984) " مصر والصراع العربي الاسرائيلي " ط1–مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

2- رسائل ماجيستير ودكتوراة

- ابو الهطل. عبير: (2015) " السياسة المصرية تجاه قطاع غزة (2006-2013) "، رسالة ماجيستير غير منشورة، دراسات في الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

ابو خلف. نايف: (2011) " القضية الفلسطينية ما بين 1973-1991 " في دراسات فلسطينية. رسالة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- أبو لبدة. نظمي عيسى: (2004) " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1991-2000 " أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

- ابوشاويش، كمال (2012): " ثورة 25 يناير في مصر أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية". (رسالة ماجيستير غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

- جبر. فواز: (2013) " أثر ثورة 25 يناير كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية " رسالة ماجيستير غير منشورة، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

- الجبور. محمد: (2014) " الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية " رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

- حجازي. غياث: (2012) "ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2010" رسالة ماجيستير غير منشورة، في التخطيط والتنمية السياسة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- خلة. محمد: (2006) " مصر والصراع العربي الاسرائيلي (1967 - 1979) "، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم البحوث والدراسات التاريخية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- خليل. عادل: (2003) " الاعلام والراي العام للدراسة حول تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية "، مركز دراسات الوحدة العربية، اطروحة دكتوراه، بيروت، لبنان.
- زهـران. جمـال: (1983) " السياسـة الخارجيـة لمصـر (1970-1981)، رسـالة ماجيستير، جامعة القاهرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- الشافعي. نادية: (2007) " تعديل المادة 76 من الدستور والحراك السياسي في مصر عـام 2005: دراسـة الانتخابـات الرئاسـية المصـرية " رسـالة ماجيسـتير، قسـم العلـوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

3-التقاريروالصحف والدوريات

- الاشعل. عبد الله: (2014) "مصر والقضية الفلسطينية التطورات والمسارات المحتملة " تقيـيم اسـتراتيجي 2013 – تقـدير اسـتراتيجي 2014، مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان.
- الأيوبي، محمد. (2011): "انعكاسات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية" (تقرير) صحيفة فلسطين – الوسط للإعلام والنشر، غزة ' فلسطين.
- التقـدير الاسـتراتيجي (24): مفاوضـات التقريـب غيـر المباشـرة بـين الفلسـطينيين والإسرائيليين، الخلفيات واحتمالات النجاح والفشل، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز/ يوليو 2010.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني: (2012) (محرر) محسن صالح، عام 2011، ط1- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- الصغير. جاسم: " الأنظمة العربية والإصلاح السياسي" العدد 1221، الحوار المتمدن، بتاريخ 7 يونيو 2005.
- الفقي. مصطفي: (2011) " مصر واسرائيل بعد ثورة 25 يناير " جريدة دار الحياة السعودية، الرياض، السعودية.

- المصري. هاني. (2011): " فتح معبر رفح: سياسة مصر الجديدة تثير مخاوف أمنية إسرائيلية " دراسة استراتيجيّة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجيّة (مسارات)، رام الله، فلسطين.
- المصري، هاني. (2014): " تداعيات «الربيع العربي» على مستقبل القضيّة الفلسطينيّة" دراسة استراتيجيّة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجيّة (مسارات)، 2014/01/30.
- بشارة. عزمي: (2011) " الثورة والقابلية للثورة " المركز العربي ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
- بوجنال، محمد (2011): "في مفاهيم الحراك الانتفاضة المغرب كنموذج " ،(مجلة الحوار المتمدن)،العدد 3589، كازابلانكا، المغرب.
- تقدير استراتيجي (59): (2013) الجهود الأمريكية لإحياء عملية التسوية السلمية واحتمالات نجاحه، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان.
- تقدير استراتيجي (60): (2013) " الإجراءات المصرية في شبه جزيرة سيناء وانعكاساتها المحتملة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان.
- تقدير استراتيجي (62) :(2013) " مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء الانقلاب" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان.
- تقدير استراتيجي (83): (2015) " العلاقة مع المقاومة في قطاع غزة "، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، لبنان.
- تقدير استراتيجي (83): (2015) " أثر الإجراءات المصرية على مستقبل العلاقة مع المقاومة في قطاع غزة "، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان
- تقدير استراتيجي (87): " حصار قطاع غزة: آليات الخروج من المأزق وفرص النجاح"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، لبنان.
- تقدير استراتيجي. (2014): "مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الانتخابات المصرية "، العدد (68)، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، لبنان.

- تقدير استراتيجي. (2014): "مستقبل العلاقات المصرية الفلسطينية بعد الانتخابات المصرية "، العدد (68)، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، لبنان.

- تقدير استراتيجي: (2014) " اتفاق الشاطئ ومستقبل المصالحة الفلسطينية " مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، لبنان.
- تقرير معلومات (23): (2012) " الموقف الاسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية " تحرير (محسن صالح)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- جريدة نيويورك تايمز، حديث مع الرئيس المصري محمد مرسي، عملية السلام بين مصر واسرائيل وعلاقتها بفلسطين. 23 سبتمبر 2012
- زبون. كفاح: (2014) " بعد 50 يوما.. نهاية حرب غزة " العدد 13057، وكالة الشرق الاوسط، الرياض، السعودية.
- سعد. وائل: (2013) " أثر الانقلاب العسكري في مصر في القضية الفلسطينية " مجلة شؤون الأوسط، العدد 146، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان
- صالح. محسن: (2009)" تقرير معلومات (7) " مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- عبد العاطي. عمرو: " المنطقة المتأزمة: الثورات العربية بعد 4 سنوات. هل أخفق التغيير؟ (ملف)، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 22-1-2015
- محمد. عبد العليم: (2012) "مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية"، مجلة مشرق نامة، العدد1، مركز الدراسات الإقليمية القاهرة. مصر.
- مصلح. احمد: (2007) " السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة والاثار والمخاطر " العدد 3 –مجلة سياسيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر.
- معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل (واشنطن 1979/3/26) مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- من خطاب الرئيس مبارك أمام مجلس الشعب والشورى بمناسبة الدورة البرلمانية الجديدة، في 2002/11/16

- موسي. رندا: (2014) " لقاء العدد مع الوزير نبيل فهمي حول السياسة الخارجية المصرية " الاهرام، المجلة السياسية الدولية، القاهرة، مصر.
- أبو زيد. محمد: (2012) " الثورة والسياسة الخارجية المصرية، الاستمرارية والتغير، كدراسات استراتيجية"، العدد 229، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.
- ابو سرية. رجب: (2004) " خطة الانفصال: ماذا لو كان الحمل كاذبا " جريدة الايام، رام الله. فلسطين.
- أبو عامود. محمد سعد: (1998) "الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي"، من خطاب للرئيس مبارك، النص مأخوذ عن د. أبو عامود. عدد (158)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر.
- البشتاوي. عماد: (2014) " الربيع العربي وفلسطين " عدد 255، مركز الابحاث شؤون فلسطينية، رام الله، فلسطين.
- بشور. معن: (2012) " معركة غزة وتداعياتها " العدد 406، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- تقرير معلومات. (2014). " مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014"، العدد (27)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت ، لبنان.
- تقرير معلومات. (2014). " مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014"، العدد (27)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت ، لبنان.
- جريدة القدس: (2011) " واخيرا اصطلحوا " العدد 14987، جريدة القدس، رام الله، فلسطين.
- جمعة. محمد: (2005) " الدور المصري في خطة الانفصال " عدد اكتوبر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر.

- جمعة. محمد: (2012) "العلاقات العربية الفلسطينية، مستجدات ما بعد الثورة"، كراسات استراتيجية، العدد، 230، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.
- جمعة، محمد. (2015): "العلاقات العربية الفلسطينية مستجدات ما بعد الثورات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.
- الجمل. محمد غازي: (2012) " المشهد الاستراتيجي بعد العدوان الاسرائيلي على غزة في العام 2012 "، وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، الاردن.
- حديث للدكتور مصطفي خليل، رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري: (1984) " الوثائق الفلسطينية العربي لعام 1979 " مؤسسة الدراسات الفلسطينية: مركز الوثائق والدراسات، بيروت، لبنان.
- دمشق: (2010) "وفدان من حماس وفتح يبحثان ملف المصالحة"، جريدة الأيام، العدد 5280، رام الله، فلسطين.
- سليم. محمد السيد: (2003) "ثورة يوليو والدور الخارجي المصري"، عدد (149)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة. مصر.

–صالح. محسن: (2008) " صراع الارادات: السلوك الامني لفتح وحماس والاطراف المعنية 2006–2007". ملف الامن في السلطة الفلسطينية (2)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

- الصوراني. غازي: (1990) " قطاع غزة (1948–1956)"، مجلة صامد السياسي، العدد 84، تونس.
- عبد الجواد. جمال: "مصر والعالم العربي"، في "نهضة مصر والنظام الدولي: المواجهة أم المناورة؟"، (تحرير) محمد السيد. سعيد، (1997) ' مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.
- عبد الجواد. جمال: (1999) " تعقيدات وآفاق التسوية في الانتخابات الإسرائيلية 1999 "، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.

- عبد الغني. يسري: (1990) " سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية " ط1–مجلة عالم الكتب، الرياض السعودية.
- عجور. محمود معاذ: (2011) " قلق في تل ابيب: الموقف من ثورة 25 يناير "، العدد 184، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر.
- عمران. محمد: (2002) " اداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري "، ورقة عمل مقدمة لصندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات.
- القرعى. أحمد يوسف: (1999)"رؤية مصرية لأوليات الأجندة العالمية"، عدد (138)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر.
- مجلة مختارات إسرائيلية، (2012) "حول علاقة حماس بمصر بعد الثورة". العدد 212، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة. مصر.
- محسن. تيسير: (2012) " المصالحة المجتمعية الفلسطينية: إلى اين؟ رؤية تحليلية " العدد 258، مركز الابحاث شؤون فلسطينية، رام الله، فلسطين.
- محمود. احمد: (2000) " القوات المسلحة والسياسة الخارجية المصرية " العدد (39)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر.
- مسيف. مسيف: (2000) " التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية واقعها وافاقها المستقبلية " معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- نجيب. محمد: (2012) " افاق الانفتاح تلوح في الافق لعلاقة اقتصادية متينة "، عدد (2)، صحيفة الاقتصادية، غزة، فلسطين.
- نصار. آية ولأخرون: (2012) " الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات الحديثة " المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، قطر.
- النعامي. صالح: (2012)" صفحة جديدة في العلاقات بين مصر وحماس بعد فوز مرسي " العدد 12349، جريدة الشرق الاوسط –جريدة العرب الدولية، الشركة السعودية البريطانية للأبحاث والتسويق، السعودية.
- الوقائع الفلسطينية: العدد 157، 1960/11/15، ص 1088.
- الوقائع المصرية: العدد 11، تاريخ 1948/9/8، ص 420.

- يديعوت: ناحوم برنياع، يريد الجميع الخروج على نحو جيد، 2012/11/21، معاريف: إيلي بردن شتاين، في اللحظة الأخيرة: الخلاف بين حماس وإسرائيل منع التهدئة، 2012/11/21.

4- مواقع انترنت

- خطاب الرئيس السادات في افتتاح الدورة الاولي لمجلس الشعب الجديد في 11 نوفمبر 1976، موقع الرئيس السادات، تاريخ الاقتباس: 3مارس 2016.
http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=506
- محاكمة مبارك تستحوذ على اهتمام المصريين والعرب". رويترز. 24 مايو 2011. اطلع عليه بتاريخ 24 مايو 2011.

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7720KI20110803

- مبارك في ارشيف الجزيرة 2007.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/4/24/%D8%AD%D8%B3%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83

- إعلان القاهرة 2005، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894

- الورقة المصرية للمصالحة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: 26-2-2009

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4922

- مصطفي. محمد فتوح: (2013) " اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية " الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مصر.

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1867#.VtuC1PITLIV

- قناة الجزيرة: شرعية رئيس السلطة الفلسطينية بعد انتهاء ولايته، حوار مع أحمد الخالدي/ رئيس لجنة صياغة الدستور الفلسطيني، برنامج بلا حدود،1 أكتوبر 2008م

http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2008/10/6/%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%AA%D9%87

- خطاب الرئيس السادات في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة في 12 مارس 1977. موقع الرئيس السادات، تاريخ الاقتباس، 2013.

http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=553

- المركز المصري للشؤون الخارجية

WWW.ecfa-egypt.org

- الإسكندراني. إسماعيل: (2014) " فلسطينيو سيناء بين النكبة والنكسة وكامب ديفيد"، السفير العربي، القاهرة، مصر.

http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=1859&refsite=arabi&reftype=articles&refzonearticles

- ابو عيد. فايز: " اللاجئون الفلسطينيون رحلة تيه لا تنتهي إلا بالعودة إلى أرض الوطن " لاجئ نت، بيروت، لبنان.

http://laji-net.net/arabic/Default.asp?ContentID=30275&menuID=

- حلمي. نبيل أحمد: (2014) " قانونية معبر رفح والتحالف الإسرائيلي الحمساوي"، صحيفة المصري اليوم

http://www.almasryalyoum.com/news/details/493820

- أبو الحسن. جمال (2014)، "مصر لا يجب أن تفتح معبر رفح"، صحيفة المصري اليوم.

http://www.almasryalyoum.com/news/details/490242

- معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية: (2015) "ندوة سياسية حول معبر رفح سياسيون لا يوجد أي مبرر مقنع لإغلاق معبر رفح"

http://pal-studies.ps/details.php?id=489

- الجزيرة نت: (2015) " معبر رفح يمر بأسوأ فترات إغلاقه عام 2015 "-

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/11/7/%D9%85%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%B1%D9%81%D8%AD-%D9%8A%D9%85%D8%B1-%D8%A8%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A3-%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%87-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2015

- عبد الجواد. مال: (2014) " في إدارة العلاقة مع قطاع غزة، صحيفة الوطن المصرية،"

http://www.elwatannews.com/news/details/523690

- طه. احمد: (2012) " الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة... بين الانطلاق والتعثر"

http://www.jadaliyya.com/pages/index/8647/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-...-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-

- اريك تراجر: (2014)" مصر السيسي والنزاع في غزة"، معهد واشنطن.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/sisis-egypt-and-the-gaza-conflict

- الموسوعة الفلسطينية: (2014) " القمة العربية – مؤتمرات "

http://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

- ابراهيم. شيماء: (2014) "مصر والقضية الفلسطينية منذ 1948 إلى 2014"، شبكة الاخبار العربية

http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=89671#.VuS9oVnanIU

- البديل: (2014) " السيسي: مصر لن تتخلى عن دعم القضية الفلسطينية " مقابلة مع وكالة البديل.

http://elbadil.com/2014/08/24/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%86-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3/

- سكاي نيوز: (2014) " السيسي يؤكد وقوف مصر مع الفلسطينيين" مقابلة مع قناة سكاي نيوز.

http://www.skynewsarabia.com/web/article/676670/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D9%94%D9%83%D8%AF-%D9%88%D9%82%D9%88%D9%81-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86

- كلمة مرسي: بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة، بوابة الاهرام، 30-6-2012

http://gate.ahram.org.eg/News/226294.aspx

- عبد العليم محمد: الثورات العربية والقضية الفلسطينية، الأهرام، 5- 6 -2012

http://www.ahram.org.eg/archive/Issues-Views/News/147860.aspx

- احمد. احمد سيد: مستقبل العلاقات المصرية الامريكية، جريدة الاهرام، 12 اغسطس 2015.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/420369.aspx

- الشرقاوي. باكينام: (2011) " ادارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات "، موقع الاهرام الرقمي.

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=891324

- الانباء: أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية، بركسل، بلجيكا الاثنين 31 يناير 2011

http://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/168947/31-01-2011-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%85%D8%AA%D8%B1%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/

- عقل. طارق: (2012) " بحث وكتاب عن ثورة 25 يناير " المنيا، مصر.

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/07/09/265318.html

- مركز الجزيرة للدراسات: " مصر نحو الجمهورية الثانية، الندوة الثالثة. 17-10-2011.

http://studies.aljazeera.net/ar/events/2011/02/201172113014156947.html

- جريدة الشروق: خبير اقتصادي: ثورة 25 يناير ليست مسؤولة عن الأزمة الاقتصادية الحالية، 25-5-2011

https://www.arabfinance.com/2015/Pages/news/newsdetails.aspx?id=196754&lang=ar&repcat=egne

- الجزيرة: (2011) " غنيم يشعل الثورة.

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/7/%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%B7%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%BA%D9%86%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9

- كامل. حمد خميس: (2012)" المؤثرات الثقافية:" ندوة" قراءة في مسارات ثورة يناير وخرائطها المعرفية بعد عام ونصف عام"، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، مصر.

http://www.siyassa.org.eg/Portal/6/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/140.aspx

- الجزيرة: (2005) القانون 162 لسنة 1958 المعروف بقانون الطوارئ.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/46609207-599c-4f9d-ad6e-618fec866c14

- جريدة الكرمل: (2012) " انعكاس الثورة المصرية على حل القضية الفلسطينية "

http://carmelpost.co/%D8%A5%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84/3122600

- الهيئة العامة للاستعلامات: تنحّي حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية، 11 فبراير 2011.

http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julythree.html

- عوض. علاء: الثورة المصرية... نتائج وتوقعات، 25 ابريل 2011

http://www.marxy.com/middleeast/egypt/results-andprospects260411.htm

- أبو طالب. حسن: السّياسيّ والاستراتيجي في صفقة جلعاد شاليط، سويس انفو، وكالة رويترز بتاريخ 18 أكتوبر 2011.

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=31367504

- بدير. محمد: عِبَر صفقة شاليط: "حكمة" جابوتنسكي مقلوبة على إسرائيل، صحيفة الأخبار اللبنانية، 2011/10/25

http://www.al-akhbar.com/node/24385

- معبر رفح: (2011) مسلك – مركز للدفاع عن حرية الحركة

http://gisha.org/ar/gazzamap/578/

- قشطة. تامر: اغلاق الأنفاق "كابوس يؤرق" الفلسطينيين ويهدد اقتصادهم، فلسطين اون لاين، 14 اكتوبر 2012.

http://felesteen.ps/details/news/80145/%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%83%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3-%D9%8A%D8%A4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%87%D9%85.html

- ناصر. سميحة: (2016) " كيف تفاعلت فلسطين مع ثورة 25 يناير عبر خمس سنوات؟" صحيفة اضاءت.

http://ida2at.com/how-to-interact-with-the-palestine-revolution-of-january-25-over-five-years/

- انتخابات مصر: (2012) " لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية "

https://www.elections.eg/

- شعبان. محمد: 2013 " عام على مجزرة العار " صحيفة الوفد

http://alwafd.org/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%80%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/517679-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B1

- الشرق الاوسط: (2012) " حالة استنفار قصوى في غزة واغلاق معبر رفح وسد الانفاق " العدد 12306.

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=689810&issueno=12306#.VvR2slnanIU

- المرصد الاخبارية: (2013) " حماس تنفي اتهامات التورط في هجوم رفح وتتهم الاعلام المصري بالفبركة والكذب "

http://marsadpress.net/?p=8061

- شعبان. عمر: (2012) " حماس ومرسي ليست بهذه السهولة بين الاخوان " مركز كارنيغي للشرق الاوسط.

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49610

- ابو جهل. شعيب: (2012) " خيبة امل غزية من حكومة مرسي " صحيفة الاخبار الالكترونية.

http://www.al-akhbar.com/node/165647

- ابو العنين. علاء: (2012) " بعد وصول مرسي للحكم. . معبر رفح المصري يفتح ذراعيه للغزاويين " صحيفة رسالة الاسلام.

http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=14198

- نص كلمة الرئيس مرسي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة: (2012)، شبكة المرصد الاخبارية.

http://marsadpress.net/?p=5912

- دنيا الوطن: (2012) " زيارة امير قطر اعلنت كسر الحصار السياسي والاقتصادي

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/10/23/328087.html

- العليمي. محمد: (2012) " الدور المصري في غزة 2012 " صحيفة الشروق

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26112012&id=1b1307eb-a5fd-4821-8b50-f03e4a15a236

- العربية نت: (2012) " هجوم اسرائيل على غزة – عدوان على الانسانية

http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/16/249975.html

- CCTV العربية: (2012) "حماس ترهن وقف اطلاق النار باستجابة اسرائيل لمطالب المقاومة الفلسطينية فى غزة"

http://arabic.cntv.cn/20121121/106181.shtml

- صبري. احمد: (2014) " مصر وغزة التوثيق التاريخي لسنوات الحرب والحصار "

http://altagreer.com/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A-%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1-3/

- البيت الابيض: (2012)

http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/11/16/readout-president-s-phone-call-prime-minister-netanyahu-israel

- عيران. عوديد: (2012)، موقع مركز دراسات الامن القومي الإسرائيلي، في :

http://www.inss.org.il/research.php?cat=7&incat=&read=10607

- صحيفة هآرتس بالإنجليزية، 2012/11/21، في:

http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1870846

- وموقع صحيفة معاريف بالعبرية نوفمبر 2012 في:

http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/417/475.html

- والمركز الفلسطيني للإعلام نوفمبر 2012 في:

http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=124975

- ابو جراد. رائد: (2012) " شباب مصر من غزة – ثورتنا لن تكتمل الا بتحرير فلسطين – "، دنيا الوطن.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/11/17/335199.html

- بوابة الحرية والعدالة: (2014) " معبر رفح شبه مغلق وسلطات مصر 2012 تضامنت رغم القصف "

http://www.fj-p.com/headline_Details.aspx?News_ID=43548

- صحيفة الصباح: (2012) " قوي سياسية تطالب بتفعيل الدفاع المشترك "

http://www.elsaba7.com/NewsDtl.aspx?id=41705

- الاهرام: (2012) " النص كامل لكلمة الرئيس مرسي بقاعةالاحتفالات بجامعة القاهرة "

http://gate.ahram.org.eg/News/226294.aspx

- طريق السلف: (2012) " نص كلمة محمد مرسي في طهران في قمة دول عدم الانحياز " طهران.

http://www.alsalafway.com/cms/news.php?action=news&id=16347

- مصرس الاخبارية: (2012) " مرسى في تركيا: مصر لن تقف عاجزة أمام حصار غزة."

http://www.masress.com/ahramgate/256397

- صحيفة الزمان: (2012) " هنية: مرسي أخبرني بأن مصر لن تسكت على عدوان جديد ضد غزة.

http://www.azzaman.com/?p=16645

- الحرة الاخبارية: (2012) "خفايا عزل الرئيس المصري.. مرسي حاول اقالة السيسي والجيش امن التمويل لتمرد "

http://www.alhurra.com/content/egypitan-army-and-ousted-president-mohammad-morsi-had-national-policy-disputes-and-planned-to-oust-eachother-/227538.html

- النهار: (2013) " تمرد جمعت اكثر من 22 مليون توقيع واستقالات في مجلس الشوري الازهر "

http://newspaper.annahar.com

- الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك لمصر: (2014) " أهم الأسباب التي دفعت إلى قيام ثورة 30 يونيو"

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5114#.VvZ7fEfanIU

- بوابة الشرق: (2013) " نص بيان القيادة العامة للقوات المسلحة إلى الشعب المصري"

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01072013&id=234d101c-22a1-4327-9234-70ce7a25fe2a

- رويترز: (2013) " حزب النور السلفي في مصر يطالب مرسي بالموافقة على انتخابات رئاسية مبكرة"

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B208420130702

- فرنسا 24: (2013) " معارضو الرئيس مرسي متمسكون بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة "

http://www.france24.com/ar/

- صحيفة ايلاف من لندن: (2013) " النص الحرفي لبيان القوات المسلحة المصرية "

http://elaph.com/Web/news/2013/7/821759.html?entry=arab

- Swi (2013) " تباين ردود الافعال الخليجية يعكس تباعد المواقف من الاخوان "

http://www.swissinfo.ch

- اليوم السابع: (2013) " قيادي بحماس – لا نتدخل في شئون مصر ولا تعقيب على عزل مرسي "

http://www.youm7.com/story/2013/7/4

- اليوم السابع: (2013) " فصائل فلسطينية: تنتظر من مصر الجديدة دعما أكبر لملف المصالحة ".

http://www.youm7.com/story/

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: (2013) " مصر: مؤامرة ممتدة على ثورة مستمرة

http://pflp.ps/ar/post/5898/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%A4%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%85%D8%AA%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9

- عطا الله. أكرم: (2013) "الجهاد الاسلامي تملا فراغ الازمة " وكالة سما الاخبارية.

http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=230011

- bbcعربي: (2015) " ماهي ابرز القضايا التي يحاكم فيها الرئيس السابق محمد مرسي "

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140128_egypt_morsi_charges

- ممتاز. محمد: (2014) " حيثيات الحكم بحظر أنشطة حماس " وكالة فيتو الاخبارية

http://www.vetogate.com/891616

- فهمي. طارق: (2013) " بعد ثورة يونيو: خارطة العلاقات المصرية – الإسرائيلية " معهد العربية للدراسات.

http://studies.alarabiya.net/future-scenarioes/

- مغاوري. صلاح: (2013) " منصور أدى يمينين رئيسا للبلاد والدستورية: نتطلع لانتخابات رئاسية وبرلمانية حرة " وكالة الراي الاخبارية.

http://www.alraimedia.com/ar/article/foreigns/2013/07/05/422581/nr/nc

- الجزيرة نت: (2013) " خارطة السيسي في مصر "

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/7/7/%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

- اللجنة العليا للانتخابات: (2014) " غلق باب الترشح للرئاسة بمصر. السيسي ب 188 ألف توكيل بمواجهة 30 الفا لصباحي " CNN العربية.

http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/04/20/egypt-elections-sisi-sabahi

- مقالات: (2014) " مصر ترحب بتشكيل حكومة التوافق "

http://mqlat.com/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82

- بوابة اخبار اليوم: (2014) " بدء لقاءات المصالحة بين فتح وحماس في القاهرة برعاية مصرية "

http://akhbarelyom.com/article/

- BBC عربي: (2015) " السيسي: العلاقة المصرية الامريكية استراتيجية مستقرة وفي تحسن مستمر "

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150927_egypt_sisi_interview

- عيسى. عبد الله: (2014) " العلاقات المصرية الفلسطينية في عهد السيسي " دنيا الوطن.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/06/15/552605.html

- عبد العاطي بدر: (2014) " مصر تدين الاعتداءات الإسرائيلية على غزة " بوابة اخبار اليوم.

http://akhbarelyom.com/article/

- ابو الغيظ. عبد الرحمن: (2014) " تناقضات الموقف المصري من العدوان على غزة " الجزيرة نت.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

- عبد اللاه. سيد: (2014) "السلطات المصرية تفتح معبر رفح بشكل استثنائي لاستقبال مصابي قطاع غزة " البديل الاخبارية.

http://elbadil.com/2014

- الجزيرة نت: (2014) " الدور المصري في مفاوضات غزة "

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/8/17/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D8%B2%D8%A9

- نص المبادرة: (2014) " نصوص المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار بين الفصائل في غزة واسرائيل " دنيا الوطن.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/07/14/567397.html

- دنيا الوطن: (2014) " فصائل المقاومة تعلن رفضها المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار"

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/07/15/567784.html

- أسوشيتد برس: (2014) " اجتماع بريس يدعو إلى مفاوضات لهدنة دائمة بغزة " –

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/7/26/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%85%D9%87%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%86%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%BA%D8%B2%D8%A9

–وكالة الاناضول: (2014) "بدء مؤتمر اعادة اعمار غزة ووعود بملياري دولار"

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/10/12/%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%88%D9%88%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

- مفكرة الاسلام: (2014) " الجيش المصري: إجمالي ما تم تدميره من أنفاق غزة 1659 نفقا "

http://islammemo.cc/akhbar/arab/2014/08/09/204520.html

5- الكتب المترجمة

- امبروز. استيف: (1994) " الارتقاء إلى السياسة الخارجية " ط1- المكتبة الاكاديمية (ترجمة نادية الحسيني)، القاهرة، مصر.
- دانكوس. هلين: (1983) " السياسة السوفيتية في الشرق الاوسط (1955-1975) " ط2- دار الكلمة العربية، (ترجمة عبد الله اسكندر)، بيروت، لبنان.

ثانياً: – المراجع الأجنبية

- David Easton, (1960) The Political System ،New York: Knof.
- David J. Sarquís, (2012) Democratization after the Arab Spring ، Volume 40 ،Issue 5 ،October.
- David J. Sarquís ،Democratization after the Arab Spring ،Volume 40 ،Issue 5 ،October 2012 ،Pages: 871–903
- Dekmejian ،Richard Hrair: (1971)" Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics" ،Albany: State University of New York Press,USA.
- Doicha.edyd: (2009) "Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair" ،Princeton University Press ،Princeton, USA.
- Heikal. Mohamed Hassanein : (1978) " The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East" Harper & Row; 1st U.S.
- Kimmerling & Migdal: (2003) " The Palestinian People" Harvard University Press ،Cambridge ،UK.
- Maria Cristina. Paciello ،(2011) Egypt: Changes and Challenges of Political Transition ،May.
- Maria Cristina. Paciello ،Egypt: Changes and Challenges of Political Transition ،May 2011
- Mayer. Thomas:(1982)" Egypt and general Islamic Conference of Jerusalem in 1931" Vol.18- Middle Eastern studies ،Texas at Austin, USA.
- Meijer ،R.T, (2014) The Role of the Military in Political Transitions ، Master thesis ،faculty of Social & Behavioral Sciences ،University of Amsterdam.

ثالثا: مقابلات أجرتها الباحثة:

- عبد العاطي. صلاح: 2016/4/6

https://www.youtube.com/watch?v=7HQlEYBy1bw

- دياب. نبيل :2016/4/4

https://www.youtube.com/watch?v=gIF1wQmERgo

- الحرازين. جهاد: 2016/8/23
- الرقب. حماد: 2016/8/24